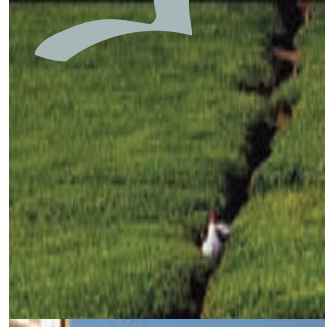




حالة أسواق السلع الزراعية



حالة أسواق السلع الزراعية



من إعداد
فرع سياسات النشر الإلكتروني والدعم
قسم الاتصال
منظمة الأغذية والزراعة

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

ISBN 978-92-5-605652-8

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى:

Chief
Electronic Publishing Policy and Support Branch
Communication Division
FAO
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني:

copyright@fao.org

يمكن طلب نسخ من مطبوعات المنظمة من:

Sales and Marketing Group
Communication Division
Food and Agriculture Organization of the United Nations
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy

E-mail: publications-sales@fao.org

Fax: (+39) 06 57053360

Web site: <http://www.fao.org/catalog/inter-e.htm>

© FAO 2007

صور الغلاف من الأعلى إلى الأسفل:

FAO/S. Casetta

FAO/9709/F. Botts

FAO/12616/P. Rocher

FAO/20420/G. Bizzarri

FAO/A. G.D. Barker

الصور الداخلية:

صفحة ٩: FAO/J. Holmes

صفحة ٢٧: FAO/R. Faidutti

صفحة ٣٩: FAO/S. Casetta

صفحة ٥١: FAO/G. Bizzarri

المحتويات

د معلومات عن هذا التقرير

ه تنويه

و تقديم

الجزء الأول

البلدان النامية، التجارة الزراعية وجولة الدوحة

٢ معالجة الشواغل الإنمائية في المفاوضات متعددة الأطراف بشأن التجارة الزراعية

٣ تضارب النماذج

٤ الواردات الغذائية

٥ التهديدات للإنتاج الغذائي المحلي

٥ من الذي يستفيد؟

٥ مراحل التنمية

٦ الحاجة إلى معاملة خاصة وتفاضلية

١٠ المنتجات الخاصة لأغراض التنمية

١١ كيف يمكن تحديد المنتجات الخاصة؟

١٢ كيف ينبغي معاملة المنتجات الخاصة؟

١٣ استخدام الحكم المتعلق بالمنتجات الخاصة – حالة الأرز

١٣ تضارب تأثيرات المنتجات الخاصة والحساسية – حالة منتجات الألبان

١٦ طفرات الواردات واختلال الأسواق وآلية الضمانات الخاصة

١٦ طفرات الواردات – ظاهرة واسعة الانتشار

١٧ الحاجة إلى الحماية – آلية الضمانات الخاصة

١٧ تصميم آلية الضمانات الخاصة

١٩ سُبُل علاج طفرات الواردات

٢٠ أفضليات التعريفات الجمركية وتأكلها

٢٢ تآكل الأفضليات التجارية – الموز في منطقة الكاريبي

٢٤ تحرير التجارة واتفاقات التجارة التفاضلية – السكر

٢٨ الاستنتاجات: أولويات التنمية، وجولة الدوحة وما بعدها

الجزء الثاني

استعراض أسواق السلع الزراعية

٣٢ الأوضاع الحالية والتطورات الأخيرة

٤٠ المراجع

٤٢ الملحق

٤٢ الجدول ١ اتجاهات الأسعار الحقيقية للسلع

٤٣ الجدول ٢ صادرات سلع مختارة من أكبر عشرة بلدان مصدرة

٤٦ الجدول ٣ واردات سلع مختارة من أكبر عشرة بلدان مستوردة

٤٩ الجدول ٤ الاعتماد على الصادرات في أقل البلدان نموا

٥٠ الشكل ١ معدلات التبادل التجاري والدخل

٥٢ مطبوعات قسم التجارة والأسواق في منظمة الأغذية والزراعة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦

معلومات عن هذا التقرير

تقرير حالة أسواق السلع الزراعية ٢٠٠٦ هو العدد الثاني من هذا المطبوع من مطبوعات منظمة الأغذية والزراعة. وهو يركز على ما إذا كانت احتياجات البلدان النامية في ما يتعلق بالتنمية والأمن الغذائي من اللازم أن تتجسد على نحو أفضل في تصميم وتنفيذ اتفاقات جديدة بشأن زيادة تحرير الأسواق الزراعية الدولية، وعلى الآليات التي هي قيد البحث لتحقيق ذلك. وفي جولة الدوحة الإنمائية التي تعقدها منظمة التجارة العالمية ثبت أن مسألة كيفية حماية مصالح البلدان النامية، خصوصا البلدان ذات الدخل الأقل، آنية الأهمية إلى حد بالغ ولكنها أيضا تمثل إشكالية، لأن القضايا والحجج التي تنطوي عليها معقدة، بل وتكون خلافية في بعض الأحيان. وقد أتاح توقف جولة الدوحة في يوليو/ تموز ٢٠٠٦ فرصة لمعاودة بحث القضايا المتعلقة بالكيفية التي ستؤثر بها التخفيضات المستقبلية في التعريفات الجمركية لواردات المنتجات الزراعية على البلدان النامية المختلفة، والآثار السلبية المترتبة على تحرير الأسواق، وإذا كانت هناك عواقب من هذا القبيل، فما هي الكيفية التي يجب بها معالجة تلك العواقب عند صوغ قواعد تجارية جديدة؟ ويعرض الجزء الأول من هذا التقرير الموضوع الرئيسي بإبراز بعض الجوانب السلبية المحتملة لتحرير التجارة على الصعيد متعدد الأطراف بالنسبة لبعض البلدان النامية، سواء كمصدرة أو مستوردة للمنتجات الزراعية. ويصف أيضا الآليات التي يمكن بها التخفيف من هذه المخاطر. وتنطوي التخفيضات في التعريفات الجمركية للواردات على فوائد محتملة للمصدرين الزراعيين في البلدان النامية الذين تتحسن فرص وصولهم إلى الأسواق. إلا أن تحسن فرص وصول بعض البلدان إلى الأسواق معناه أن المنتجين الزراعيين في البلدان المستوردة التي تخفض حواجزها التجارية يواجهون منافسة متزايدة من الواردات بوجه عام ومن حدوث طفرات مفاجئة في الواردات على وجه الخصوص. وفي ما يتعلق ببلدان

نامية كثيرة، لاسيما تلك التي ما زالت في المراحل الأولى من التنمية، يشكل القطاع الزراعي عصب العمالة، وتوليد الدخل، والأمن الغذائي، والتنمية. وفي تلك البلدان، التي كثيرا ما تكون نظمها الزراعية تقليدية وتكون أسواقها أقل تطورا مما يجب، قد لا يكون القطاع الزراعي قادرا على تحمّل زيادة منافسة الواردات، ونتيجة لذلك قد يكون الإنتاج الزراعي المحلي والدخل الريفي والأمن الغذائي عرضة للتأثر وقد تتعرض جهود التنمية للخطر. ولقد اقترحت آليات شتى للتخفيف من المخاطر المرتبطة بزيادة فتح الأسواق الزراعية أمام التجارة الدولية، إما باستبعاد منتجات خاصة معينة من السياق الكامل لتخفيض التعريفات الجمركية أو بالسماح بفرض تعريفات جمركية إضافية في مواجهة حدوث زيادات مفاجئة في الواردات، وهو ما يمثل آلية ضمانات خاصة. وهذه الآليات هي موضوع القسمين الثاني والثالث من هذا التقرير. والقضايا التي تكتنف تسمية المنتجات الخاصة وانعكاسات استخدامها تصورها دراستان لحالة الأرز وحالة منتجات الألبان، وهما سلعتان ثبت أنهما تمثلان إشكالية في إصلاح سياسة التجارة الدولية. ومن ناحية أخرى، تواجه حاليا بعض صادرات البلدان النامية تعريفات جمركية في أسواق البلدان المتقدمة أقل من تلك المفروضة على الصادرات من بلدان أخرى معينة. ومن الواضح أن قيمة هذه الأفضليات التجارية تقل مع تخفيض التعريفات الجمركية عموما. ومشكلة تآكل الأفضليات هذه سلّطت الأضواء عليها أيضا في مفاوضات جولة الدوحة. وتُناقش في القسم الرابع من هذا التقرير انعكاسات هذا التآكل والتدابير التي ترمي إلى مساعدة البلدان النامية على التأقلم مع فقدان الأفضليات. كما أن مناقشة الأفضليات تصورها وتسهب فيها دراستان لحالتي سلعتين تتسم الأفضليات التجارية بشأنهما بأهمية كبيرة، هما الموز والسكر. ويخلص القسم الأخير من التقرير الرئيسي

تنويه

أعد تقرير حالة أسواق السلع الزراعية ٢٠٠٦ فريق من موظفي قسم التجارة والأسواق في منظمة الأغذية والزراعة، برئاسة ديفد هالام وبتوجيه عام من الكسندر ساريس.

وندين بالشكر لجيمي موريسون على ما قدمه من مساهمة بوجه عام، وللمساهمات الخاصة لكل من ديب فورد بشأن المنتجات الخاصة، وراماش شارما بشأن آليات الضمانات الخاصة، وديفد هالام بشأن الأفضليات التجارية، ونانسي مورجان بشأن طفرة الواردات، وآدم براكاش وكونسبسيون كالبي بشأن الأرز، وماريت كلاف بشأن منتجات الألبان، وبدرو أرياس وبسكال لوي بشأن الموز، وجورج رابسومانيكس وببيرو كنفورتي بشأن السكر.

أما مادة القسم الذي يتناول التطورات الأخيرة في أسواق السلع الزراعية فقد قدمها أخصائيو السلع العاملون في قسم التجارة والأسواق وهم: عبد الرضا أباسيان والمأمون أمروك وبدرو أرياس وكونسبسيون كالبي وكايسون شيانج ومريت كلاف وببيرو كنفورتي وبسكال لوي وشكيب امبيالي وبرين مور ونانسي مورجان وآدم براكاش وجورج رابسومانيكس وشيانجنان شوي وببتر ثوينس. وقدم الدعم الإحصائي الكتبة الإحصائيون في القسم: كلاوديو شيركوليني ودنيلا شيتي وجولي كلارو وبراردينا فورزيتي وجون هاين وماسيمو لافراتي ودنيلا مارجريني وبترتسيا ماشيانا وماركو ميلو وماورو باشي وبربرا سينفيتري.

وتولى بدر أرياس وجولي كلارو تجميع الجداول الملحقه التي تقدم البيانات والمعلومات الأساسية.

كما استفاد التقرير من الاستعراض المفصل والتعليقات اللازمة من الزملاء في مختلف وحدات المنظمة. وتجدر الإشارة هنا بوجه خاص إلى المساهمات التي قدمها شكري أحمد وسوميت بروكا وبرابو بنجالي وكارلوس سنتانا وأندرو شيفرد. وقد حرر ديفد هالام التقرير.

وتولى فرع سياسات النشر الإلكتروني والدعم في المنظمة مسؤولية تقديم المزيد من المدخلات التحريرية، وأعمال التصميم والتوضيب.

إلى بعض الاستنتاجات بشأن أولويات التنمية في جولة الدوحة ومختلف الآليات التي اقترحت لصون مصالح البلدان النامية، كمصدرة ومستوردة على حد سواء للمنتجات الزراعية.

ويستعرض الجزء الثاني من التقرير التطورات الأخيرة في أسواق السلع الزراعية الدولية ويقدم معلومات أساسية وسياق للمناقشة الواردة في الجزء الرئيسي من التقرير. وهذا تكمله الجداول الملحقه، التي تضم بيانات أساسية عن الاتجاهات في أسعار وتجارة السلع، مما يوفر معلومات أساسية إضافية.

وتقرير حالة أسواق السلع الزراعية يرمي إلى إطلاع جمهور أوسع نطاقا على المناقشات المتاحة بشأن أسواق السلع الزراعية وما يرتبط بها من أمور السياسات. ومع أن النتائج والاستنتاجات المعروضة تعتمد على تحليل فني أجراه مؤخرا خبراء منظمة الأغذية والزراعة في قضايا السلع والتجارة، فإن هذا ليس تقريرا فنيا. بل هو تقرير يسعى، بالأحرى، إلى تقديم معالجة موضوعية وشفافة للقضايا من أجل واضعي السياسات ومراقبي أسواق السلع وجميع المهتمين بتطورات أسواق السلع الزراعية وتأثير تلك التطورات على البلدان النامية.

التجارة الزراعية قوة محرّكة للتنمية الزراعية بوجه عام، فهي تُدرّ دخلا وتولّد فرصا للعمل، لا سيما في المناطق الريفية حيث تعيش غالبية الفقراء، ومن ثم فهي تلعب دورا مؤثرا في الحد من الفقر.

وعلى الرغم من إحراز قدر من التقدم في تحرير التجارة الزراعية العالمية، ما زالت آفاق التجارة بالنسبة للبلدان النامية تعيقها الحواجز التجارية والإعانات المشوّهة للتجارة في البلدان المتقدمة الرئيسية وكذلك التعريفات الجمركية المرتفعة في كثير من البلدان النامية. والمحاولات التي تبذلها البلدان النامية لتحسين إيراداتها من الصادرات وتحسين الدخل وفرص العمل فيها بإضافة قيمة للمنتجات الزراعية الأساسية تواجه حواجز جمركية أكبر حتى من ذلك. وهذا يُضاف إلى العوائق الهيكلية التي تعيق محاولات تلك الدول لدخول الأسواق المركّزة الخاصة بالمنتجات المصنّعة وذات القيمة المضافة. ويتزايد تهميش بلدان نامية كثيرة في التجارة الدولية، وذلك بتزايد اعتمادها على الواردات الغذائية مع عدم قدرتها على زيادة الإيرادات من صادراتها الزراعية.

ويمكن أن يُقال بوجه عام إن إصلاح السياسة التجارية على الصعيد متعدد الأطراف يجب أن يكون موضع ترحيب كحافز ممكن لتوسيع التجارة ومن ثم النمو. وقد التزم إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بوجود نظام تجاري منفتح ومنصف يستند إلى قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي. إلا أن القواعد التجارية الخاصة بالزراعة يجب أن تكون متوافقة مع احتياجات البلدان النامية وأولوياتها الإنمائية. ومن اللازم، بوجه أعمّ، أن تكون متوافقة مع الهدف الإنمائي الأول للألفية، وهو هدف تخفيض نسبة من يعانون الجوع وأولئك الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ولن تستفيد البلدان النامية جميعها بالضرورة على المدى القصير والمدى المتوسط من تحسّن إمكانية وصولها إلى أسواق الصادرات أو من زيادة انفتاح أسواقها.

فهذا سيتوقف على البنى الاقتصادية المتاحة لديها، وقدرتها على المنافسة والاستجابة لحوافز السوق الجديدة. وبعض البلدان النامية قادرة فعلا على المنافسة إلى حد كبير وتحقق نجاحا ملحوظا في تصدير المنتجات الزراعية، وذلك بفضل البنى الاقتصادية الداعمة لديها، فضلا عن توجهاتها التجارية ومواردها الطبيعية الكبيرة. ومن المؤكد أن تلك البلدان النامية المصدّرة الأكثر تقدما وقدرة على المنافسة تستطيع أن تجني ثمار زيادة تحرير النظام التجاري العالمي. وعلاوة على ذلك، قد تكون زيادة انفتاح تلك البلدان على المنافسة الدولية حافزا لتحقيق مزيد من الكفاءة.

إلا أن قصص النجاح هذه لا تمثل الأغلبية. فأمثلة هذه الحالات بين البلدان الأقل دخلا، خصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تعد قليلة. وغالبية هذه البلدان أقل قدرة على الاستفادة من زيادة تحرير التجارة. وتواجه كثرة منعا موقفات في ما يتعلق بالعرض، وبخاصة الافتقار إلى بنى تحتية ريفية والاعتماد المفرط في إنتاجها على تقلبات المناخ. ومن ثم، كثيرا ما تكون قطاعاتها الزراعية غير تنافسية مما يمنعها من الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة، لاسيما تلك المتعلقة بالمنتجات المصنّعة وذات القيمة المضافة. وستكون مبادرة المعونة مقابل التجارة مهمة لمعالجة هذه المعوقات المتعلقة بالعرض.

ولن يقتصر الأمر على عدم استفادة بعض البلدان النامية من تحرير التجارة؛ ففي بعض الحالات قد تتأثر تلك البلدان تأثرا سلبيا، وليس مما يبعث على الدهشة أنها تعتبر ذلك تهديدا لإنتاجها المحلي ولأممها الغذائي. فتخفيض التعريفات الجمركية معناه زيادة المنافسة من الأغذية المستوردة للمنتجات المحلية، وقد لا تكون نُظم الإنتاج المحلية التي تُسهم إسهاما كبيرا في الإمدادات الغذائية والدخل الريفي وفرص العمل مهية لتحمّل ذلك. وفي الوقت ذاته، في حالة المنتجات الزراعية التي تكون فيها

تلك البلدان أقدر على المنافسة، قد يتعرض الإنتاج المحلي للمنافسة نتيجة طفرات قصيرة المدى في الواردات. وفي حالة بلدان أخرى ستأكل أو تُفقد الفوائد التي تتحقق من الترتيبات التجارية التفاضلية، مما يؤدي إلى انخفاض إيرادات النقد الأجنبي من صادراتها التقليدية. فالأسعار الدولية للسلع الزراعية المعتدلة التي تحظى حاليا بحماية شديدة، ومن بينها المواد الغذائية الأساسية، من المتوقع أن تزيد نتيجة للتحرير، مما يفضي إلى ارتفاع فواتير الواردات الغذائية في حالة البلدان النامية التي يتزايد اعتمادها على الواردات الغذائية لتلبية احتياجاتها المحلية. ونتيجة لتشديد الضوابط على المنافسة التصديرية، بما في ذلك الائتمانات التصديرية والمعونة الغذائية، قد تفقد بعض البلدان أيضا إمكانية وصولها إلى الآليات التي قد تحد من إنفاقها على الواردات الغذائية. ويتوقف الأمن الغذائي المستدام على تحسين سبل إنتاج الأغذية المحلي، ويتعين أن يكون لدى البلدان النامية ما يلزم من مرونة ومجال لتهيئة بيئة داعمة على صعيد السياسات لتيسير ذلك. ومن اللازم أن تكون السياسات التجارية متسقة مع التدخلات المحلية بشأن السياسات الزراعية، التي تختلف بدورها تبعاً لمستوى البلد من حيث معدل التنمية الزراعية. وهكذا، يتضح أن بلدانا كثيرة سيلزمها بعض المرونة في تنفيذ القواعد التجارية الجديدة، وأن تقدّم لها أيضا مساعدة (على الأقل على المدى القصير) أثناء تأقلمها مع الظروف الجديدة للأسواق التي تنجم عن تحرير التجارة. وهي تحتاج، بلغة مفاوضات منظمة التجارة العالمية، إلى معاملة خاصة وتفاضلية إلى حد كبير.

ومن اللازم أن تضع جولة الدوحة أدوات فعالة للإقلال إلى أدنى حد من عدد الحالات التي قد تعاني فيها البلدان النامية نتيجة لزيادة تحرير التجارة العالمية. وهذه الحاجة هي التي تكمن وراء دعوة البلدان النامية إلى الحصول على معاملة خاصة وتفاضلية، ولاسيما الدعوة في مفاوضات جولة الدوحة إلى الاعتراف بوجود منتجات خاصة يمكن تخفيف الضغوط الرامية إلى تخفيض التعريفات الجمركية عليها، و ضمانات خاصة للمساعدة على تحييد أثر الخلل الذي يعترى قطاعاتها الزراعية من جراء حدوث طفرات مفاجئة في الواردات. وهذا ليس معناه أن بعض البلدان النامية لديها نزعة حمائية ولا ترغب في فتح أسواقها؛ بل هو يجسّد

فحسب مخاوفها بشأن التأثيرات السلبية المحتملة على آفاق الأمن الغذائي لديها، والحد من الفقر، والأهداف الإنمائية الأطول أجلا. وبطبيعة الحال، لا توجد لدى البلدان النامية جميعها نفس الاحتياجات، ومن ثم لا يوجد حل "يناسب الجميع". فعلى سبيل المثال، بينما قد يلجأ البعض إلى تدابير المعاملة الخاصة، قد يرى آخرون أن ذلك غير ضروري أو غير مناسب بالنظر إلى ظروفهم واهتماماتهم الاقتصادية.

وينبغي أن يكون إنشاء آليات مناسبة للتعامل مع المخاطر المرتبطة بإصلاح التجارة جزءا لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وهو يشكل محور تركيز رئيسي لهذه الطبعة من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية.

والظروف الجديدة في الأسواق الناجمة عن إصلاحات التجارة معناها أن البلدان عليها أن تتكيف، وأنها ستواجه تكاليف لهذا التكيف. إذ سيستلزم وجود المرافق الضرورية لانفتاح الأسواق بحرية أمام المنافسة الدولية وقتا وموارد. وإذا كان المراد للبلدان الأفقر أن تكون قادرة على تحمّل زيادة المنافسة من الواردات والاستفادة من الفرص التجارية الجديدة التي قد تنبثق من التحرير، فإن عليها أولا أن تتغلب على معوقات الإنتاج المحلي والتسويق والمعوقات المؤسسية في قطاعاتها الزراعية. ومع ذلك فإن الاستثمار في الزراعة لتحقيق التحسينات الضرورية في الإنتاجية والقدرة على المنافسة كان متخلفا إلى حد خطير، لاسيما نتيجة لتدنّي المساعدة الإنمائية الرسمية. وهذا الاتجاه ينبغي أن ينحسر. ومن المشجّع، في هذا الصدد، ملاحظة أن اجتماع مجموعة الثماني في غلينز بإيغلز بالمملكة المتحدة، في عام ٢٠٠٥ أقر بأن إحداث زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية أمر أساسي لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية التي حددها المجتمع الدولي.

وإصلاح السياسات التجارية إصلاحا يرمي إلى إيجاد نظام عادل موجه نحو أسواق التجارة العالمية، بإزالة أو خفض الإعانات المشوهة للتجارة وخفض الحواجز التجارية، يمكن أن تكون له مساهمة إيجابية في التخفيف من وطأة الفقر والجوع. بيد أنه ليس تريبا، فالمكاسب التي تتحقق من زيادة تحرير التجارة الدولية لن تكون موزعة بالتساوي لا بين البلدان النامية ولا حتى داخل كل بلد على حدة. وتتيح القواعد التجارية التي يُتفق عليها على صعيد متعدد

الأطراف أكبر فرصة واعدة في ما يتعلق بإيجاد نظام عالمي عادل ويمكن التنبؤ به للتجارة الزراعية. وفي الوقت ذاته، فمن المعترف به أن المخاطر المحتملة المرتبطة بالإصلاحات التجارية متعددة الأطراف يمكن أن تكون كبيرة، وأن من اللازم التخفيف من تلك المخاطر لكي تُفضي تلك الإصلاحات إلى تحقيق مكاسب منصفة وتساهم في الحد من الفقر والجوع على نطاق العالم. وتلتزم منظمة الأغذية والزراعة بمساعدة البلدان النامية على المشاركة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف مشاركة كاملة لكي تضمن وضع مصالحها تماما في الاعتبار، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والتحليلات، وكذلك عن طريق المساعدة الفنية وبناء القدرات. وقد كانت هذه الولاية جزءا من خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وواصلت مؤتمرات المنظمة اللاحقة التشديد عليها. ومن اللازم اتخاذ تدابير لكفالة تقاسم الجمیع الثمار التي يمكن أن تتحقق من الإصلاحات التجارية تقاسما منصفًا قدر المستطاع، ولهذا الغرض تلتزم المنظمة بمساعدة البلدان على تحسين إنتاجيتها وقدرة سلعها الزراعية على المنافسة.

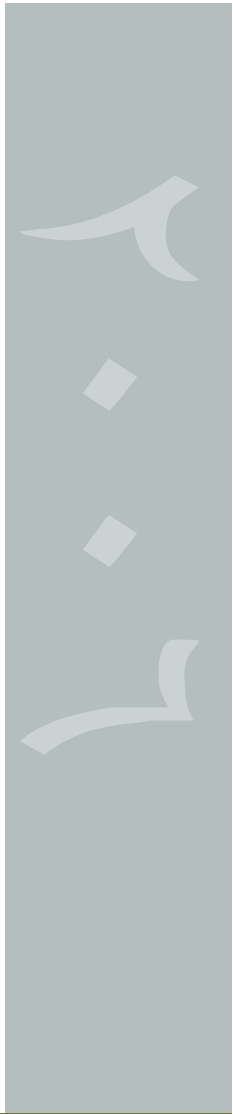
والمقصود بهذه الطبعة الجديدة من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية هو إذكاء الوعي بمصالح البلدان النامية في جولة الدوحة الإنمائية، مع التركيز على قضايا الوصول إلى الأسواق، والتدابير اللازمة لضمان مساهمة إصلاح السياسات التجارية مساهمة فعالة في الحد من الفقر ومن انعدام الأمن الغذائي. ففي نهاية المطاف، سيكون مدى تلك المساهمة هو المقياس الحقيقي للنجاح في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.



جاك ضيوف

المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

حالة أسواق السلع الزراعية



الجزء الأول
البلدان النامية،
التجارة الزراعية
وجولة الدوحة



معالجة الشواغل الإنمائية في المفاوضات متعددة الأطراف بشأن التجارة الزراعية

الوقت ذاته، تحد التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان النامية نفسها على واردات منتجات كل منها إلى الأخرى من آفاق التجارة "من الجنوب إلى الجنوب" في ما بين البلدان النامية، التي تمثل مكوناً من مكونات التجارة العالمية ينمو بسرعة. ولذا يجب الترحيب بإجراء مفاوضات تجارية متعددة الأطراف ترمي إلى الحد من هذه الحواجز، وذلك باعتبار أن تلك المفاوضات تمثل تحفيزاً محتملاً للتوسع في التجارة العالمية.

وعلى الرغم من إحراز قدر كبير من التقدم في الحد من مستويات مماثلة من التشوه في قطاعات اقتصادية أخرى، وجدت المفاوضات متعددة الأطراف أن المنتجات الزراعية تمثل حجر عثرة في الجولات التجارية المتتالية، ولم تُتخذ

ينطوي التوسُّع في التجارة الزراعية على تقديم مساهمات كبيرة للحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وتشير القرائن المستمدة من دراسات الحالة إلى أن زيادة أحجام الصادرات الزراعية قد ساهمت، عن طريق زيادة دخل المزارعين، في التخفيف من وطأة الفقر وتحسين الأمن الغذائي في الأقاليم التي تمثل فيها الزراعة الموجهة إلى التصدير نشاطاً رئيسياً (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٣؛ ٢٠٠٦ أ). إلا أن التوسُّع في التجارة الزراعية قد أعاقه عدد من العوامل، لم يكن أقلها الحواجز التجارية والإعانات المشوهة للتجارة التي تفرضها البلدان المتقدمة أساساً وليس حصراً. فالبلدان النامية تواجه، في المتوسط، تعريفات جمركية أعلى مما تواجهه البلدان المتقدمة. وفي

الزراعة في المفاوضات التجارية الدولية

الزراعة. وتمخَّص عن إدراج تلك الفئة الأخيرة إدخال طائفة متنوعة من تدابير الدعم المحلية في الصورة. ولكن ممانعة بعض البلدان في تقديم تنازلات عامة أدت إلى تأخير الاتفاق الخاص بالزراعة الذي تم التوصل إليه في نهاية المطاف في جولة أوروغواي المنتهية، ولكن حتى هذا الاتفاق ما زال يسمح باستخدام مستويات كبيرة من الإعانات المحلية والتصديرية.

وتضمَّن أيضاً اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة التزاماً بمعاودة المبادرة إلى إجراء مفاوضات من أجل تحقيق مزيد من التخفيضات في الحماية الزراعية وفي الدعم الذي يشوّه التجارة. ونتيجة لذلك، أبقى على الزراعة كمكوّن محوري من مكونات جولة مفاوضات الدوحة التي بدأت في عام ٢٠٠١. وهذه الجولة، التي كان من المقرر لها أصلاً أن تُختتم في نهاية عام ٢٠٠٥ ولكنها عُلقت لفترة غير محددة في منتصف عام ٢٠٠٦، هي الآن في عامها الخامس، حيث تمثل الزراعة مرة أخرى حجر العثرة الرئيسي فيها.

لقد كان للزراعة تاريخ صعب في تعاقب جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، بحيث لم تشملها ضوابط الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) على التجارة إلا عند عقد جولة أوروغواي في عام ١٩٩٤. فحتى ذلك الحين كانت الزراعة تخضع لعدد من الاستثناءات من قواعد الجات. وكان أعضاء الجات، وأساساً الأعضاء الذين كانت لديهم الموارد المالية التي تمكّنهم من ذلك، يستخدمون هذه الاستثناءات لمنح إعانات للصادرات ولتفرض قيود كمية على الواردات ترافقاً مع سياساتهم المحلية للدعم الزراعي.

وأدت التشوهات التي نجمت عن ذلك إلى "حالة الفوضى" في الأسواق الغذائية العالمية، وهي الحالة التي سعت بعد ذلك المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، بدءاً بجولة أوروغواي، إلى معالجتها. فقد حدد إعلان بوتنا دل إستي، الذي أطلق الجولة في عام ١٩٨٦، جدول أعمال يرمي إلى خفض حواجز الواردات والحد من الإعانات التي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على التجارة



قبل جولة أوروغواي أي خطوات جادة لإخضاع المنتجات الزراعية للقواعد التجارية الدولية وللحد من الحواجز التجارية. وتوقف جولة الدوحة الحالية في منتصف عام ٢٠٠٦ يرجع بدرجة كبيرة إلى الصعوبات التي ووجهت في التوصل إلى اتفاق بشأن نطاق تحقيق مزيد من التخفيضات في الدعم المقدم لقطاع الزراعة.

وللبلدان النامية (مثلها في ذلك مثل البلدان المتقدمة) مصلحة حقيقية في الحد من التشوهات التي تُعيق التوسع في صادراتها الزراعية. ولكن أداء تجارة البلدان النامية في المنتجات الزراعية هو أداء أقل مما يجب، وهذا يحد من المجال المتاح للبلدان النامية لتسخير الثمار المحتملة لزيادة الإيرادات التصديرية دعماً لتنميتها الاقتصادية. ومع أن المفاوضات متعددة الأطراف قد ثبتت صعوبتها، فإنها تظل أكبر فرصة واعدة للمضي قدماً نحو تهيئة بيئة تجارية تقل المعوقات فيها.

ولذلك، فمن اللازم أن تفكر البلدان في أفضل سبيل لصوغ قواعد تجارية توفر، علاوة على تعزيز الهدف العام المتمثل في إزالة العقبات أمام التوسع التجاري، مرونة كافية للبلدان النامية لتنفيذ إصلاحات في السياسة التجارية الزراعية على نحو يخفف من التهديد المحتمل لأنها الغذائي وتنميتها الاقتصادية، وتتيح أيضاً استخدام سياسات تجارية تتوافق مع التدابير التي ترمي إلى دعم جهودها في مجال التنمية الزراعية وجهودها الإنمائية الأوسع نطاقاً (وللإطلاع على مزيد من المناقشة لهذه القضايا، انظر منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦ ب).

ولقد أتاح توقف جولة الدوحة فرصة للنظر في ما إذا كان النهج المتبع حتى الآن في المفاوضات الزراعية هو الأنسب لبلوغ الأهداف الإنمائية للجولة. فقد ركز هذا النهج تركيزاً مباشراً على السعي إلى الحد من التشوهات في التجارة الزراعية، الناجمة عن مدفوعات الدعم المحلي، وإعانات التصدير، والتعريفات الجمركية على الواردات، أي ما يُسمى "الركائز الثلاث" للدعم المحلي، والمنافسة التصديرية، والوصول إلى الأسواق. وهذه التدابير قد تكون مناسبة لكبح الدعم المفرط والحماية المفرطة للزراعة، مما أسفر عن إنتاج أكبر مما يجب في عدد من

البلدان المتقدمة. ولكن في حالة بلدان نامية كثيرة، لا تتمثل المشكلة في زيادة الإنتاج بشكل مفرط بل تتمثل في عدم كفاية الدعم الذي يرمي إلى رفع مستويات الإنتاجية الزراعية والإنتاج الغذائي المحلي. وعلى الرغم من أن البلدان النامية كمصدرة زراعية قد تستفيد من رفع الأسعار الدولية وزيادة فرص السوق، ثمة مخاوف مبررة من أن يؤثر ذلك على إمكانية مساعدة قطاعات الزراعة في بلدان نامية أخرى ومن ثم الوفاء بدورها في التنمية الاقتصادية وتحسين الأمن الغذائي. ومن الضروري، عند التفكير في الصعوبات التي تواجه الجولة الحالية من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، الإقرار باختلاف الأوضاع والمتطلبات في مختلف البلدان.

تضارب النماذج

لقد اقترحت بعض البلدان، في سعيها إلى المفاوضات الزراعية، أن تكون التخفيضات في مستوياتها المرتفعة من الدعم المشوه والسياسات المشوهة للتجارة متوقفة على أن تفعل البلدان الأخرى نفس الشيء (وإن يكن بمقدار أقل تناسبياً) وذلك بالحد من تعريفاتها الجمركية على الواردات. وقد تعززت حجتها هذه بنتائج تستند إلى النماذج وتشير إلى أن زيادة تحرير التجارة الزراعية، التي لا تنجم فحسب عن الحد من الدعم ومن الحماية للزراعة في البلدان المتقدمة بل تنجم بالذات عن زيادة انفتاح الأسواق الزراعية للبلدان النامية، ستسفر عن تحقيق مكاسب كبيرة للبلدان النامية.

ولكن في وقت أقرب عهدا ثارت شكوك جديدة حول هذا الرأي الخاص بثمار الإصلاح التجاري في ما يتعلق بالثمار التي تتحقق من مفاوضات منظمة التجارة العالمية. فنتائج النموذج التجاري العالمي لم يتبين فحسب أنها لم تتحقق لعدد من الأسباب الفنية (انظر منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥ أ). فقد تبين من أحدث الدراسات عن كيفية التغلب على هذه المعوقات، أن المكاسب التي تحققت أقل كثيراً، وأنه حدثت خسائر في بعض الحالات، للبلدان النامية - بل يتزايد الإقرار بالحاجة إلى وجهة نظر أكثر ظلالاً وواقعية بشأن زراعة البلدان النامية

لكي تساهم المفاوضات مساهمة إيجابية في التنمية.

فالبلدان النامية تتباين شواغلها إلى حد كبير في ما يتعلق بالتجارة الزراعية. وهي، كمصدرة زراعية، تصدر طائفة متنوعة من المنتجات. فبعضها يصدر أساساً منتجاتاً مدارية، حيث تكون الحواجز أمام الوصول إلى أسواق البلدان النامية منخفضة نسبياً في العادة وقد تؤدي زيادة تخفيضات التعريفات الجمركية إلى اكتسابها إمكانية وصول إضافية محدودة. أما البلدان التي تعتمد على تصدير المنتجات المدارية التي تُعتبر تعريفاتها الجمركية منخفضة بالفعل، فإنها ستلمس تأثيراً ضئيلاً من التخفيضات الجمركية المقترحة حالياً في الطلب على صادراتها. وتواجه أيضاً هذه البلدان، عادة، معوقات من حيث العرض، مما يعرقل تكيفها مع فرص السوق الجديدة التي قد يُثمرها الإصلاح التجاري في ما يتعلق بالمنتجات المصنعة وذات القيمة المضافة (التي تتمتع بحماية مفرطة). وفي حالة البلدان النامية الأخرى، تكون الصادرات أساساً هي صادرات المنتجات المعتدلة، مثل السكر أو القطن، التي يمكن أن تواجه حواجز كبيرة. وهذا هو المجال الذي من المتوقع أن تكون فيه المكاسب المتحققة من تخفيض الحواجز هي الأكبر.

وعلاوة على ذلك، يواجه المنتجون في عدد من البلدان حواجز مختلفة في ما يتعلق بالوصول إلى نفس سوق التصدير. فأقل البلدان نمواً وعدد من البلدان النامية الأخرى يتمتع حالياً بإمكانية وصول تفضيلية إلى أسواق البلدان المتقدمة من حيث فرض تعريفات على الواردات أقل من تعريفات "الدولة الأكثر رعاية" التي تدفعها البلدان الأخرى في نفس السوق. ومرة أخرى، بينما قد تستفيد البلدان التي تنتمي إلى الفئة الأخيرة من تحرير التجارة في هذه المنتجات، فإن البلدان التي تنتمي إلى الفئة الأولى قد تعاني نتيجة لتآكل الأفضليات.

وثمة عدد من البلدان، منها على وجه الخصوص ولكن ليس على سبيل الحصر، الدول النامية الجزرية الصغيرة، يعتمد اعتماداً شديداً على الصادرات من منتجات معينة في إطار ترتيبات تفاضلية، وتتمثل هذه الصادرات أساساً في الموز والسكر. فهذه الصادرات يمكن أن

تآكل الأفضليات

بعض الحالات - منها مثلا الصادرات من أقل البلدان نموا في إطار مبادرة الاتحاد الأوروبي "كل شيء ما عدا الأسلحة" - تخفض التعريفات الجمركية التفضيلية إلى الصفر. والأفضليات مهمة لبعض البلدان النامية الأشد فقرا وضعفا، لاسيما الدول النامية الجزرية الصغيرة. إلا أن فوائد هذه الأفضليات تتآكل مع تخفيض التعريفات الجمركية الخاصة بالدولة الأكثر رعاية نتيجة لتحرير التجارة متعدد الأطراف، مما يحد من الإيرادات التصديرية من الصادرات التقليدية، خصوصا الموز والسكر. كما تعرضت الأفضليات الممنوحة لهذه المنتجات لهجوم من الشكاة في منظمة التجارة العالمية ضد السياسات التي تطوي عليها هذه الأفضليات.

تمثل القضية الأساسية بالنسبة لبعض البلدان النامية في تآكل الأفضليات التجارية مع تخفيض تحرير التجارة للتعريفات الجمركية بوجه عام. فصادرات البلدان النامية من منتجات معينة تكتسب، عن طريق الأفضليات التجارية، إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة بمعدلات جمركية أقل من معدلات الدولة الأكثر رعاية التي تُفرض على مصدرين آخرين. والفارق في المعدلات الجمركية يؤول عادة للمصدرين، ويمكن أن يمثّل إيرادات تصديرية إضافية كبيرة. ومن بين الأفضليات التجارية اتفاق كوتونو بين الجماعة الأوروبية ومجموعة دول أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي، وقانون الولايات المتحدة للنمو والفرص في أفريقيا. وفي

وقد تعتمد بلدان أخرى اعتمادا شديدا على الواردات الغذائية لأسباب مختلفة إلى حد كبير. ففي حالة كثرة منها لم تبلغ قطاعات الزراعة فيها، على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية الموجودة لديها نسبيا، مرحلة النضج الكافية ولا تستطيع أن تلبى الطلب المحلي على الأغذية. وترى بلدان كثيرة أخرى، لاسيما تلك التي ما زالت في المراحل المبكرة من التنمية الزراعية، أن من الضروري الحفاظ على التعريفات الجمركية وغيرها من أشكال الحماية على الحدود، مما يرفع الأسعار الزراعية المحلية ويوفر حافزا للتنمية الزراعية (انظر منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦ ب). وكثيرا ما تكون لدى هذه البلدان (أو تود أن تكون لديها) سياسات توفر مستوى ما من الحماية لمنتجاتها مع الاستثمار في تحسين الإنتاجية والتكنولوجيات. وتحول القيود الإدارية والمالية عموما دون تطبيق سياسات أخرى لدعم المنتجين الزراعيين في هذه البلدان تطبيقا كبيرا. كما أن البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأكثر تقدما قد بررت استخدام الحماية على الحدود. إلا أن ثمة سياسات بديلة، مثل تقديم مدفوعات دخل مباشرة للمزارعين، تكون عادة متاحة في هذه البلدان على نحو أيسر. ومن الأمور القابلة للجدل ما إذا كانت الحماية على الحدود هي أنسب تدخل لبلوغ مثل هذه الأهداف.

تمثل حصة كبيرة من إجمالي إيراداتها التصديرية ودخلها وفرص العمالة فيها، ومن ثم فإن تآكل الأفضليات يمكن أن تترتب عليه عواقب اقتصادية شديدة. وفي ما يتعلق بهذه البلدان، لن تعوّض فوائد التخفيضات الجمركية متعددة الأطراف عن فقدان الأفضليات.

الواردات الغذائية

البلدان النامية مستوردة زراعية كبيرة. فكثرة منها تستورد الأغذية، ويتزايد استيرادها لها. وهي تستفيد حاليا من ارتفاع مستوى المعروض من المنتجات الزراعية المعتدلة وانخفاض أسعارها في أسواق العالم، وهو ما ينجم عن إعانات الإنتاج والتجارة في البلدان المتقدمة. ومع انخفاض هذا الدعم، من المتوقع أن تزيد الأسعار، مما يؤدي إلى ارتفاع فواتير الواردات الغذائية بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على الواردات الغذائية. وتعتمد بلدان كثيرة اعتمادا شديدا على الواردات الغذائية لوجود معوقات لديها من حيث الموارد (ومنها مثلا بعض البلدان في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا). وكثيرا ما تفرض هذه البلدان حواجز منخفضة نسبيا أمام الواردات من المنتجات الغذائية، وقد تخشى أن تُلحق الزيادات المتوقعة في أسعار الأغذية في السوق العالمية الضرر بمستهلكيها مع انتقال تلك الزيادات إلى الأسواق المحلية.



التحديات للإنتاج الغذائي المحلي

إن الإصلاح التجاري متعدد الأطراف يعني ضمناً أن البلدان النامية ستكون ملزمة بخفض التعريفات الجمركية على وارداتها. وتأثير هذه التخفيضات على وجه الدقة سيتوقف على مدى ارتفاع المعدلات الجمركية "الملزمة" - أي التعريفات الجمركية القصوى المسموح بها التي تخضع للتفاوض في منظمة التجارة العالمية - عن المعدلات المطبقة بالفعل حالياً. وإلى جانب التخفيض الواضح في إيرادات التعريفات الجمركية (التي يمكن أن تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية)، سيعني انخفاض التعريفات الجمركية ضمناً تكثيف المنافسة من الأغذية المستوردة بالنسبة للقطاع الزراعي المحلي. كما أن انخفاض التعريفات الجمركية يؤدي إلى زيادة ضعف الإنتاج المحلي في مواجهة المنافسة الناجمة عن حدوث "طفرات في الواردات". وقد أبلغ عن عدد من الحالات التي تأثر فيها الإنتاج الزراعي لبلد من البلدان النامية تأثراً سلبياً بان واضحاً من الزيادات المفاجئة وقصيرة الأجل في الواردات الغذائية.

والتهديد الذي يتعرض له الإنتاج الغذائي المحلي من زيادة الواردات يتوقف على مدى قدرة هذا الإنتاج على المنافسة. فبعض البلدان النامية قد لا يكون قادراً على المنافسة، نتيجة لمعوقات في ما يتعلق بالعرض أو بالبنية التحتية، وقد تكون إمكانيات التنوع لديها محدودة بحيث تنتج منتجات أخرى. ولذا قد تخشى هذه البلدان أن يعرض تحرير التجارة أهدافها الإنمائية الأوسع نطاقاً وكذلك أمنها الغذائي للخطر إذا حدث هذا التحرير قبل إزالة هذه المعوقات. وقد جمعت قرائن من دراسات لبلدان فرادى تدل على تأثير الإصلاح التجاري على الأمن الغذائي، وإن كانت تلك القرائن غير قاطعة في الغالب. ويشير بعض الدراسات إلى أن تحرير التجارة ساعد على الحد من الفقر وتحسّن الأمن الغذائي، بينما أشارت دراسات أخرى إلى العكس تماماً. وقد خلصت دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة مؤخراً (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٦ أ) إلى أن الإصلاح التجاري يمكن، في حالة البلدان التي ما زالت في المراحل الأولى للتنمية، أن يلحق ضرراً بالأمن الغذائي على المدى القصير والمتوسط

إذا حدث قبل وجود مجموعة تدابير على صعيد السياسات ترمي إلى زيادة الإنتاجية والحفاظ على العمالة.

من الذي يستفيد؟

ما برحت البلدان النامية تشعر بخيبة الأمل إزاء نتائج جولة أوروغواي، ويتعلق أملها بضرورة أن تُفسح جولة الدوحة المجال على النحو الواجب لظروف تلك البلدان واحتياجاتها الخاصة. ويرد في إعلان أروشا بشأن السلع الأفريقية تليخيص جيد لشواغل البلدان النامية الأفقر. والشاغل الرئيسي المعبر عنه في ذلك الإعلان هو أن القطاع الزراعي في البلدان الأفريقية إذا كان غير قادر على المنافسة، فإن تخفيضات التعريفات الجمركية التي تؤدي إلى زيادة التعرض للمنافسة من الواردات قد تؤثر تأثيراً سلبياً على النمو الزراعي، والأمن الغذائي، والدخل، والعمالة. وفي مقابل هذه المخاطر الحقيقية تبدو فوائد تحرير التجارة ملموسة بدرجة أقل. ففي حالة بلدان نامية كثيرة كان تأثير جولة أوروغواي المفيد ضئيلاً. ووفقاً لدراسات شتى تستند إلى نماذج، فمن المرجح أن أغلبية المكاسب التي تتحقق من أي زيادة في تحرير التجارة سوف تؤول إلى البلدان المتقدمة وإلى البلدان النامية الأكبر حجماً والأكثر ثراءً.

ولذا فإن البلدان النامية تسعى، بمشاركة في الجولة الحالية، إلى

الاعتراف بأن تنمية قطاعات الزراعة لديها تتطلب إتباع نهج مختلفة في الحالات المختلفة، وبأن المفاوضات من اللازم أن تجسّد هذا الشاغل بتوفير مستويات أكبر من المرونة في تنفيذ الإصلاحات التجارية.

مراحل التنمية

من اللازم أن تسلّم استراتيجيات التنمية الزراعية بأن دور الزراعة في النمو الاقتصادي والحد من الفقر يتغير مع حدوث تنمية في البلدان. ففي المراحل الأولى من التنمية، يمكن أن يمثل القطاع الزراعي نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة أكبر حتى من العمالة. وفي هذه الظروف تكون زيادة الإنتاجية الزراعية أساسية، أولاً للاستثمار الرأسمالي في الزراعة نفسها، ثم لإطلاق اليد العاملة ورأس المال لتوظيفهما في قطاعات أخرى من الاقتصاد. ومع مضي التنمية قُدماً، يصبح القطاع الزراعي أقل أهمية من حيث حصته من الناتج المحلي الإجمالي، وإن كان قد يظل مهماً كمصدر رئيسي للعمل. وحيث أن زيادة الإنتاجية الزراعية بالغة الأهمية في المراحل الأولى من التنمية، فقد ترغب الحكومات، عن حق، في إيلاء أولوية واضحة للزراعة في إنفاقها، وفي تحفيز وتيسير التنمية الزراعية بهمة ونشاط. والبلدان التي

إعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأفريقية

ورد في الفقرة ١٤ من إعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأفريقية الذي اعتمده مؤتمر وزراء التجارة في الاتحاد الأفريقي بشأن السلع (أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، ٢١-٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥) ما يلي:

بينما تتبّع "جولة الدوحة الإنمائية" الحالية فرصة للحد من التشوهات في الأسواق الزراعية الدولية عن طريق زيادة تعزيز الضوابط على الدعم والحماية اللذين يشوهان التجارة، من اللازم إيلاء الاعتبار على الوجه المناسب لاحتياجات شعوبنا الإنمائية والمتعلقة بالأمن الغذائي وذلك عن طريق منح معاملة

خاصة وتفاضلية في إطار القواعد التجارية. فبلداننا تحتاج إلى مرونة وإلى مساحة على صعيد السياسات في إطار القواعد التجارية متعددة الأطراف التي تضعها منظمة التجارة العالمية بحيث تُتاح لها إمكانية اختيار أجدي استراتيجية مناسبة لحالتنا. وسيكون التخفيض الفعال والسريع للإعانات من جانب البلدان المتقدمة في ما يتعلق بالقطن والسكر وجميع السلع الأخرى ذات الأهمية للبلدان النامية تطوراً محموداً، مع إيلاء الأهمية الواجبة لمصالح البلدان التي تحصل على أفضلويات.



الحاجة إلى معاملة خاصة وتفاضلية

إن تقديم "معاملة خاصة وتفاضلية" للبلدان النامية هو سبيل تعالج به المفاوضات التجارية متعددة الأطراف الحاجة إلى الإبقاء على مرونة السياسات بالنسبة للأهداف الإنمائية والتأثيرات السلبية المحتملة لتحرير التجارة على الإنتاج الزراعي والتجارة والأمن الغذائي في بعض البلدان النامية. ويوجد اتفاق عام على أن قواعد النظام التجاري الدولي ينبغي أن تسلّم باحتياجات وأولويات البلدان النامية من حيث الأمن الغذائي والتنمية.

فمن شأن المعاملة الخاصة والتفاضلية أن توفر مرونة في تطبيق القواعد التجارية وكذلك في صوغ سياسات محلية تفضي بدرجة أكبر إلى بلوغ الأهداف الإنمائية. ونظم هذه المعاملة يمكن، إذا صيغت

حققت فترات من النمو المستدام في الإنتاجية الزراعية كانت تنحو إلى القيام، خطوة خطوة، برفع المعوقات التي تحول دون استمرار النمو، بادئة بأكثرها تقييداً، مع تدخلها في الوقت ذاته لتهيئة بيئة اقتصادية مساعدة، بدلاً من اتخاذ موقف متحرر على صعيد السياسات، بما في ذلك السياسات التجارية، من البداية. وتتفق أغلبية البلدان على أهمية التوصل إلى اتفاق يفضي إلى وجود بيئة للتجارة الزراعية تكون أقل تشوهاً وتتيح مخرجاً من الصعوبات الحالية. وهذه الطبعة من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية تُسهب في بحث العناصر الأساسية للمرونة التي قد تلزم للتخفيف من شواغل البلدان النامية بشأن دور التجارة في تحسين قدرة قطاعاتها الزراعية على المنافسة.

المعاملة الخاصة والتفاضلية

للتجارة والتخفيف من التأثيرات السلبية لتحرير التجارة. وهذه تعرف باسم بنود "أفضل المساعي"، وهي خلافية لأن البلدان النامية وأقل البلدان نمواً تشعر أن تلك البنود كانت عموماً موضع تجاهل من جانب البلدان المتقدمة لأنها ليست ملزمة قانوناً. ويتواصل الجدل بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية، بحيث ما زالت البلدان النامية وأقل البلدان نمواً غير راضية عن استجابات البلدان المتقدمة لمساعدتها في زيادة قدرتها على التجارة وتنفيذ القواعد التنظيمية لها. وقد اعترف إعلان الدوحة (منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠١) بهذه الشواغل ويتضمن أحكاماً خاصة بشأن إجراء مفاوضات لتحسين تدابير المعاملة الخاصة والتفاضلية. وتدعو الفقرة ٤٤ إلى استعراض جميع أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية "بهدف تعزيزها وجعلها أدق وأكثر فعالية وأكثر قابلية للتطبيق" (منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠١). والتحدي الرئيسي الذي يواجه المفاوضين هو تفعيل المعاملة الخاصة والتفاضلية في ضوء الاعتراف بوجود متطلبات شديدة الاختلاف في ما بين البلدان النامية الأعضاء في المنظمة، وذلك في بيئة مؤسسية يوجد فيها قدر كبير من عدم الرغبة في إنشاء فئات جديدة من الأعضاء. ومع ذلك، فإن هذه المفاضلة تمثل جوهر المعاملة الخاصة والتفاضلية (للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥ ب).

لقد كانت المعاملة الخاصة والتفاضلية منذ أمد طويل سمة محدّدة من سمات النظام التجاري متعدد الأطراف. وتصف تلك المعاملة الأحكام التفاضلية التي لا تنطبق إلا على البلدان النامية وعلى الفئة الفرعية التي تمثلها أقل البلدان نمواً، لا على الأعضاء الذين يُعتبرون بلداناً متقدمة. وقد حُدثت ثلاثة أشكال للمعاملة الخاصة والتفاضلية في اتفاقات منظمة التجارة العالمية. أولاً، ثمة تدابير تتيح تقديم التزامات مختلفة من جانب فئات الأعضاء. فعلى سبيل المثال، في إطار اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة، كان يتعين على البلدان المتقدمة أن تخفّض تعريفاتها الجمركية الملزمة بنسبة ٣٦ في المائة على مدى ست سنوات بينما كان مطلوباً من البلدان النامية أن تخفّض تعريفاتها الجمركية الملزمة بنسبة قدرها ٢٤ في المائة على مدى عشر سنوات. وفي جولة الدوحة، ستُعفى أقل البلدان نمواً من زيادة تخفيض تعريفاتها الجمركية الملزمة، ولن تُتاح سوى للبلدان النامية الاستفادة من الأحكام المتعلقة بكل من "المنتجات الخاصة" و"آلية الضمانات الخاصة". ثانياً، ثمة أحكام بشأن الأفضليات التجارية، تفيد بأن نظام الأفضليات العام، الذي يسمح باستيراد منتجات من البلدان النامية من جانب البلدان المتقدمة بمستويات للتعريف الجمركية أقل من المعتاد، هو الذي يُنال أكبر اعتراف بينها. ثالثاً، يدعو عدد كبير من الإعلانات البلدان المتقدمة إلى دعم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في تنفيذ القواعد التنظيمية

صياغة مناسبة، أن تساعد على التخفيف من التأثيرات السلبية المحتملة لزيادة المنافسة من الواردات أو حدوث طفرات فيها، ومن شأنها أن تيسر التكيف مع الوضع الجديد في السوق. وقد جرى قدر كبير من المناقشة في جولة الدوحة بشأن أنسب السبل لتحقيق ذلك.

وبدأ من إعلان الدوحة الصادر عام ٢٠٠١ فضاء، كان هناك تشديد على وجوب تعميم المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية في المفاوضات لإتاحة الاعتراف الفعال عمليا باحتياجاتها الإنمائية، بما في ذلك الأمن الغذائي والتنمية الريفية. ومع أن المعاملة الخاصة والتفاضلية تشكل جانبا أساسيا من جوانب جميع "الركائز" الثلاث المتمثلة في إمكانية الوصول إلى الأسواق، والدعم المحلي، والمنافسة التصديرية، أبرزت في اتفاق يوليو/ تموز ٢٠٠٤ الإطار المعاملة الخاصة والتفاضلية في إطار الركيزة المتعلقة بالوصول إلى الأسواق.

وفي يوليو/ تموز ٢٠٠٤ أُنقذ على أن البلدان النامية ستكون قادرة على تسمية منتجات معينة حاسمة الأهمية لأمنها الغذائي ولتنميتها الاقتصادية والاجتماعية الأطول أجلا باسم "منتجات خاصة"، لا تطبق عليها بالكامل التخفيضات الجمركية المتفق عليها. وفي الاتفاق الإطارى تقبل أعضاء منظمة التجارة العالمية أهمية منح هذه المنتجات معاملة مختلفة واتفقوا على وجوب أن تتوافر لدى أعضاء المنظمة من البلدان النامية المرونة التي تمكنها من أن تسمي عددا مناسباً من المنتجات الخاصة استناداً إلى ثلاثة معايير (هي الأمن الغذائي، وضمان سبل العيش، واحتياجات التنمية الريفية). وعلى الرغم من وضوح المعايير العامة لتسمية المنتجات منتجات "خاصة" لكونها مرتبطة بالأمن الغذائي وضمان سبل العيش والتنمية الريفية، فإن التعريف التطبيقي الدقيق ومعايير تحديد المنتجات الخاصة يمثلان إشكالية. فهذه المنتجات الخاصة من شأنها أن تخضع لالتزامات بتخفيض محدود في التعريفات الجمركية؛ ومن ثم ستكون محمية من منافسة الواردات المكثفة (وذلك على غرار نمط "الصناعة الوليدة" في هذا السياق).

وجدير بالذكر أن هناك أيضا اتفاقا على وجوب السماح لجميع البلدان بتسمية منتجات معينة "منتجات حساسة". وعلى

الاختلاف من المنتجات الخاصة، لا توجد معايير محددة لتسمية المنتجات منتجات "حساسة"، وسيكون الاختيار مرهونا بالمصالح الخاصة لأي بلد. وكما هو الحال بالنسبة للمنتجات الخاصة، سيكون من الضروري فرض حد ما على عدد المنتجات التي تسمى "منتجات حساسة". ومع ذلك، رغم أن إعفاءات المنتجات الخاصة قد يكون تأثيرها محدودا على الأسعار في الأسواق العالمية بالنظر إلى قلة حصة البلدان النامية من التجارة العالمية في المنتجات التي من المرجح أن يشملها ذلك، فإن تسمية حتى بضعة منتجات "منتجات حساسة" يمكن أن تقلل إلى حد كبير من ثمار إصلاح التجارة العالمية. وهذا يصدق بالذات في حالة منتجات الألبان (كما هو مبين في مواضع أخرى من هذا التقرير). واقترح الاتفاق الإطارى أيضا إتاحة آلية

ضمانات خاصة لجميع البلدان النامية في مواجهة انخفاض أسعار الواردات و حدوث طفرات فيها. وبدلا من إعفاء منتجات معينة من التخفيضات الجمركية، كما هو الحال في ما يتعلق بمنتجات خاصة، من شأن هذه الآلية الجديدة أن ترفع التعريفات الجمركية مؤقتا لردع الواردات ومن ثم لتجنب انخفاض الأسعار وما يترتب عليه من ضرر بالإنتاج المحلي. (يرد مزيد من التفاصيل بشأن المكونات الأساسية لآلية الضمانات الخاصة في مطبوع منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥ ج). وتدابير الضمانات الموجودة حاليا إما أنها ليست متاحة عموما لجميع البلدان النامية أو تُعتبر معقدة للغاية فلا طائل منها. وترمي الأحكام المتعلقة بالمنتجات الخاصة وآلية الضمانات الخاصة إلى معالجة شواغل مختلفة. فالمرونة التي توفرها الأحكام المتعلقة بالمنتجات

اتفاق يوليو/ تموز ٢٠٠٤ الإطارى

كان من المواعيد المهمة التي حددها المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في الدوحة عام ٢٠٠١ هو التوصل إلى اتفاق بشأن صيغ و "نماذج" أخرى لالتزامات البلدان بحلول ٣١ مارس/ آذار ٢٠٠٣ على أقصى تقدير، كخطوة أولى نحو اختتام جولة الدوحة في موعد أقصاه ١ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥. وكما تبين، لم يتحقق المطلوب في مارس/ آذار ٢٠٠٣ كموعدهما نهائي بشأن هذه النماذج، ثم حوّل أعضاء منظمة التجارة العالمية اهتمامهم إلى التوصل إلى مخطط عام أو "إطار" للنماذج. وقد تم الاتفاق في نهاية الأمر على ذلك المخطط أو الإطار في ١ أغسطس/ آب ٢٠٠٤، بعد مواجهة طريق مسدود في المؤتمر الوزاري الخامس الذي عُقد في كانكون بالمكسيك.

وكان الاتفاق، المعروف باسم إطار أو "مجموعة عناصر" يوليو/ تموز (منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٤)، يستند إلى انبثاق مواقف متقاربة في ما بين أعضاء منظمة التجارة العالمية. وتضمن النص "أطرا" في مجالات أساسية، مثل إمكانية وصول المنتجات الزراعية والصناعية إلى الأسواق، واعتبر أنه يوفر أساسا لتركيز المفاوضات على "نماذج" أوفى، من شأنها أن تتضمن صيغا كاملة لخفض التعريفات الجمركية.

ويبلغ عدد صفحات الإطار المتعلق بالزراعة سبعا، تتضمن مخططات عامة لصيغ تخفيض

الحواجز أمام الواردات، وتخفيض إعانات التصدير والدعم المحلي، كأساس لصيغ محددة وكاملة في بند "النماذج".

ويتضمن الاتفاق الإطارى أيضا قرارات تم التوصل إليها في إطار ركائز معينة، مثل إلغاء جميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية في موعد محدد، فضلا عن تخفيض الدعم المحلي للزراعة المشوّه للتجارة تخفيضا كبيرا. وأوضح النص أيضا لغة ما يُسمى "التوازي"، أي ضمان إلغاء مكونات الإعانة في الائتمانات التصديرية والمعونة الغذائية، وصادرات المؤسسات التجارية الحكومية في مقابل إلغاء إعانات التصدير المباشرة. وحقق تقدما أيضا في ما يتعلق بالقطن إذ نص على تخفيض بنسبة ٢٠ في المائة في الدعم المحلي المشوّه للتجارة في السنة الأولى "كعربون".

وتحقق تقدم أيضا في معالجة شكوى بلدان نامية كثيرة من وجود اختلالات خطيرة بين مدى التفصيل في الأحكام في ما يتعلق بالبلدان المتقدمة والبلدان النامية، بما في ذلك "المنتجات الحساسة" (التي وُصفت بقدر من التفصيل في المسودات المعروضة للبحث وقتئذ) والأحكام التي تخص البلدان النامية والمتعلقة "بالمنتجات الخاصة" (التي لم تُوصف بنفس القدر من التفصيل).

الخاصة قد يكون من المناسب استخدامها في ما يتعلق بالمنتجات التي تندرج في فئة المنتجات التي ليست تنافسية حالياً، ولكنها حاسمة الأهمية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وعلى العكس من ذلك، قد تكون آلية الضمانات الخاصة أنسب في توفير مستوى من الحماية للمنتجات القادرة على المنافسة. ونتيجة لمحدودية اللجوء إلى أدوات إدارة المخاطر في البلدان التي لم تبلغ فيها الأسواق مرحلة النضج، فإن آلية الضمانات الخاصة قد تكون نتيجة تخفيف مؤقتة للتشوهات قصيرة الأجل التي تنجم عن انخفاض الأسعار الدولية أو عن حدوث طفرات في الواردات.

ولكن، علاوة على المرونة والحماية اللتين توفرهما المنتجات الخاصة وآلية الضمانات الخاصة، ستحتاج بلدان نامية كثيرة أيضاً إلى المساعدة لكي تتغلب على المعوقات المتعلقة بالعرض في مجالات الإنتاج والتسويق والتجارة. وهذه التدابير ليست حلاً للمشاكل الكامنة الأطول أجلاً المتمثلة في عدم القدرة

على المنافسة وفي المعوقات المتصلة بالعرض التي قد تواجهها البلدان النامية. وإذا كان المراد للبلدان الأفقر أن تصمد أمام المنافسة المكثفة من الواردات وأن تستفيد من الفرص التجارية التي قد تنشأ من تحرير التجارة، فإن ذلك يجب أن يضمن بيئة تتيح إعادة تخصيص الموارد واستخدامها في أنشطة مثمرة بدرجة أكبر، فضلاً عن التغلب على مشاكل التسويق عن طريق تحسين البنية التحتية كالطرق والأسواق والموانئ وغيرها. ولا يزال من اللازم معالجة هذه المعوقات المتعلقة بالعرض، وستكون ثمة حاجة إلى مساعدة دولية في هذا الصدد. وفي هذا السياق، من المشجع ملاحظة مبادرة المعونة مقابل التجارة، التي ترمي إلى معالجة المعوقات المتعلقة بالعرض. ولذا فإن تسمية منتجات خاصة وتوافر آلية ضمانات خاصة يوفران عنصر حماية يمكن في إطاره الحفاظ على حوافز تحديث القطاع الزراعي لدعم الدخل الريفي والعمالة والأمن الغذائي، تماشياً مع الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً.





المنتجات الخاصة لأغراض التنمية

بتخفيضات التعريفات الجمركية من أجل صون احتياجاتها وأولوياتها الإنمائية. ولقد كانت التدابير الرامية إلى تحقيق ذلك عنصرا أساسيا في المفاوضات. والمنتجات الخاصة هي أهم هذه التدابير.

والمنتجات الخاصة هي منتجات يحددها أي بلد من البلدان النامية - أي أنها "تسمى ذاتيا" - باعتبارها مهمة على وجه الخصوص لتنميته بوجه عام وذلك بسبب دورها الكبير في تحسين الأمن الغذائي، وضمان سبل العيش، والتنمية الريفية بوجه عام. وهذه المنتجات تُعفى من المدى الكامل لأي تخفيضات جمركية يُتفق عليها في جولة الدوحة من المفاوضات التجارية. وفي عام ٢٠٠٥ أعلن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في مقاطعة هونج كونج الإدارية الخاصة أن:

الأعضاء من البلدان النامية ستكون لديهم مرونة أن يسموا ذاتيا عددا مناسبا من خطوط التعريفات الجمركية "منتجات خاصة"، مسترشدين في ذلك بمؤشرات تستند إلى المعايير المتمثلة في الأمن الغذائي، وضمان سبل العيش، والتنمية الريفية. (منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٥).

تقر البلدان النامية بالفوائد التي يمكن أن تتحقق من زيادة تحرير التجارة الزراعية، وهي ملتزمة بهذا الهدف في الجولة الحالية للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف. إلا أن كثرة منها تسعى للحصول على مرونة في تطبيق تخفيضات جمركية متفق عليها بحيث لا تمس تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الأطول أجلا. وما تخشاه، في حالة ما إذا كان القطاع الزراعي في البلدان النامية ضعيفا، أن تعرّضها التخفيضات الجمركية لمنافسة لا تستطيع أن تصمد أمامها، وقد تُلحق بالفعل ضررا بنموها الزراعي وبالدخل فيها بل وحتى بأمنها الغذائي. وفي حقيقة الأمر، شهدت بلدان نامية كثيرة فائدة ضعيلة من جولة أوروغواي، وأشارت "نمذجة" زيادة تحرير التجارة إلى أن الفوائد لن تتحقق مستقبلا بالنسبة لأقل البلدان نموا بل في البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأكثر ثراء. وقد تقبل أعضاء منظمة التجارة العالمية فكرة أن تحرير التجارة ينطوي على مخاطر بالنسبة لبعض البلدان النامية، واتفقوا على الحاجة إلى منحها معاملة خاصة ومختلفة من شأنها أن تحد من التزام تلك البلدان

معايير المنتجات الخاصة

الفرص التعليمية والإسكان ومن توافر وقت للمشاركة في المجتمع والاندماج فيه. **التنمية الريفية**: تؤثر هذه العملية في رفاه السكان الريفيين، وتشمل توفير الاحتياجات والخدمات الأساسية - أي إمكانية الحصول على الغذاء والخدمات الصحية وإمدادات المياه وإمكانية الاستفادة من البنية التحتية الأساسية كالتقريب - وتنمية رأس المال البشري عن طريق التعليم. وهي تشير أيضا إلى الأنشطة التي تحد من ضعف القطاع الزراعي في مواجهة العوامل الطبيعية والاجتماعية - الاقتصادية السلبية وغيرها من المخاطر، وتعزز الاعتماد على الذات.

المصدر: Prakash و Calpe، ٢٠٠٥.

الأمن الغذائي: وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، "يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في جميع الأوقات، الإمكانية المادية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ لتلبية احتياجاتهم التغذوية وأفضليتهم الغذائية لكي يحيا حياة ملؤها الصحة والنشاط" (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٤ أ).

ضمان سبل العيش: هو إمكانية الحصول الكافي والمستدام على دخل وموارد أخرى لتمكين الأسر من تلبية احتياجاتها الأساسية. ويشمل ضمان سبل العيش إمكانية الحصول بدرجة كافية على الغذاء والماء الصالح للشرب والاستفادة من المرافق الصحية ومن



كيف يمكن تحديد المنتجات الخاصة؟

من الواضح أنه لا يتسنى بالنسبة للبلدان النامية أن تُسمّي بنفسها عدداً غير محدود من المنتجات الخاصة، ومن ثم تلزم معايير معينة لتحديد تلك المنتجات. فمجرد تسمية هذه المنتجات بدون الربط بوضوح بين هذا الاختيار والأمن الغذائي وضمن سبل العيش والتنمية الريفية قد يساعد على تحقيق اتفاق في منظمة التجارة العالمية، ولكنه لن يُسهم بالضرورة في بلوغ الأهداف الإنمائية. فمن اللازم إتباع نهج في الاختيار يكون شاملاً ومنهجياً، يبدأ من الأهداف الإنمائية القطرية الصريحة ويستند إلى مؤشرات عملية وتطبيقية لكل معيار من المعايير الثلاثة. ولقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة مجموعة من المؤشرات التي تستوفي على خير وجه كل معيار، وحتى على الرغم من أن القضايا المتمثلة في الأمن الغذائي وضمن سبل العيش والتنمية الريفية تبدو متداخلة. وربما تكون هذه المؤشرات أيضاً وثيقة الصلة بأكثر من معيار واحد (Ford وآخرون، ٢٠٠٥).

وكمثال على ذلك، يبين الجدول بعض القيم التمثيلية لهذه المؤشرات في ثلاثة أنماط مختلفة من البلدان النامية.

مؤشرات الأمن الغذائي

- مساهمة المُنتج في التغذية (حصة المُنتج من استهلاك السعرات الحرارية)؛
- الاعتماد على الواردات (نسبة المُنتج المستورد إلى المُنتج المستهلك)؛
- نسبة الاكتفاء الذاتي (نسبة المُنتج المُستهلك إلى حجم إنتاجه)؛
- استقرار إمكانية الحصول على المُنتج (تباين الإنتاج المحلي).

مؤشرات ضمان سبل العيش

- مدى الإزاحة بفعل الواردات (معدل نمو الواردات، والترابط بين الإنتاج واستيراد المُنتج)؛
- حصة المُنتج من الأرض الزراعية (حصة المُنتج من المساحة المحصولية).

مؤشرات التنمية الريفية

- أهمية المُنتج في الاقتصاد القطري والريفي (حصة المُنتج من الإنتاج

ومن الممكن النظر إلى مساهمة المنتجات الخاصة من زاويتين مختلفتين. فمن زاوية التنمية ذاتها، يكون المقصود بالمنتجات الخاصة هو توفير المرونة (مساحة على صعيد السياسات) لأي بلد من البلدان النامية لبلوغ الأهداف الإنمائية والتخفيف من التأثيرات السلبية للتخفيضات الجمركية الكاملة. ومن زاوية تحقيق نتيجة ناجحة للمفاوضات متعددة الأطراف، تتمثل مساهمة المنتجات الخاصة في توفير مرونة (تخفيضات جمركية أقل) لبعض المنتجات من أجل تحقيق تحرير تجاري أشمل في ما يتعلق بجميع المنتجات ومن أجل اختتام جولة الدوحة.

ولقد كان موقف أقل البلدان نمواً في مناقشة الأحكام المتعلقة بالمنتجات الخاصة موضوع جدل أثناء أحدث جولة من المفاوضات. وقيل إنه ليس من الواضح، بالنظر إلى أن أقل البلدان نمواً لن يكون مطلوباً منها تخفيض مستويات تعريفاتها الجمركية الملزمة في تنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه ومن ثم لن تحتاج إلى إعفاءات لمنتجات خاصة، أنها ينبغي أن تدعم تمديد هذا الحكم بالنظر إلى أن استخدام الأحكام المتعلقة بالمنتجات الخاصة من جانب بلدان نامية أخرى قد يقيد الفرص التصديرية الخاصة بأقل البلدان نمواً.

منتجات خاصة مختارة من تحليل دراسات حالة

نوع البلد	المنتج	الحصة من الاستهلاك الكلي للسعرات الحرارية (نسبة مئوية)	الحجم المستورد/ الحجم المستهلك (نسبة مئوية)	المساحة الكلية المحصولية (نسبة مئوية)	الحصة من الإنتاج الكلي للإنتاج (نسبة مئوية)	معدل نمو حجم الإنتاج (نسبة مئوية)
بلد نام مصدّر صاف للأغذية	الأرز المصروب	٣٩,٦٨	٠,٠٠	٥٦,٥٤	١٩,٦٣	٠,٧٠-
	السكر المكرر	١٢,٤٥	٠,٠٠	٥,١٢	١,٥٤	١,٩٩-
	جوز الهند	٢,٦٨	٠,٠٩	١,٨٧	٠,٦٩	٠,٤٣
	الذرة	٢,١٤	٣,٣٩	٧,٠١	٢,١٨	١,٩١-
	لحوم الدجاج	١,٦٩	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٥٨	٦,٥٦
	الموز	١,٤٥	٠,٠٠	٠,٧٧	٠,٨٧	٠,٩٤
	الكسافا	١,٤٥	٠,٠٠	٦,٠٣	٨,٥٦	٤,٠٠-
بلد نام مستورد صاف للأغذية	القمح	٠,٠٣	٩٩,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠
	القمح	٣٣,١٢	٤٤,٠٠	١٧,٨٠	٤,١٠	١,٣٤-
	الذرة	٤,٨٣	٤١,٤٥	١٤,٩١	٤,١٧	١,٤١
	السكر المكرر	٤,٠٠	٣٥,٤٠	٠,٠٠	٠,٤٠	٢,٢٠-
	التمر	١,٧٠	٠,٠٣	٠,٥٥	٠,٦٤	٥,١٠
	الذرة الرفيعة	١,٣٠	٠,٠١	٢,٧٨	٠,٥٧	٦,٣٥-
	الطماطم	١,٢٣	٠,١٠	٣,٢٤	٤,٠٨	٠,٨٩-
بلد نام ذو اقتصاد صغير	زيت فول الصويا	١,٠٣	٧٩,٧١	٠,٠٠	٠,٠٣	١٩,٨١
	الأرز، المصروب	٠,٢٥	٠,٧٨	١٠,٧٠	٣,٥٥	٢,٣٠-
	السكر الخام	١٨,٠٠	٠,٠٠	٨,٥٢	٤٨,٣٠	١,٥٠-
	الأرز المصروب	٩,٨٤	١٠,٨٩	٢,٩٨	٠,٢٦	٥,٩٦
	الذرة	٥,٩٦	٢,٤٦	٧,٨٨	١,٥٤	٢,٧٠
	لحوم الدجاج	٤,٠٥	١,٩٤	م غ	٠,٤١	٢٣,١٢
	البقول الجافة	٣,٦٤	٥,٥٦	٤,٠٧	٠,٢٠	١٥,٤٢-
بلد نام ذو اقتصاد صغير	موز الجنة	١,٨٢	٠,٠٠	٠,٥٦	٠,٨٦	١٣,٦٩-
	البرنقال	١,١٥	٠,٠٠	٧,٢٠	٨,٣٠	١٤,٠٠-
	لحم البقر ولحم العجل	١,٠٩	٠,٩١	م غ	٠,٠٦	٢٧,٦٠
	البطاطس	٠,٩٣	٧٣,٠٩	٠,٠٥	٠,٠٤	٢٨,٥٥-

المصدر: Ford وآخرون، ٢٠٠٥.

ملاحظة: غ م = غير متاح.

الزراعي الإجمالي؛ ومعدل نمو الإنتاج بالنسبة للمنتج).

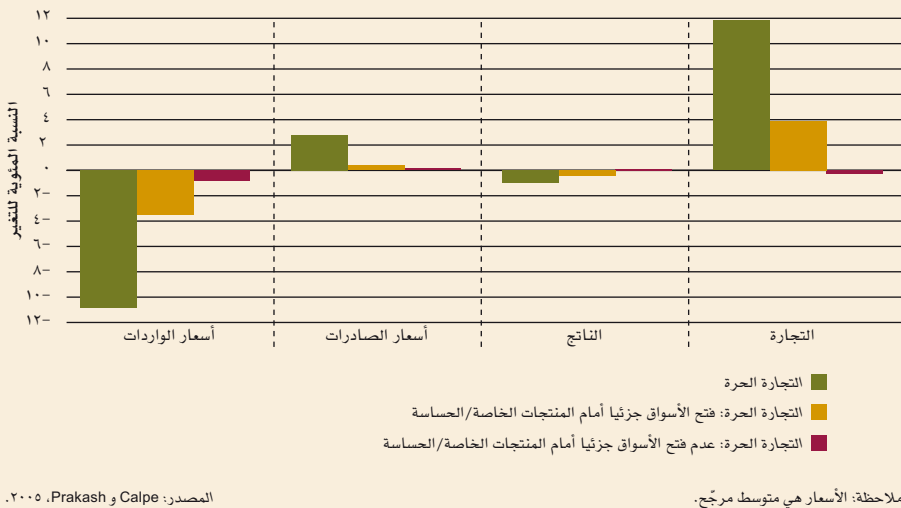
الغذائية ونظم كسب العيش والتنمية الريفية تنسم بالدينامية، فإن قائمة المنتجات الخاصة المحتملة قد تتباين بمرور الوقت.

كيف ينبغي معاملة المنتجات الخاصة؟

بعد تحديد المنتجات الخاصة، فإنها تُمنح معاملة أكثر اعتدالا في تطبيق القواعد التجارية المتفق عليها في منظمة التجارة العالمية. وقد اقترح أقوى دعاة مفهوم المنتجات الخاصة ألا تكون هذه المنتجات خاضعة لأي تخفيض جمركي، وأي التزامات جديدة بشأن حصص معدلات التعريفات الجمركية أو تحديد سقف للتعريفات الجمركية (أي تحديد تعريفات قصوى يمكن فرضها على المنتج)، وإتاحة سبل اللجوء في ما يتعلق بجميع المنتجات الخاصة إلى آلية الضمانات الخاصة (التي ترد مناقشة لها لاحقا في هذا التقرير) والتي من شأنها أن ترفع التعريفات الجمركية مؤقتا لردع حدوث زيادات مفاجئة في الواردات. واقترح أيضا منح مرونة لمنتجات مؤهلة بالنسبة لجميع الركائز الأخرى في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية (أي ليس فحسب التعريفات الجمركية في إطار الركيزة المتمثلة في إمكانية الوصول إلى الأسواق)، الأمر الذي يتيح أيضا للبلدان النامية مرونة في استخدام سياسات الدعم المحلية مثل الإعانات ودعم تعزيز الصادرات.

وقائمة المؤشرات هذه ليست حصرية، ومن الممكن منح البلدان مرونة الاختيار من بين قائمة من المؤشرات الأهم بالنسبة لها. ويتضح من التحليل أن مجموعة أقل من المؤشرات يمكن أن تمثل بدرجة كافية مجموعة أكبر من المؤشرات، ومن ثم يمكن القيام بعملية تصنيف استنادا إلى بضعة معايير فقط. وتقدير مختلف المؤشرات لكل معيار من شأنه، عمليا، أن يوفر قائمة أولية بالمنتجات التي قد تُسمى "خاصة". ومن اللازم بعدئذ تقييم السياسات التجارية الحالية والمرتبقة في ما يتعلق بكل من المنتجات التي تشملها هذه القائمة الأولية، وذلك لتحديد ما إذا كانت هذه المنتجات تستلزم معاملة مختلفة على صعيد السياسات التجارية. فعلى سبيل المثال، إذا كانت التعريفات الجمركية منخفضة بالفعل، فإن تسمية المنتج منتجا خاصا لزيادة الحد من التخفيضات قد يكون مبررا أقوى. وإذا رُئي أن المعاملة الخاصة مرغوبة، فإن الشكل المُحدد الذي قد تتخذه تلك المعاملة التفاضلية يُصبح موضوعا للتفاوض مع الشركاء التجاريين. ولكن هذه الخطوات لا تكون دوما مباشرة على هذا النحو من الناحية العملية، وليس أقل أسباب ذلك نقص البيانات المتاحة لتقدير المؤشرات المختلفة. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى أن النظم

تأثيرات تسمية الأرز مُنتجا خاصا أو حساسا



استخدام الحكم المتعلق بالمنتجات الخاصة - حالة الأرز

من المرجح أن يسمى بعض البلدان النامية الأرز منتجا خاصا. وقد يسميه أيضا بعض البلدان المتقدمة منتجا حساسا. ويعد الأرز مثلا مثيرا للاهتمام في ما يتعلق بالقضايا التي تنطوي عليها تسمية منتجات خاصة. وبالنظر إلى أهمية الأرز في التجارة الدولية، فإن تسميته منتجا خاصا أو حساسا -

وبالتالي استبعاده جزئيا على الأقل من عملية الإصلاح - قد تكون لها انعكاسات على أسواق الأرز العالمية وعلى تأثيرات التحرير التجاري متعدد الأطراف بوجه عام. ومع أن الاتفاق على تسمية المنتجات الخاصة قد يعيد طمأننة البلدان النامية بشأن التنمية الريفية والأمن الغذائي (ومن ثم التغلب على عقبة محتملة تحول دون التوصل إلى نتيجة ناجحة للمفاوضات التجارية)، فإنه ينطوي بالفعل على تكلفة محتملة من حيث ثمار التحرير التجاري الأشمل التي تفقدها بلدان مصدرة أخرى. وهذه التكاليف استبعدت في تحليل التأثيرات المحتملة لتسمية الأرز منتجا خاصا أو حساسا على الأسعار في الأسواق العالمية وعلى الإنتاج والتجارة، وهي تحليلات استندت إلى نموذج منظمة الأغذية والزراعة (Calpe و Prakash، ٢٠٠٥؛ منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥).

ويبين الرسم البياني تأثير ثلاثة معدلات مختلفة لتخفيض التعريفات الجمركية بالمقارنة بخط أساس يصف الوضع الراهن. والسيناريوهات المختلفة الثلاثة هي: وجود تجارة حرة تماما مع خفض التعريفات الجمركية المتعلقة بجميع المنتجات بما فيها الأرز إلى الصفر؛ ووجود تجارة حرة مع فرض تعريفات جمركية صفرية على جميع المنتجات بما فيها الأرز، مع استثناء البلدان النامية التي تسمى الأرز منتجا خاصا (تخفيض التعريفات الجمركية على الأرز بنسبة ٣٣ في المائة فقط)، والبلدان المتقدمة التي تسمى الأرز منتجا حساسا (تخفيض التعريفات الجمركية على الأرز بنسبة ٥٠ في المائة)، وعدم خفض التعريفات الجمركية على الإطلاق بالنسبة لأقل البلدان نمواً؛ ووجود تجارة حرة، ولكن مع عدم وجود تخفيضات في التعريفات الجمركية على الأرز حيثما يُسمى الأرز منتجا خاصا أو حساسا.

وكما هو متوقع، تتباين التأثيرات على أسعار الأرز وإنتاجه وتجارته تباينا مباشرا وفقا لدرجة انفتاح الأسواق. ففي إطار وجود تجارة حرة، مع عدم وجود استثناءات لأقل البلدان نمواً أو استثناءات للمنتجات الخاصة أو الحساسة، تتوسع التجارة توسعا كبيرا، بقوة دفع حدوث انخفاض ملحوظ في أسعار الواردات. إلا أن تسمية الأرز منتجا خاصا أو حساسا تقلل من حجم هذه التأثيرات، بحيث تتلاشى التأثيرات جميعها تقريبا عندما لا يلزم أي انفتاح في الأسواق بالنسبة لهذه المنتجات.

ولقد كان الأرز مصدرا رئيسيا للنزاع في جولة أوروغواي السابقة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وذلك لاعتراض بلدان عديدة على فتح أسواق الأرز فيها خوفا من التأثير السلبي لذلك على أمنها الغذائي وسبل كسب المزارعين عيشهم وعلى البيئة أيضا. وتم التوصل إلى مخرج لما تلى ذلك من حالة جمود في المفاوضات وذلك بإدراج البند المتعلق بالمعاملة الخاصة في الاتفاق النهائي بشأن الزراعة، وهو بند سمح للبلدان بالحفاظ على حواجز غير جمركية على المنتجات، رهنا بشروط معينة. وقد استخدم البند في معظم الحالات لإعفاء الأرز من التيسير العام لإمكانية الوصول إلى الأسواق وذلك من جانب اليابان، وجمهورية كوريا، والفلبين، ومقاطعة تايوان الصينية؛ ونتيجة لذلك كثيرا ما يُشار إلى هذا البند باسم "بند الأرز".

ومع أن بلدانا كثيرة قد أصلحت منذ ذلك الحين نظم سياستها بشأن الأرز، ما زالت بلدان أخرى تعتبر الأرز منتجا استراتيجيا لا يمكن معاملته مثل السلع الزراعية الأخرى، مما أحيى فكرة الحاجة إلى شكل ما من "المعاملة الخاصة" للأرز في الجولة الراهنة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف إذا كان المراد بلوغ أهداف أكثر طموحا في ما يتعلق بفتح الأسواق للزراعة بوجه عام. وعمليا، في حالة اختتام جولة الدوحة، قد تستخدم بضعة بلدان فقط على نحو حثيث إعفاءات المنتجات الخاصة أو الحساسة للأرز، لأن كثرة من أهم البلدان التي تتعامل في تجارة الأرز تصنّف على أنها من أقل البلدان نمواً، ولذا فهي معفاة من الالتزامات المتعلقة بتخفيضات التعريفات الجمركية. وعلاوة على ذلك، تطبق بالفعل عدة بلدان متقدمة وبلدان نامية منتجة للأرز معدلات للتعريفات الجمركية أقل بكثير من المستويات "الملزمة" القصوى التي تُخطر بها منظمة التجارة العالمية، وهي

إشارة إلى أنها قد لا تعارض بضراوة فرض تخفيضات في معدلاتها الملزمة. ومن ثم فإن التخفيضات الكاملة المتفق عليها في التعريفات الجمركية، وهي تخفيضات على القيم الملزمة، قد لا تؤثر على التعريفات الجمركية التي تُفرض فعلا. بل إن الفروق الكبيرة بين التعريفات الملزمة والتعريفات المطبقة (وهو ما يسمى "فارق التعريفات الجمركية" في البلدان المستوردة الرئيسية) قد تجعل التأثير الملحوظ في إطار الجولة الحالية من إصلاح السياسات التجارية ضئيلا ما لم يكن الانخفاض في المعدلات الملزمة عميقا بدرجة تكفي لإزالة الفارق بين معدلات التعريفات الجمركية الملزمة ومعدلاتها المطبقة.

ومن ناحية أخرى، قد تحاول حتى البلدان الصغرى في تجارة الأرز أن تسمي الأرز منتجا خاصا أو حساسا، إلى جانب القمح والذرة والحبوب الأخرى، للحد من التنازلات في ما يتعلق بإمكانية وصول قطاع الحبوب الغذائية بأكمله إلى الأسواق. وقد كان هذا هو الوضع في اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة، حيث اعتبر الأرز مؤهلا للحصول على حماية خاصة حتى من جانب البلدان التي لم يكن يبدو فيها أنه محصول استراتيجي. وفي ما يتعلق بالمنتجات الخاصة والحساسة، من المتوقع الحد من مخاطر إساءة استخدام هذه الاستثناءات وذلك عن طريق فرض حدود على عددها أو عن طريق صرامة المعايير التي سيتعين أن تستوفيها المنتجات.

تضارب تأثيرات المنتجات الخاصة والحساسة - حالة منتجات الألبان

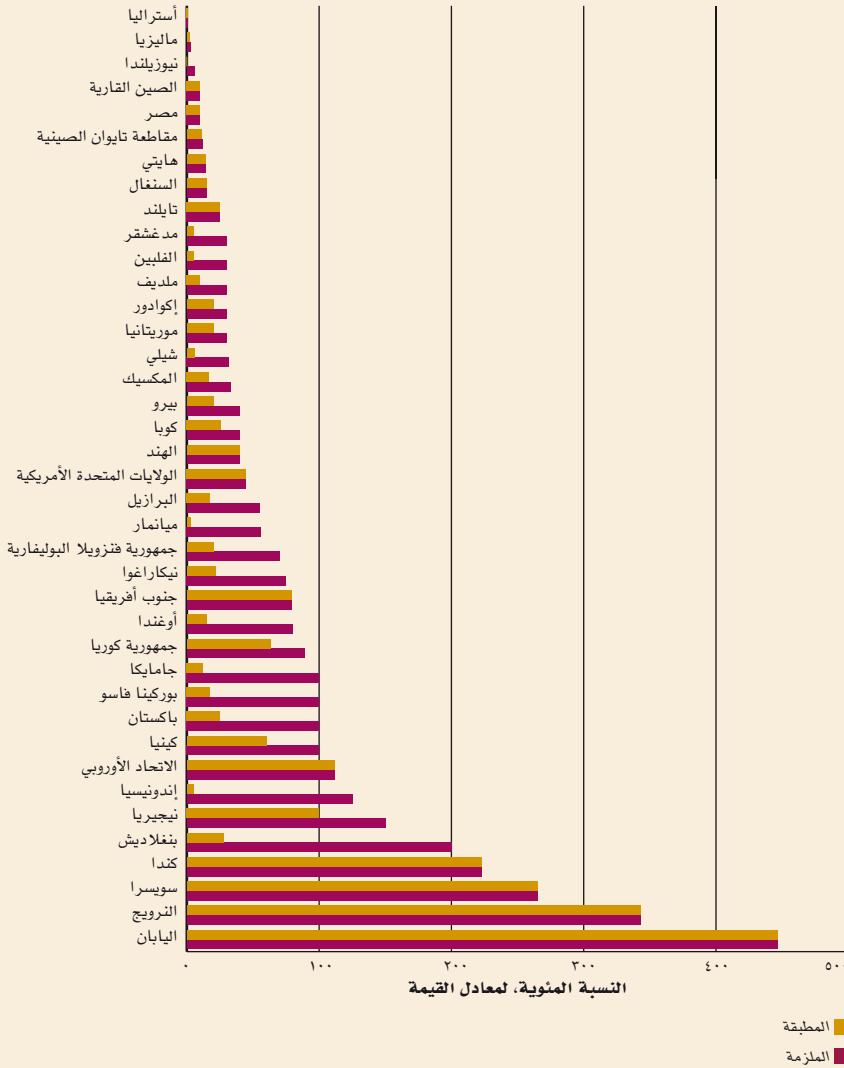
كما هو الحال في ما يتعلق بالأرز، ما زالت تجارة منتجات الألبان تعيقها إلى حد بعيد الحواجز المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الأسواق. وقد ثبتت صعوبة الإصلاح التجاري في هذا القطاع، فقد أسفرت عملية فرض التعريفات الجمركية في جولة أوروغواي عن فرض تعريفات جمركية على منتجات الألبان تُعتبر من أعلى التعريفات في القطاع الزراعي. ونتيجة لذلك، فإن المفاوضات التجارية التي تُسفر عن انخفاضات عامة كبيرة في الحواجز التجارية من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا في السياسات المحلية المتعلقة بمنتجات الألبان والتجارة. وفي هذا السياق، فإن البنود التي وُضعت مؤخرا وتُحدد المنتجات الخاصة والمنتجات الحساسة وتوفر إعفاءات من الضوابط العامة قد تؤثر على إمكانية إصلاح

تجارة منتجات الألبان. والسؤال الرئيسي هو ما مقدار ذلك التأثير.

وبإعلان البلدان النامية أن منتجات الألبان منتجات خاصة، فإنها قد تعفي هذه المنتجات من تخفيض التعريفات الجمركية لاعتبارها منتجات ذات أهمية أساسية لكل من "الأمن الغذائي، وضمان سبل العيش، واحتياجات التنمية الريفية". وباعتبار البلدان منتجات الألبان منتجات حساسة فإنها قد تبتعد عن تخفيضات صيغة التعريفات الجمركية العامة عن طريق "إدخال تحسين كبير" في إمكانية الوصول إلى الأسواق، وذلك بتوسيع الحصة التي يُفرض عليها معدل التعريفات الجمركية مع الأخذ

في الاعتبار حدوث انحراف عن صيغة هذه التعريفات. وأنواع منتجات الألبان المؤهلة لذلك أمر حاسم الأهمية؛ ففي بعض البلدان المتقدمة تمثل منتجات الألبان حصة كبيرة من خطوط التعريفات الجمركية الزراعية بحيث تبلغ ٨ في المائة في حالة الاتحاد الأوروبي و١٤ في المائة في حالة الولايات المتحدة الأمريكية. ويشير تحليل منظمة الأغذية والزراعة (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥ هـ) إلى أنه فضلا عن الحجم المطلق للتعريفات الملزمة على منتجات الألبان، فإن العوامل الأساسية التي تؤثر في انعكاسات تسمية منتجات خاصة ومنتجات حساسة هي:

موجز التعريفات الجمركية للزبد: متوسط التعريفات الجمركية للحصص الزائدة لبلدان وأقاليم مختارة



ملاحظة: تشير بيانات التعريفات الجمركية إما إلى متوسط التعريفات الجمركية خارج نطاق الحصة المخصصة، أو متوسط التعريفات الجمركية المنفردة للدولة الأولى بالرعاية حيثما لا توجد حصة، تبعاً للبلد.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠٠٦.



إحصاءات التعريفات الجمركية لمنتجات الألبان: متوسط التعريفات للحصص الزائدة أو المنفردة، ٢٠٠٢

المنتج	التعريفات الملزمة (نسبة مئوية)		التعريفات المطبقة (نسبة مئوية)		الفارق (نسبة مئوية)
	الوسيلة	القصى	الوسيلة	القصى	
الزبد	٥٧	٥٧٣	٢٨	٤٤٧	٢٩
الجبن	٥٠	٤٩٤	٢٣	٢٦٥	٢٦
المنتجات المركزة	٥٤	٤٩٦	٢٤	٣٠٢	٢٩

ملاحظة: تشير بيانات التعريفات الجمركية إلى متوسط التعريفات الجمركية خارج نطاق الحصص المخصصة أو متوسط التعريفات المنفردة للدولة الأولى بالرعاية حيث لا توجد حصص، في ما يتعلق بجميع البلدان.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠٠٦.

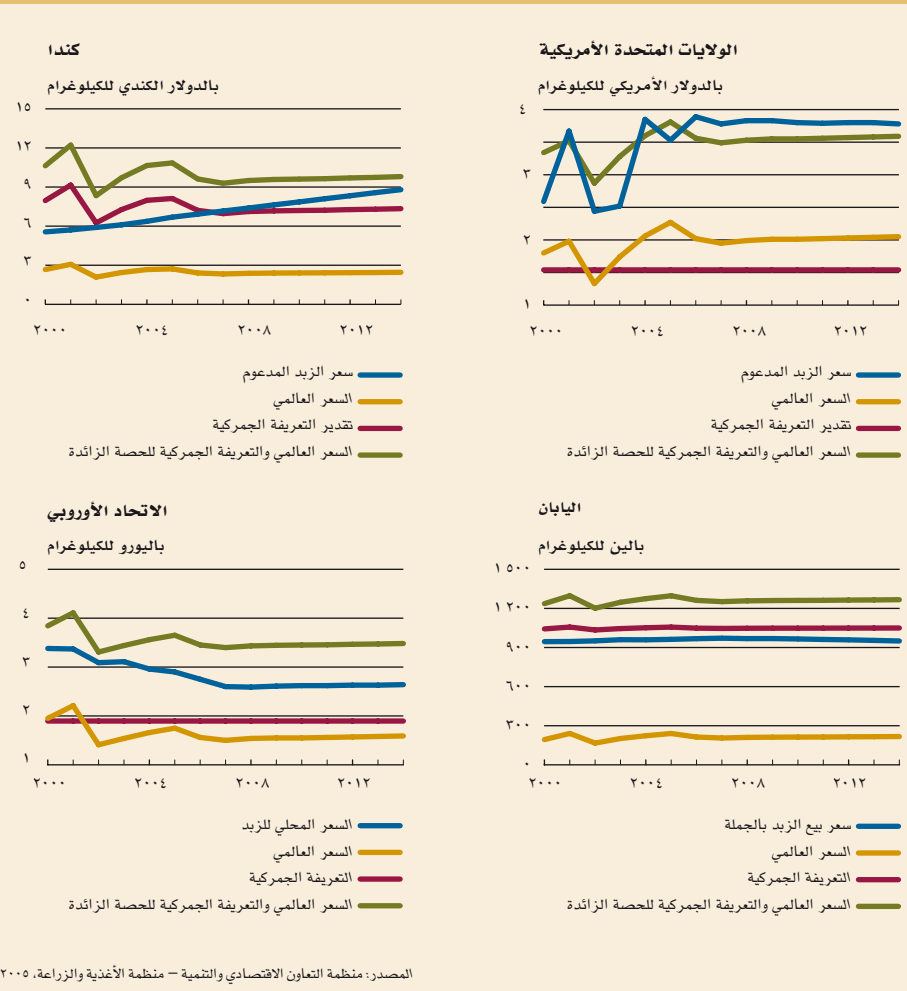
■ مدى "فارق" التعريفات الجمركية - أي الفارق بين معدلات التعريفات الجمركية "الملزمة" في منظمة التجارة العالمية وتلك التي تطبق فعلا. وهذا الفارق كبير جدا في بلدان نامية كثيرة، كما يتضح من الرسم البياني في صفحة ١٤. وفي هذه الحالات، قد لا يكفي حتى تخفيض كبير في التعريفات الجمركية الملزمة لخفض التعريفات الجمركية المطبقة فعلا ومن شأنه ألا يكون له تأثير على إمكانية الوصول إلى الأسواق.

■ مدى "تعويم" التعريفات الجمركية - أي مدى زيادة التعريفات الجمركية عما يلزم تماما لمنع الواردات من تفويض السياسات المحلية لدعم الأسعار (وهو شاغل على وجه الخصوص في البلدان المتقدمة، حيث يشجع ذلك). وفي هذه الحالات، قد لا يكون تخفيض التعريفات الجمركية كافيا لإحداث تغيير في الأسعار أو السياسات، وقد تنطوي التحسينات في إمكانية الوصول إلى الأسواق على نتائج هزيلة.

■ ما هي المعاوضة أو القاعدة المتفاوض عليها لتحديد مدى التوسع في حصص الواردات للتعويض عن تخفيضات التعريفات الجمركية التي تكون أقل من تخفيضات كاملة حيثما تُسمى منتجات الألبان منتجات حساسة.

ويبدو إعفاء المنتجات الخاصة أو الحساسة، سيُفضي تخفيض كبير في التعريفات الجمركية إلى ارتفاع أسعار منتجات الألبان في العالم بنسبة تتراوح بين ٨ و ١٢ في المائة، ولكن هذه التغيرات ستخفض بمقدار يتجاوز النصف عند معاملتها كمنتجات خاصة أو حساسة. ويشير تحليل منظمة الأغذية والزراعة (Vanzetti و Cluff)، النامية جميعها إعفاء قطاع منتجات الألبان، باعتبار تلك المنتجات منتجات خاصة، سيكون التأثير على أسواق العالم ضئيلا مقارنة بعدم منح ذلك الإعفاء. وذلك إلى حد كبير بسبب حجم فارق التعريفات الجمركية والدور المحدود الذي تقوم به هذه البلدان في أسواق العالم. أما في حالة تحديد البلدان المتقدمة منتجات "حساسة" فإن تأثير حدوث تخفيض طموح في صيغة التعريفات الجمركية يقل إلى حد كبير، ومن شأن الزيادات في إمكانية الوصول إلى الأسواق أن تصبح محدودة للغاية.

التعريفات الجمركية العائمة للزبد، بلدان وأقاليم مختارة



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥.

طفرات الواردات واختلال الأسواق وآلية الضمانات الخاصة

إن تحرير التجارة لا يعرّض القطاعات الزراعية في البلدان النامية لمنافسة مكثفة من الواردات فحسب، بل يؤدي أيضا إلى زيادة ضعفها في مواجهة حدوث تدفقات مفاجئة وقصيرة الأجل للواردات - أي حدوث طفرات في الواردات - وهذا يؤدي بدوره إلى خلل في أسواق وإنتاج الأغذية المحلية. ومثل هذا الضعف مدعاة لقلق خاص لدى البلدان النامية التي تسعى جاهدة إلى تنمية إمكاناتها الزراعية وتنويع إنتاجها.

ولم يعد هناك أي جدال في أن طفرات الواردات وانخفاض أسعارها يشكّلان تهديدين لاستقرار الأسواق المحلية. فقد وردت أنباء كثيرة عن تعرّض بلدان نامية، خصوصا بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، لأعداد متزايدة من طفرات الواردات من مختلف المنتجات الغذائية، لاسيما منذ منتصف تسعينات القرن العشرين عندما خُفضت حواجز الاستيراد. ويؤكد هذه الصورة التحليل الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة لبيانات الواردات الغذائية عن ١٠٢ من البلدان النامية خلال الفترة ما بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٣، حيث وجد أكثر من ٧٠٠٠ طفرة واردة، مع تزايد وتيرتها بعد عام ١٩٩٤ (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥). وزُعم أيضا وجود تأثيرات سلبية نتيجة لذلك على الإنتاج والصناعة والعمالة على الصعيد المحلي.

طفرات الواردات - ظاهرة واسعة الانتشار

يبين التحليل الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة أن ظاهرة طفرات الواردات وإن كانت واسعة الانتشار، جغرافيا وسلعيا، فإن بعض فئات المنتجات والأقاليم قد تأثرت أكثر من غيرها. وكان الأكثر تأثرا بين فئات الأغذية هي الزيوت النباتية، واللحوم، والحبوب الخشنة. وباستخدام تعريف "طفرة الواردات" على أنه حدوث زيادة قدرها ٣٠ في المائة أو أكثر عن متوسط الواردات في فترة السنوات الثلاث السابقة،

فإن حدوث طفرات الواردات قد تراوح بين أقل من ١٠ في المائة في حالة الحبوب (أي طفرة واحدة كل عشر سنوات) و ٢١ في المائة في حالة الزيوت النباتية (أي طفرة واحدة كل خمس سنوات). أما في ما بين فرادى السلع فإن لحوم الخنزير والدواجن، وزيت النخيل، والسكر، والبيض، هي التي كان تعرضها لطفرات في الواردات هو الأكثر شيوعا، بحيث تراوحت وتيرة تعرضها جميعا بين ٢٠ و ٢٣ في المائة. ومع أن البلدان جميعها قد تعرضت لطفرات في الواردات، يبدو أن بعضها قد تأثر على نحو أكثر تواترا من البلدان الأخرى، وانطبق ذلك في آسيا على بنغلاديش والهند؛ وانطبق في أفريقيا على غانا وكينيا وملاوي ونيجيريا وزمبابوي؛ وانطبق في أمريكا اللاتينية على إكوادور وهندوراس. وقد تعرضت قرابة ٥٠ بلدا (أي نحو نصف البلدان التي شملها التحليل) لأكثر من ٧٠ طفرة في الواردات أثناء السنوات الثلاث والعشرين التي دُرست.

وتشمل العوامل التي تساهم في حدوث طفرات الواردات عوامل تنفرد بها البلدان مثل تقلب الطقس، وتقلبات سعر الصرف، والتغيرات في السياسات التجارية، وتحرير الأسواق المحلية، والاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بتجارة الأغذية. ولكن طفرات الواردات يمكن أيضا أن تنجم عن عوامل خارجية عابرة، تحركها السياسات أو الأسواق، وقد تفضي إلى انخفاضات حادة في أسعار السلع في العالم. كما أن طفرات الواردات التي تنجم عن ذلك يمكن، بدورها، أن تلحق ضررا كبيرا بالصناعات المحلية مما تكون له انعكاسات على الربحية على المدى القصير وعلى الاستثمار طويل الأجل في هذا القطاع، الأمر الذي يؤثر سلبا في بعض الحالات على العمالة والفقر الريفي والأمن الغذائي. وبينما قد يؤدي حدوث أوجه قصور في الإنتاج المحلي قصيرة الأجل نتيجة لتقلبات المناخ إلى حدوث طفرة في الواردات، كثيرا ما



تكون هذه الإمدادات الإضافية ضرورية للحفاظ على إمكانية حصول المستهلكين على تلك المواد بأسعار مقبولة. ولكن توجد حالات عديدة لتنفيذ الالتزامات بخفض التعريفات الجمركية من جانب البلدان النامية ترتبط بحدوث طفرات في الواردات كانت أكثر تواترا وألحقت بالفعل ضررا أو هددت بإلحاق ضرر بالإنتاج المحلي الفعلي أو أدت إلى إزاحته، وكان لها تأثير سلبي على العمالة والفقير الريفي والأمن الغذائي.

الحاجة إلى الحماية - آلية الضمانات الخاصة

إن تصاعد وتيرة التغطية الصحفية المتعلقة بطفرات الواردات وما يرتبط بها من اختلال في الأسواق المحلية في البلدان النامية ومن ضرر للمنتجين المحليين يُبرز افتقار البلدان النامية إلى إمكانية الاستفادة من أدوات فعالة للحماية. وفي ضوء تلك التجربة تمت الموافقة في إطار "اتفاق يوليو/ تموز ٢٠٠٤ الإطاري" على إنشاء آلية ضمانات خاصة من أجل البلدان النامية تنطوي على تعريفات جمركية إضافية للحماية من طفرات الواردات. وتقرر أن تكون هذه الأداة بسيطة وفعالة.

وفي إطار الاتفاقات القائمة لا تُتاح لبلدان كثيرة إمكانية الاستفادة من أداة فعالة للحماية وتأتي أن تخفض تعريفاتها الجمركية الملزمة دون مستويات من شأنها أن تعيقها عن جعل التعريفات الجمركية التي تطبقها متفاوتة لأغراض الحماية. وبينما من الممكن أن يُراعى استحداث تدابير علاجية تجارية مناسبة شواغل البلدان النامية في ما يتعلق بطفرات الواردات، من اللازم أن يستند فرض أي تدبير من تدابير تقييد التجارة في مواجهة طفرات الواردات الضارة إلى تحليل للتأثيرات، وبخاصة انعكاسات ذلك من خلل وضرر على الزراعة المحلية. فاللجوء التعسفي إلى تدابير للحماية، في حالة عدم وجود ضرر مثبت، يمكن أن يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وعلى رفاه المستهلكين وذلك بالحد من الموارد المخصصة للصناعات المحلية الأخرى الأقدر نسبيا على البقاء. والفكرة الأساسية لإنشاء آلية ضمانات خاصة للبلدان النامية تمثل تطورا إيجابيا لأنها تبعد المخاوف من تحرير التجارة وتمثل أداة ملموسة للتصدي لمشكلة طفرات الواردات. وعلى الرغم من التوصل

إلى اتفاقات بشأن بعض عناصر تلك الآلية، ما زالت المناقشات مستمرة بشأن عناصر أخرى منها أكثر إشكالية مثل المُطلقات وسُبل العلاج (أي نمط ومقدار القيود التجارية الإضافية التي تُفرض في حالة حدوث طفرة). ويتمثل التحدي في استنباط مُطلقات وسُبل علاج مناسبة لتحقيق التوازن بين المصالح الدفاعية التي يُتوقع من آلية الضمانات الخاصة أن تحميها مع عدم تقويض المصالح الهجومية للمصدرين من حيث إمكانية الوصول إلى الأسواق.

تصميم آلية الضمانات الخاصة

لقد تناولت المفاوضات بشأن آلية الضمانات الخاصة، منذ البداية، أربعة عناصر أساسية أو جوانب "تصميم"^(١): ما هي البلدان التي ستُتاح لها إمكانية الاستفادة من تلك الآلية؟ وما هي المنتجات التي ستشملها؟ وما هي الطريقة التي ستُطلق بها الآلية؟ وما هي سُبل العلاج التي ستُستخدم؟ وعند صدور الإعلان الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥ (منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٥)، كان قد تم التوصل إلى اتفاقين بشأن عنصرين: أن تُتاح للبلدان النامية جميعها إمكانية الاستفادة من الآلية؛ وأن يكون هناك مُطلق سعري لها ومُطلق حجمي على حد سواء. أما العنصران الآخران فلم يُبت فيهما بعد.

أهلية المنتجات

لم يتطرق اتفاق يوليو/ تموز ٢٠٠٤ الإطاري إلى ما إذا كانت آلية الضمانات الخاصة ستقتصر على بعض المنتجات فقط، أم أنها ستطبق على جميع خطوط التعريفات الجمركية. وقد انبثق أثناء المناقشات عدد من الأفكار التي تتراوح من أهلية منتجات محدودة تستند إلى معايير معينة إلى عدم وجود أي تقييد على الإطلاق. وقد تبنت الموقف الأخير مجموعة الثلاثة والثلاثين التي تضم أكثر من ٤٠ بلدا ناميا. ومن الناحية الأخرى، اقترحت الأرجنتين وباراغواي والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي بعض التقييدات. وتضمنت تلك التقييدات قصر التطبيق على المنتجات التي تعرّضت للتخفيضات الجمركية الكاملة حسب الصيغة الموحدة لخفض التعريفات

الجمركية؛ والمنتجات التي تقل التعريفات الجمركية الجديدة الملزمة بتخفيضها عن المعدلات المطبقة مؤخرا؛ والمنتجات التي تُنتج محليا أو التي تشكل بدائل مقارنة للمنتجات التي تُنتج محليا.

المُطلقات

لقد اتُفق على أن يكون هناك مُطلق سعري ومُطلق حجمي على حد سواء. وكانت المفاوضات اللاحقة تتعلق بالشروط التي يُسمح فيها لبلد بإطلاق آلية الضمانات الخاصة.

المُطلق السعري

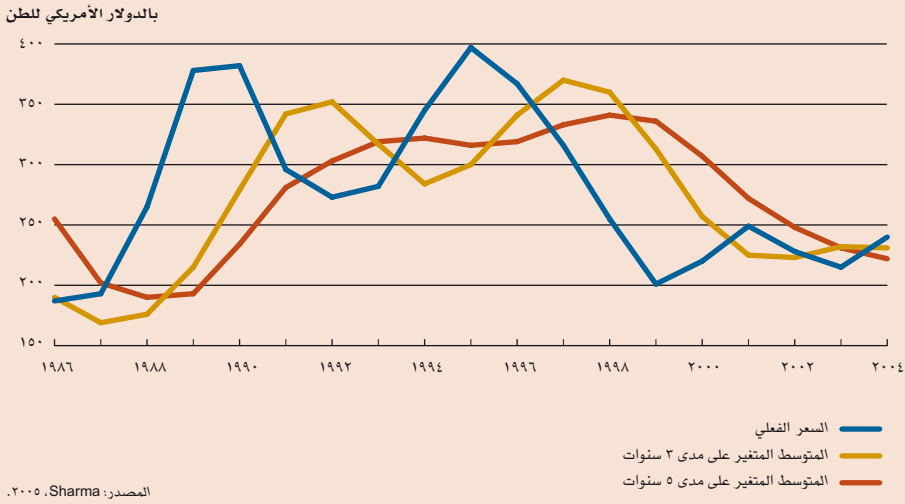
لقد كان المُطلق السعري للضمانات الخاصة الزراعية الذي تم التوصل إليه في جولة أوروغواي يستند إلى سعر مرجعي ثابت في فترة أساس معينة. وتُطلق الضمانات الخاصة الزراعية عندما ينخفض سعر الواردات عن السعر المرجعي الثابت. وقد اقترحت مجموعة الثلاثة والثلاثين متوسطات لأسعار الواردات تتغير على مدى ثلاث سنوات كسعر مرجعي. واقترحت بلدان أخرى مزيجا من متوسط سعر مرجعي متغير وسعر مرجعي ثابت. وفي كل حالة، تُطلق آلية الضمانات الخاصة عندما تهبط أسعار الواردات دون السعر المرجعي. وهنا يثار سؤال رئيسي بشأن السعر المرجعي البديل المفضل في ضوء هدف البساطة والفعالية. ويصوّر الرسم البياني الوارد على الصفحة التالية التغيرات في متوسط الأسعار الجارية والمتغيرة للسكر.

إن المزايا الرئيسية لخيار السعر المرجعي الثابت هي البساطة وقلة الاحتياجات إلى البيانات، بينما يتمثل الجانب السلبي الرئيسي في عدم تجسيد السعر الثابت لمعلومات حديثة عن الأسعار، إلا إذا جرت عملية تحديث دوري له. ونتيجة لذلك، عندما تنحرف الأسعار الجارية انحرافا كبيرا عن الاتجاهات على المدى الأطول، قد تُطلق الضمانات على نحو غير سليم. ويؤكد تحليل أجرته منظمة الأغذية والزراعة استنادا إلى أسعار عشرة منتجات غذائية في أسواق العالم أن هذا هو ما يحدث فعلا.

إلا أن هذا المثلث يُمكن تجنبه باستناد الأسعار المرجعية إلى متوسطات متغيرة. إذ

(١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن المكونات الأساسية لآلية الضمانات الخاصة، انظر منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥ ج.

المتوسط المتغير لأسعار السكر الأبيض على مدى ثلاث وخمس سنوات



النموذج الإجمالي لمطلقات المتوسط المتغير للأسعار المرجعية على مدى ثلاث وخمس سنوات لسلع شتى، ١٩٨٦-٢٠٠٤



المُطلق الحجمي لقد كانت صيغة المُطلق الحجمي للضمانات الخاصة الزراعية التي تم التوصل إليها في جولة أوروغواي تستند في المقام الأول إلى مستويات الواردات خلال السنوات الثلاث السابقة، مع إدخال تعديلات لمراعاة درجة اختراق الواردات وتغير الاستهلاك في الفترة السابقة. واقترح مجموعة الثلاثة والثلاثين بشأن آلية الضمانات الخاصة مماثل، ولكنه لا يستند سوى إلى مستويات الواردات في

يتضح من نفس التحليل أن متوسط السعر المرجعي المتغير على مدى ثلاث سنوات يحقق الغرض المنشود (معظم الوقت) في ما يتعلق بإطلاق ضمانات عندما تنخفض الأسعار. ولكن هذا السعر المرجعي تبين أنه لم يُطلق الضمانات أثناء الفترات التي كانت فيها الأسعار المنخفضة مستمرة. ومن الناحية الأخرى يُطلق متوسط سعر مرجعي يتغير على مدى خمس سنوات الضمانات حتى في تلك الحالات، ولذا قد يكون أكثر فعالية.



العدد الكلي لمطلقات المتوسط المتغير على مدى ثلاث وخمس سنوات للمستوى المرجعي للواردات، ١٩٩٠-٢٠٠٤

عدد المطلقات		المنتج	البلد المستورد
المتوسط المتغير - ٥	المتوسط المتغير - ٣		
٨	٨	لحوم الدواجن	الكاميرون
١١	١١	لحوم الدواجن	غانا
٧	٦	لحوم الدواجن	جامايكا
٥	٦	مسحوق الألبان	السفغال
١٠	٨	مسحوق الألبان	سري لانكا
١٣	١٢	الأرز	الكاميرون
١٣	١٢	الأرز	هندوراس
٧	٨	الأرز	نيكاراغوا
١١	١٢	السكر المكرر	الكاميرون
٨	٩	السكر المكرر	جمهورية تنزانيا المتحدة
٩٣	٩٢	المجموع	
٦٢	٦١	النسبة المئوية المطلقة	

ملاحظة: المتوسط المتغير - ٢ والمتوسط المتغير - ٥ هما المتوسط المتغير على مدى ثلاث سنوات والمتوسط المتغير على مدى خمس سنوات على التوالي.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

السنوات الثلاث السابقة. وتُطلق الضمانة عندما يتجاوز حجم الواردات الجاري مستوى الإطلاق.

ويتبين من تحليل آليات إطلاق شتّى في ما يتعلق بعينة من عشر حالات في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤ أن متوسط السعر المرجعي المتغير للواردات (على مدى ثلاث سنوات وعلى مدى خمس سنوات على حد سواء) يُطلق الضمانات في نحو ٦٠ في المائة من الأوقات. وتختلف الآراء بشأن ما إذا كان هذا المستوى من السلامة مقبولاً أو ما إذا كان مرتفعاً للغاية.

سُبل علاج طفرات الواردات

تشير كلمة "العلاج" إلى إجراء تصحيحي يُتخذ في أعقاب حدوث مُطلق. وفي حالة آلية الضمانات الخاصة، كما في حالة الضمانات الخاصة الزراعية، يتعلق ذلك بالتعريفات الجمركية الإضافية التي يجب فرضها. والمسألة هي ما هو مقدار التعريفات الجمركية الإضافية الذي ينبغي فرضه؟ وفي إطار قواعد الضمانات الخاصة الزراعية الموجودة حالياً، في حالة حدوث مُطلق سعري، يتباين الرسم الجمركي الإضافي حسب مدى هبوط مؤشر السعر دون مستوى السعر المُطلق الثابت. وقد كان المقصود من آلية الضمانات الخاصة الزراعية هو التعويض عن جزء فقط من انخفاض السعر. فعلى سبيل المثال، تبلغ التعريفات الجمركية الإضافية المسموح بها ٤ في المائة في حالة هبوط السعر بنسبة قدرها ٢٠ في المائة، وتبلغ ٢٨ في المائة في حالة هبوط السعر بنسبة ٥٠ في المائة، وتبلغ ٧٠ في المائة في حالة هبوط السعر بنسبة ٨٠ في المائة. وتتصاعد التعريفات الجمركية الإضافية في حالة هبوط السعر بنسبة تتجاوز ٨٠ في المائة. أما في ما يتعلق بالمُطلق الحتمي للضمانات الخاصة الزراعية فإن الرسم الجمركي الإضافي ثابت عند مستوى يمثل حداً أقصى قدره ثلث مستوى الرسم الجمركي الذي يكون سارياً في السنة التي يُتخذ فيها الإجراء.

وقد اقترح النص الذي أصدرته مجموعة الثلاثة والثلاثين في أوائل عام ٢٠٠٦ سبلاً علاجية في ما يتعلق بكلا المُطلقين. ففي ما يتعلق بالمُطلق السعري، من شأن الرسم الجمركي الإضافي الأقصى أن يعوّض تماماً عن الفارق بين السعر

تتباين حسب مدى الطفرة ذاتها، بحيث يكون الرسم الجمركي الإضافي أعلى عند ارتفاع الواردات. وعلى العكس من ذلك، يُحدد الرسم الجمركي الإضافي في الاقتراح المشترك المقدم من الأرجنتين وباراغواي وأوروغواي بنسبة قدرها ٢٠ في المائة من التعريفات الجمركية الملزمة الحالية، بينما يماثل العلاج الوارد في الاقتراح المقدم من الولايات المتحدة العلاج الخاص بالمُطلق السعري، كما ذكر آنفاً. وتقتصر نظرية التجارة نهجاً لتحديد مستوى مناسب للرسم الجمركي الإضافية في حالة بلوغ طفرة الواردات مستوى ما، ولكن ذلك قد لا يكون عملياً في سياق تفاوضي بالنظر إلى أن الصيغة تتوقف على قياسات أخرى مثل مرونة الطلب على الواردات من المُنتج، التي قد لا تكون معروفة بأي درجة من الدقة.

المرجعي والسعر الجاري للواردات. وعلى العكس من ذلك، كان الاقتراحان الآخريان اللذان طرحا في منظمة التجارة العالمية يدعوان إلى تعويض الفارق جزئياً فقط. ومن المؤكد أن هذا ينطبق على الاقتراح المشترك المقدم من الأرجنتين وباراغواي وأوروغواي، الذي عُرض فيه جدول زمني لفرض رسوم جمركية إضافية تتباين حسب مدى هبوط الأسعار (كما هو الحال في الضمانات الخاصة الزراعية)، ولكنه يعوّض عن الفارق السعري جزئياً فقط. أما سبيل العلاج الوارد في اقتراح الولايات المتحدة فهو لا يربط الرسوم الجمركية الإضافية بالفروق بل يتقرر حسب صيغة تستند إلى التعريفات الجمركية الجارية والمُلزمة المتفق عليها في جولة أوروغواي. وفي حقيقة الأمر لا توجد طريقة يسيرة لتحديد مستوى أمثل لسبيل العلاج من شأنه أن يكون هو الأجدى لجميع البلدان والمنتجات، ولكن يبدو أن القضية الرئيسية هي ما إذا كانت درجة التعويض ينبغي أن تكون كاملة أم جزئية. وفي ما يتعلق بسبيل علاج طفرات الحجم، اقترحت مجموعة الثلاثة والثلاثين جدولاً زمنياً لفرض رسوم جمركية إضافية

أفضليات التعريفات الجمركية وتأكلها

لقد شدّد الاتفاق الإطاري على الحاجة إلى معالجة قضية تآكل الأفضليات. فثمة بلدان نامية كثيرة تحظى بأفضليات تجارية أو جمركية تكتسب عن طريقها صادراتها من منتجات معينة إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة بمعدلات للتعريفات الجمركية أقل مما يفرض على المصدرين الآخرين (معدلات "الدولة الأكثر رعاية"). وفي بعض الحالات - منها مثلا حالة الصادرات من أقل البلدان نموا في إطار مبادرة الاتحاد الأوروبي "كل شيء ما عدا الأسلحة" - تُخفّض التعريفات الجمركية إلى الصفر. والأفضليات إما أن تكون على أساس المعاملة بالمثل أو ليست على أساس المعاملة بالمثل. وتحدث الأفضليات على أساس المعاملة بالمثل عندما يقدّم بلدان احدهما للآخر تنازلات تجارية بالمثل لا يقدمانها للبلدان الأخرى. أما الأفضليات التجارية التي لا تقوم على أساس المعاملة بالمثل فهي ترتيبات تجارية يقدّم بموجبها بلد من جانبه فقط تنازلات لبلد واحد أو أكثر من البلدان الأخرى. والأفضليات التجارية التي لا تقوم على أساس المعاملة بالمثل مهمة لكثير من أشد البلدان النامية فقرا وأكثرها ضعفا. فحوالي ٨٠ بلدا من أقل البلدان نموا ومن الدول النامية الجزرية الصغيرة تستفيد من أفضليات لا تقوم على أساس المعاملة بالمثل، مع أنها تمثّل معا أقل من ٢ في المائة من صادرات العالم الزراعية. والأفضلية هي معدّل أقل للتعريفات الجمركية يُدفع بالمقارنة بالمعدّل الذي يُدفع على الواردات من البلدان الأخرى. والفارق بين المعدّلين هو هامش الأفضلية. وتحظى البلدان النامية التي تحصل على أفضليات جمركية بأحجام وقيم أكبر لصادراتها تتحقق عن طريق تجارتها مع البلد المانح للأفضلية. وينبغي، من حيث المبدأ، أن يسهم ذلك في نموها وتميئتها. ويخسر البلد المانح للأفضلية إيرادات من التعريفات الجمركية مساوية لهامش الأفضلية على كل وحدة من الواردات من البلدان الحاصلة على الأفضلية.

وبالنظر إلى أن الواردات من المصدرين ذوي الأفضلية يمكن أن تُباع في الأسواق المحلية للبلدان المانحة للأفضلية بنفس أسعار الواردات من أي مصدر آخر، فإن صادرات البلدان الحاصلة على الأفضلية تحصل على سعر أعلى من السعر العالمي، بمقدار هامش الأفضلية مرة أخرى. ولذا يكون هناك تحويل محتمل إلى البلد المصدر من ميزانية البلد المانح للأفضلية، بمعنى أن هامش الأفضلية هو الدخل من التعريفات الجمركية الذي يتنازل عنه البلد المستورد. إلا أن هذا الدخل لا يؤوّل بالضرورة إلى المنتجين والمصدرين في البلدان النامية الحاصلة على الأفضلية؛ فمن الممكن تقاسم هذا الدخل عن طريق تسلسل القيمة بين المستوردين والتجار والمستهلكين في البلد المستورد والمصدرين والتجار والمنتجين في البلد المصدر. وتتوقف طريقة تقاسم ذلك الدخل على طائفة متنوعة من العوامل، من بينها مدى النفوذ السوقي النسبي لهذه العناصر الفاعلة المختلفة في تسلسل القيمة، ومدى اختلاف المنتج بين مختلف المصدرين وحالة السوق بعينها.

وفي الزراعة، تتسم هذه النظم بأهمية خاصة لبضعة بلدان وفي حالة عدد محدود من المنتجات^(٢). ففي ما يتعلق بالحاصلين على الأفضلية، ينظر إلى الأفضليات التجارية كإمكانية للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة، فضلا عن زيادة أحجام وأسعار الصادرات من المنتجات التي قد لا تستطيع غيرها البلدان الحاصلة على الأفضليات أن تتاجر على نحو تنافسي. كما أنها ذات أهمية خاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة لأن أسواقها المحلية الصغيرة، التي تحد من قدرتها على استغلال وفورات الحجم وفرص التنوع، إلى جانب قاعدة مواردها المحدودة، تجعلان من الصعب بالنسبة لها أن تحقق

(٢) للاطلاع على مزيد من المناقشة بشأن القضايا المتعلقة بالأفضليات الزراعية في سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية، انظر منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥ ز.



القدرة على المنافسة أو المحافظة عليها. ولذا قد تؤدي الأفضليات إلى زيادة رفاه سكانها بإدامة العمالة والدخل والنمو الاقتصادي. وفي الوقت ذاته، فإن التغطية المحدودة للمنتجات، والمعوقات الإدارية بشأن الاستفادة من الأفضليات (مثل قواعد المنشأ المعقدة)، وارتفاع تكاليف الامتثال للقواعد التنظيمية الفنية والصحية والمتعلقة بالصحة النباتية، ووجود مشاكل محلية خاصة بالعرض في بعض البلدان، هي عوامل أدت إلى الحد من قدرة مستفيدين كثيرين على الاستفادة الكاملة من الأفضليات التجارية. وعلاوة على ذلك، ربما كانت الحوافز المقدمة لمنتجات مواد تحظى بالأفضلية قد أدت، حيثما كانت فعالة، إلى الحد من حوافز الاستثمار في قطاعات تنافسية أخرى. ولذا فإن جدوى الأفضليات للبلدان المتلقية لها كعنصر مساهم في تحقيق نموها والتنمية فيها على المدى الطويل كانت موضع تشكيك. وتختلف الأفضليات أيضا بالنسبة للبلدان الحاصلة عليها والبلدان النامية الأخرى، مما يمكن أن يعيق الآفاق الإنمائية للبلدان الأخيرة. فالحصة النسبية للتجارة التفاضلية في الصادرات الزراعية العالمية أخذت في التناقص على مدى العقد الماضي، مما يشير إلى أن الأفضليات لم تنتقص بدرجة كبيرة من فرص السوق بالنسبة للبلدان الثالثة. وفي إطار منظمة التجارة العالمية، يشكل "البند التمكيني" الأساس القانوني الذي يتيح الانحراف عن مبدأ عدم التمييز في ما بين أعضاء المنظمة من أجل منح أفضليات تجارية للبلدان النامية. إلا أن البند يقتضي عدم وجود تمييز في ما بين البلدان النامية في منح الأفضليات التجارية، سوى من أجل منح معاملة خاصة لصالح أقل البلدان نموا بينها. وفي بعض الأحيان تمنح بلدان متقدمة أفضليات بعينها لمجموعات محددة من البلدان النامية تشمل بلدانا ليست من البلدان الأقل نموا، مثل الأفضليات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لبلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي بموجب اتفاق كوتونو، الذي يتيح لسبعة وسبعين بلدا من بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي إمكانية الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بدون دفع رسوم جمركية، ويشمل بروتوكولات خاصة تمنح أفضليات كبيرة لبلدان معينة من تلك البلدان في ما يتعلق بالموز والسكر والأرز والروم. وكان ينظر إلى هذا الاتفاق في الماضي على أنه لا يتوافق مع البند التمكيني، إذ يتطلب تنازلا من جانب

أعضاء منظمة التجارة العالمية عن تطبيق القواعد المعروفة حاليا من أجل استمراره خلال فترة محددة. إلا أن حكما استثنائيا صدر مؤخرا عن منظمة التجارة العالمية يشير إلى أن النظم التي تميّز لصالح بعض البلدان النامية التي ليست من أقل البلدان نموا قد تكون متسقة مع البند التمكيني، بشرط أن تستوفي الشروط المتعلقة بذلك البند وتمنح نفس الأفضليات لجميع البلدان النامية متماثلة الوضع.

والسلع التي يتاجر فيها ضمن إطار الأفضليات تجمع بينها بعض الخصائص والشواغل المتعلقة بالمنتجات الخاصة والحساسة. إلا أن الأفضليات تثير بعض التعقيدات نظرا لأنها منحة من البلدان المتقدمة وإن كانت البلدان النامية قد تستفيد منها. وعلاوة على ذلك، فإنها قد تكون ملازمة للدعم والحماية اللذين تقدمهما البلدان المتقدمة للقطاعات الزراعية لديها، كما في حالة السكر في الاتحاد الأوروبي. وقد كانت السياسات الداعمة لهذه المنتجات في البلدان المانحة للأفضليات من بين أكثر السياسات تقييدا ولقيت معارضة في منظمة التجارة العالمية. وقد لقيت الاعتراضات المتعلقة بنظم التجارة التفاضلية في منظمة التجارة العالمية مناصرة، لاسيما في ما يتعلق بتجارة الاتحاد الأوروبي في الموز والسكر، التي تشكل معظم التجارة التفاضلية. وقد وافق مؤخرا وزراء الزراعة في الاتحاد الأوروبي على إدخال تغييرات

جذرية في منظمة السوق المشتركة للسكر - وهي تغييرات معناها حدوث انخفاض كبير في سعر السكر المدعوم في الاتحاد الأوروبي. فضلا عن منتجي السكر في الاتحاد الأوروبي، سيؤثر الإصلاح على البلدان النامية وعلى أقل البلدان نموا التي تعتمد على المعاملة التفاضلية وما ينجم عن تلك المعاملة من حصول تلك البلدان على أسعار أعلى لصادرتها من السكر إلى الاتحاد الأوروبي، ترتبط بسعر السكر المدعوم في الاتحاد الأوروبي. وفي حالة الموز، تأثرت الأفضليات لواردات معينة من أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي إلى الاتحاد الأوروبي بالاستعاضة في عام ٢٠٠٦ عن النظام السابق الذي كانت تُستورد بموجبه حصة من واردات الموز تسري عليها التعريفات الجمركية للاتحاد الأوروبي بنظام تعريفات جمركية فقط. ويأتي هذا مرة أخرى استجابة لسلسلة من أحكام منظمة التجارة العالمية. وترد مناقشة أكثر تفصيلا لهاتين الحالتين في الأقسام التالية من هذا التقرير.

وينبغي أن تستفيد البلدان النامية جميعها، ومن بينها تلك الحاصلة على أفضليات في ما يتعلق بمنتجات معينة، من التخفيضات العامة للتعريفات الجمركية الخاصة بالدولة الأكثر رعاية، التي ستمحسّن إمكانية وصولها إلى أسواق البلدان المتقدمة. ومع تخفيض التعريفات الجمركية الخاصة بالدولة الأكثر رعاية، ستتناحل هوامش الأفضلية وبالتالي الفوائد

صادرات وأفضليات الموز والسكر: القيم من بلدان مختارة، ٢٠٠٠-٢٠٠٢

الصادرات كثيرة مئوية من الصادرات السلعية الكليّة	الصادرات كثيرة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	قيمة الأفضليات كثيرة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات كثيرة مئوية من الصادرات الزراعية	السكر
٢٠,٠	٦,٢	٣,٥	٥٥,٠	فيجي
٢٠,٠	١٤,٠	٩,٣	٤١,٠	غيانا
٤,٠	٠,٩	٠,٧	٢٦,٠	جامايكا
٦,٠	٥,٧	٤,٦	٧٤,٠	موريشيوس
٢٦,٠	٤,٧	٠,٧١	٦٣,٠	دومينيكا
٦٥,٠	٤,٣	٠,٧١	٦٨,٠	سانت لوسيا
٣٨,٦	٤,٦	٠,٩٤	٥٠,٠	سانت فنسنت

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٤ ب.

النسبية للأفضليات التجارية بالنسبة للبلدان المستفيدة. وتشير التحليلات الاقتصادية لهذه المعوضة إلى أن المكاسب التي ستتحقق إجمالاً من تخفيضات التعريفات الجمركية متعددة الأطراف ستعوض كثيراً عن الخسائر التي تنجم عن تآكل الأفضليات. إلا أن هناك عدداً من البلدان، منها الدول النامية الجزرية الصغيرة على وجه الخصوص ولكن ليس على سبيل الحصر، التي تعتمد اعتماداً شديداً على الصادرات من منتجات معينة في إطار ترتيبات تفاضلية، وأبرز هذه المنتجات هي الموز والسكر. فهذه يمكن أن تشكل حصة كبيرة من إجمالي إيراداتها التصديرية والدخل والعمالة لديها، ومن ثم فإن تآكل الأفضليات يمكن أن تكون له عواقب اقتصادية شديدة. وبالنسبة لتلك البلدان، لن تعوض التخفيضات الجمركية متعددة الأطراف عن فقدان الأفضليات. وتخشى البلدان التي تسعى إلى زيادة تحرير التجارة أن يؤدي استمرار وجود الأفضليات إلى تحرير أقل من المنشود، لأن البلدان المتلقية للأفضليات لن تضغط من أجل إحداث تخفيضات طموحة في التعريفات الجمركية الخاصة بالدولة الأكثر رعاية، وقد تستخدم البلدان المانحة للأفضليات تقديم الأفضليات كحجة للحفاظ على الدعم وعلى حماية قطاعها الزراعي. وفي الوقت ذاته، يبدو تآكل الأفضليات أمراً لا يمكن تجنبه بالنظر إلى تخفيض التعريفات الجمركية عموماً في المفاوضات متعددة الأطراف، وتوقيع اتفاقات تجارية ثنائية وإقليمية جديدة، والاعتراض في منظمة التجارة العالمية على سياسات البلدان المتقدمة التي تنطوي على نظم تفاضلية. ويتعلق التساؤلان الرئيسيان بمدى الضرر الاقتصادي الذي سينجم نتيجة لفقدان الأفضليات، وبما يمكن القيام به للتخفيف من هذا الضرر. وسيتوقف وجود توافق آراء بشأن مزيد من التخفيضات في التعريفات الجمركية الخاصة بالدولة الأكثر رعاية في منظمة التجارة العالمية على إجابتي هذين التساؤلين.

ولقد طرحت اقتراحات بشأن كيفية مواصلة وتحسين تطبيق بعض نظم الأفضليات على الأقل التي يمكن التذليل على وجود فوائد صافية كبيرة لها وعلى احتياج البلدان المعنية حقاً إليها لأن صادراتها لن تكون قادرة على المنافسة بدونها. ويمكن أن ينصب التركيز على الحفاظ على أفضليات "عميقة" توفر

تنازلات كبيرة من حيث إمكانية الوصول إلى الأسواق بالنسبة لعدد محدود من البلدان التي تحتاج إلى ذلك، على العكس من تقديم أفضليات "ضحلة" لجميع البلدان النامية. والصعوبة هنا هي التوصل إلى اتفاق بشأن المعايير التي يجب بها تحديد البلدان والمنتجات، وما هو التنازل الخاص بالأفضلية. ورئي أيضاً أن فوائد الأفضليات قد يتسنى الحفاظ عليها، مؤقتاً على الأقل، بمعاملة السلع المعنية بنفس الطريقة التي تُعامل بها المنتجات الخاصة. وبالحد من مدى التخفيضات الجمركية لهذه المنتجات أو بتأخير أو تمديد الجدول الزمني لتنفيذها يمكن الحد من درجة تآكل الأفضليات. وفي حالة حدوث تآكل للأفضليات ومعاناة بلد من خسائر اقتصادية نتيجة لذلك، يمكن أيضاً أن تُساق مبررات للتفاوض على تقديم تعويضات.

والبلدان المستفيدة حالياً ستحتاج أساساً، للتأقلم مع حدوث تآكل كبير في الأفضليات التجارية، إلى مساعدة من أجل التكيف لتحسين إنتاجية قطاعات السلع الزراعية المعتمدة على الأفضليات لديها وتحسين قدرات تلك القطاعات على المنافسة، أو لتيسير التنوع والانسحاب من تلك القطاعات. وريثما تحسّن بلدان نامية كثيرة متلقية لأفضليات قدرتها على الإمداد بالمنتجات وقدرتها على المنافسة، فإنها ستخسر من زيادة التخفيضات الجمركية الخاصة بالدولة الأكثر رعاية أو من المشاركة في ترتيبات تفاضلية مع البلدان المتقدمة على أساس المعاملة بالمثل. ومن المرجح أن تكون احتمالات زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق من زيادة تحرير التجارة بالنسبة للبلدان المتلقية للأفضليات احتمالات محدودة، وذلك لأن البلدان المستفيدة تتمتع فعلاً بتعريفات جمركية منخفضة.

تآكل الأفضليات التجارية - الموز في منطقة الكاريبي

يصور الموز تصويراً جيداً نوع المشاكل التي يمثلها تآكل الأفضليات بالنسبة للاقتصادات الصغيرة الضعيفة. فالموز يُزرع في جميع المناطق الاستوائية ويعتبر أكثر فاكهة طازجة تصدر في العالم من حيث الحجم والقيمة، بحيث يمثل أكثر من نصف شحنات الفواكه والخضروات الطازجة التي تُشحن من



الخصائص الرئيسية لنُظُم واردات الاتحاد الأوروبي من الموز، ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦

التعريف لما يتجاوز الحصة (بال يورو للطن)	٢٠٠٦		التعريف لما يتجاوز الحصة (بال يورو للطن)	٢٠٠٥		المنشأ
	التعريف الجمركية (بال يورو للطن)	الحصة (بالأطنان)		التعريف الجمركية (بال يورو للطن)	الحصة (بالأطنان)	
-	١٧٦	لا شيء	٦٨٠	٧٥	٣ ١١٢ ٠٠٠	جميع البلدان الأخرى بلدان أفريقيا ومنطقة الكاربيبي والمحيط الهادي
١٧٦	٠	٧٧٥ ٠٠٠	٢٨٠	٠	٧٥٠ ٠٠٠	

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي إلى أوروبا. وتساهم الإيرادات من صادرات الموز مساهمة كبيرة في اقتصادات كثيرة من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، ومن بينها الكاميرون وكوت ديفوار وإكوادور وغواتيمالا وهندوراس والفلبين. والموز محصول أساسي أيضا في أقاليم الاتحاد الأوروبي الواقعة في ما وراء البحار، مثل جزر الأنتيل الفرنسية، وماديرا، وجزر الكناري. وينطوي الموز أيضا على أهمية حيوية لاقتصادات دول نامية جزرية صغيرة في منطقة الكاريبي - لاسيما جامايكا وجزر ويندوورد - حيث يمثل

السلعة التصديرية الزراعية الرئيسية ويولد حصة كبيرة من العمالة والدخل. ولكن، بدون ميزة الأفضليات التجارية الممنوحة من الاتحاد الأوروبي لدول معينة في أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي، وهو ما يضمن لها حصة من السوق بأسعار أعلى من الأسعار العالمية، لن تكون صادرات منطقة الكاريبي تنافسية. فالطبيعة الجغرافية والمناخ وهياكل المزارع معناها أن تكاليف إنتاج الموز أعلى نسبيا وأن عدد المحاصيل التصديرية البديلة التي يمكن أن تُزرع عدد محدود.

ولقد كانت جزر ويندوورد وجامايكا معتمدة اعتمادا شديدا على سوق الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى وجود ميزة الأفضليات لديها. فالنظر إلى وجود ميزة الأفضليات في الاتحاد الأوروبي، الذي يضم ٢٥ دولة عضوا ويوجد فيه ٤٥٠ مليون مستهلك متوسط دخلهم مرتفع، هو أكبر سوق لصادرات الموز، بحيث يمثل ٤٤ في المائة من واردات العالم. ونسبة لا تتجاوز ١٦ في المائة من الاستهلاك المحلي للموز في الاتحاد يتحصل عليها من أقاليمه (الواقعة في ما وراء البحار أساسا)، بينما تُستورد غالبية احتياجاته من الموز من أمريكا اللاتينية وأفريقيا ومنطقة الكاريبي. ولذا فإن السياسة التجارية للاتحاد بشأن الموز وشروط وصول الموز إلى أسواق الاتحاد تؤثران تأثيرا كبيرا على أسواق العالم وعلى الأفاق التجارية للمصدرين في جميع هذه الأقاليم.

وحتى ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥ كان الاتحاد الأوروبي يحدد واردات الموز إليه من فئات مختلفة من البلدان الموردة، وذلك عن طريق نظام معقد يتمثل في تحديد حصص تُورّد بسعر التعريف الجمركية. فقد حُصفت لبلدان معينة في أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي - هي أساسا

والمحيط الهادي. ولقد أثار الانتقال من النظام القديم إلى النظام الحالي، خصوصا تحديد مستوى التعريف الجمركية، قدرا كبيرا من الجدل والخلاف على الصعيدين السياسي والاقتصادي (انظر منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥ ح). وطالبت الدول الموردة في أمريكا اللاتينية بتخفيض التعريف في حالتها. ومع أن الدول المنتجة في غرب أفريقيا، بين الدول الموردة في أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي، يمكن أن تكون تنافسية في حالة وجود هامش لأفضليتها قدره ١٧٦ يورو للطن، ترى الدول المنتجة في منطقة الكاريبي أن هذا الهامش غير كاف للتعويض عن تكاليف الإنتاج الأعلى لديها.

ولقد استعاض النظام الجديد للواردات عن الحصة المحددة لواردات البلدان الثالثة بتعريف جمركية قدرها ١٧٦ يورو للطن مع عدم وجود أي تقييدات كمية. وأبقى على حصة من الموز المستورد من بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي معفاة من الرسوم الجمركية. والنظام الجديد للواردات له أيضا انعكاسات على حصص مختلف بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي في السوق، ولاسيما التوازن بين الدول المنتجة في منطقة الكاريبي والدول المنتجة في غرب أفريقيا. ففي ظل النظام السابق، الذي ساد منذ عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٥، كانت حصة الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية والمحجوزة لهذه البلدان تُوزع على أساس الكميات المستوردة في فترة مرجعية محددة في الماضي ("الفترة المرجعية التاريخية"). وكان أكثر من نصف الحصة يخصص للدول الموردة في منطقة الكاريبي، لاسيما جزر ويندوورد وجامايكا، بينما كانت توزع الكمية المتبقية على الدول

الكاميرون وكوت ديفوار وجامايكا وجزر ويندوورد - حصة قدرها ٧٥٠ ٠٠٠ طن يمكن أن تدخل الاتحاد معفاة من الرسوم الجمركية، بينما حُصفت لبلدان موردة أخرى في أمريكا اللاتينية حصة قدرها ٣,١ مليون طن، ولكن مع فرض تعريف جمركية تبلغ ٧٥ يورو على كل طن. أما الواردات التي كانت تتجاوز أيا من هاتين الحصتين فقد كانت تواجه تعريفات جمركية "باهظة" أعلى كثيرا. ومع تحديد الحصص لكمية الواردات الإجمالية، أُبقي على أسعار الموز في الاتحاد الأوروبي عند مستوى أعلى كثيرا من أسعاره في بلدان أخرى، مثل الولايات المتحدة. وهذه الأسعار الأعلى، إلى جانب تخصيص الحصص، كان معناها استطاعة الدول المنتجة للموز في الكاريبي أن تُصدّر الموز إلى الاتحاد الأوروبي على الرغم من ارتفاع تكاليف الإنتاج لديها. وقد قُدمت في منظمة التجارة العالمية سلسلة من الشكاوى ضد هذا النظام. وكانت الحجج، أساسا، هي أن النظام، بمنحه أفضليات تجارية للدول الموردة في أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي، يميّز ضد الدول الموردة في أمريكا اللاتينية ويحد من إمكانية وصولها إلى سوق الاتحاد الأوروبي. وفي يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦، قام الاتحاد بتبسيط نظامه الخاص بالاستيراد وذلك بالاستعاضة عن نظام استيراد الموز بسعر التعريف الجمركية للحصص بنظام التعريف الجمركية فقط. وحُددت التعريف الجمركية بمبلغ ١٧٦ يورو للطن. ويُسمح بدخول الواردات من أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي معفاة من الرسوم الجمركية بحد أقصى قدره ٧٧٥ ٠٠٠ طن، ومن ثم تظل أفضلية تجارية باقية لبلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي

الموردة في أفريقيا. ولكن، على امتداد الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٥ انخفضت الصادرات من جزر ويندوورد وجامايكا بينما زادت الصادرات من الكاميرون وكوت ديفوار زيادة ملحوظة. وقد أدى ذلك إلى وضع أصبحت فيه جزر ويندوورد وجامايكا تحصل على حقوق من حصص الاتحاد الأوروبي أكبر من الكميات التي تصدّرها، بينما كانت الكاميرون وكوت ديفوار في وضع معاكس لذلك تماما وكان عليها أن تشتري حقوق حصص من هذين البلدين اللذين ينتميان إلى فئة الدول النامية الجزرية الصغيرة، وذلك نتيجة لنظام الفترات المرجعية التاريخية. وقد تغيّر هذا الوضع بتطبيق النظام الجديد للواردات، بحيث تُخصّص الآن نسبة تبلغ حوالي ٦٠ في المائة من حصة الواردات على أساس "الأولوية بالأسبقية". وتزعم صناعتنا الموز في الكاميرون وكوت ديفوار أن النظام الجديد أكثر عدلا لأنه يجسّد تجسيدا أفضل قدرتها على المنافسة في مواجهة الدول الموردة الأخرى في أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي. وعلى العكس من ذلك، تخشى جزر ويندوورد وجامايكا أن يؤدي النظام الجديد إلى انخفاض شديد في صادراتها، وتقولان إن صناعتنا الموز لديهما تحتاجان إلى الإيرادات التي تتحقق من مبيعات حقوق الحصص غير المستخدمة للتعويض عن تكاليف الإنتاج الأعلى لديهما. ويساور البلدان الكاريبية المصدرة للموز قلق أيضا بشأن مستقبل إمكانية وصول الموز الذي تنتجه إلى الأسواق معفا من الرسوم الجمركية عند انتهاء سريان اتفاق كوتونو بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي في نهاية عام ٢٠٠٧. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن عزمه على أن يستعيز عن الاتفاق باتفاقيات شراكة اقتصادية يُتفاوض عليها على حدة مع كل بلد من بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي. وليس واضحا أيضا ما إذا كان الاتحاد سيواصل تقديم أفضليات تجارية مماثلة في إطار اتفاقيات الشراكة الاقتصادية وما إذا كان أعضاء منظمة التجارة العالمية سيقدمون التنازل اللازم عن تطبيق قواعد الجات. وتمثل مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة"، التي ستسمح في نهاية المطاف بدخول واردات غير محدودة من الموز معفا من الرسوم الجمركية إلى الاتحاد الأوروبي من أقل البلدان نموا، مدعاة لقلق إضافي بالنسبة للبلدان المصدرة في منطقة الكاريبي لأنها ليست من أقل البلدان نموا.

وتخفيض درجة الأفضلية الناجم عن التغيرات في نظام الاتحاد الأوروبي للواردات من الموز يترك صناعة الموز في منطقة الكاريبي عرضة للتأثر. وعلاوة على ذلك، إذا لم تتمكن البلدان المنتجة للموز في منطقة الكاريبي من التنافس على تراخيص للحصول على حصة معفاة من الرسوم الجمركية في مواجهة الدول المنتجة في غرب أفريقيا في إطار نظام "الأولوية بالأسبقية"، فإن هامش الأولوية بالنسبة لها سيتلاشى تماما. والانخفاض في درجة الأفضلية هو نتيجة للحاجة إلى الامتثال لأحكام منظمة التجارة العالمية المناهضة للنظام السابق الذي كان يتبعه الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالواردات من الموز. فهو لا يرجع إلى تخفيضات جمركية متفق عليها في مفاوضات تجارية متعددة الأطراف، وإن كانت المفاوضات من هذا القبيل قد تؤدي إلى تخفيضات جمركية خاصة بالدولة الأكثر رعاية. وهذا الاحتمال الأخير قد دفع الدول المنتجة في منطقة الكاريبي إلى مطالبة الاتحاد الأوروبي بتسمية الموز مُتجا حساسا وذلك للحد من التخفيضات الجمركية المحتملة مستقبلا ومن زيادة انكماش هامش الأفضلية. وتُبرز قابلية صناعة الموز في منطقة الكاريبي للتأثر الحاجة الماسة إلى تحسين إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة، وكذلك استكشافها لإمكانيات التنوع، إذا كان المراد لها أن تصمد أمام أي انخفاض إضافي في هامش الأفضلية. وفي سبيل ذلك قدّم الاتحاد الأوروبي بالفعل مساعدة في إطار برنامج دعم الموز وفي إطار مساعداته الإطارية الخاصة.

تحرير التجارة واتفاقيات التجارة

التفاضلية - السكر

إن إمكانية الوصول التفاضلية لأسواق السكر في الاتحاد الأوروبي يشملها البروتوكول طويل الأمد للسكر واتفاقيات السكر التفاضلية الخاصة. فكلاهما يمنحان إمكانية وصول السكر المعفي من الرسوم الجمركية من بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي، على أساس الحصص. وكان الهدف من هذه الاتفاقيات، منذ بدايتها في عام ١٩٧٥، الأبقاء على العمالة والدخل في البلدان النامية وأقل البلدان نموا، ومن بينها عدد كبير من الدول النامية الجزرية الصغيرة التي تعتمد على إنتاج السكر وصادراته.



وعلاوة على هذه الاتفاقات، تميّز أيضا مبادرة الاتحاد الأوروبي "كل شيء ما عدا الأسلحة"، التي بدأ سريانها في عام ٢٠٠١، لصالح أقل البلدان نمواً بمنحها إمكانية وصول معفي من الرسوم الجمركية بالنسبة للواردات من جميع المنتجات التي تنشأ في هذه البلدان، باستثناء الأسلحة والذخائر. وتخضع الواردات من السكر في إطار تلك المبادرة للحصص التي تُستورد بسعر التعريف الجمركية، مع السماح بواردات ضمن الحصص المعفاة من الرسوم الجمركية ومع الحد تدريجياً من التعريف الجمركية للواردات التي تتجاوز الحصص حتى عام ٢٠٠٩. وقد انصب قدر كبير من الاهتمام على تأثير تحرير التجارة على هذه الاتفاقات، وعلى ما يعقب ذلك من انخفاض في قيمة الأفضليات للبلدان المستفيدة. والأهم هو أن التغييرات الجذرية في سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن السكر ستنتوي على انخفاض بنسبة قدرها ٣٦ في المائة في سعر التدخل الحالي على مدى أربع سنوات تبدأ في عام ٢٠٠٨.

وهذا سيؤثر على السعر الذي تحصل عليه بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي، مما يؤدي إلى تآكل هامش أفضليتها ومن ثم يؤدي إلى خفض إيراداتها من الصادرات. وبالنظر إلى أن كثرة من هذه البلدان تعتمد على إنتاج السكر، بحيث تمثل الصادرات من السكر حصة كبيرة من إجمالي إيراداتها من الصادرات، ستكون لهذه الإصلاحات تداعيات سلبية على اقتصاداتها.

المعوقات التجارية في أقل البلدان نمواً

في ما يتعلق بأقل البلدان نمواً، التي ستمنح إمكانية وصول معفي تماماً من الرسوم الجمركية إلى أسواق السكر في الاتحاد الأوروبي بدءاً من عام ٢٠٠٩ فصاعداً، سيؤدي إصلاح السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي في قطاع السكر إلى خفض هامش الأفضلية. ومع ذلك، ستستفيد هذه البلدان من مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة"، وذلك لأن الفارق بين السعر العالمي والسعر الخاص بالاتحاد الأوروبي من المرجح أن يظل كبيراً. ومن القضايا المهمة بالنسبة لأقل البلدان نمواً مسألة قدرتها على استغلال فرص إمكانية وصولها إلى الأسواق التي تتحقق بفضل مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة"، وذلك لأن التكاليف التجارية

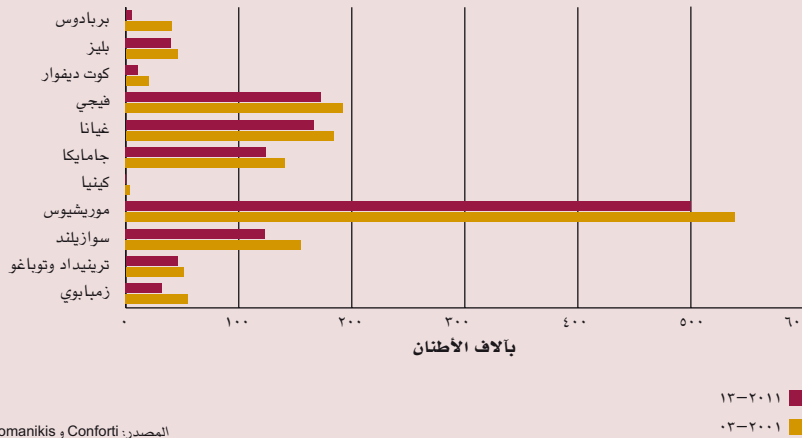
تنشأ في أقل البلدان نمواً، كما تحدد مقدار القيمة التي يجب أن تُضاف إلى واردات أقل البلدان نمواً من البلدان الأخرى لكي تُعامل على أنها منتجات ناشئة في أقل البلدان نمواً.

التغير في السياسات وانعكاساته

لقد ركزت دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة مؤخراً على تأثير إصلاح سياسة السكر التي يتبعها الاتحاد الأوروبي على هوامش الأفضلية وإيرادات الصادرات التي تؤول إلى بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي الموقعة على بروتوكول السكر وعلى اتفاقات السكر التفاضلية الخاصة، كما ركزت على تأثير مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة" على أقل البلدان نمواً، مع مراعاة التكاليف التجارية التي من

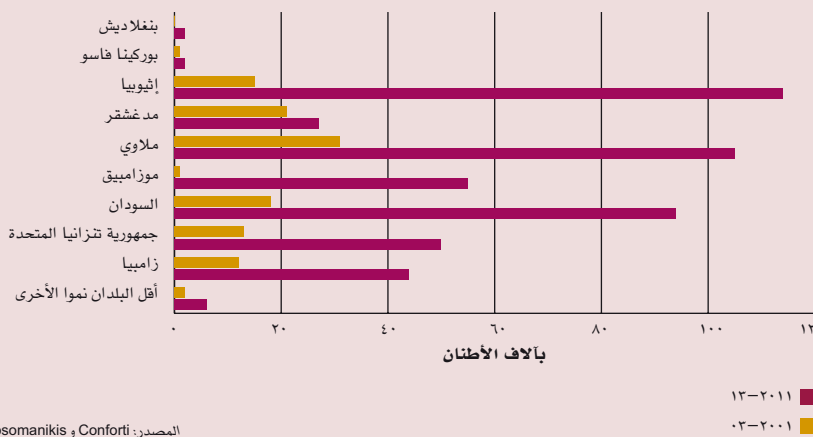
قد تكون عائقاً يحول دون زيادة صادراتها من السكر زيادة كبيرة. وهذه التكاليف تحددها، بوجه عام، المسافة والبنية التحتية وتكنولوجيات الاتصال وتشمل تكاليف الشحن وتكاليف المعلومات وتكاليف إنفاذ العقود وتكاليف تبادل العملات وتكاليف المخزون والحياسة والتكاليف التنظيمية. وبالنظر إلى ضعف البنية التحتية في كثير من أقل البلدان نمواً، وكذلك وجود متطلبات تنظيمية باهظة للتصدير في إطار مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة"، قد تكون هذه التكاليف أكثر من أن تتحملها البلدان الأقل نمواً. وقد تكون القواعد التي تحكم التجارة في إطار تلك المبادرة صارمة نسبياً، مما يُسفر عن الاستفادة من الأفضليات استفادة أقل مما يجب. وهذه القواعد تحدد متطلبات بعينها تتعلق بنقل المنتجات التي

صادرات السكر من بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي التي ليست من أقل البلدان نمواً



المصدر: Rapsomanikis و Conforti، ٢٠٠٥.

صادرات السكر من أقل البلدان نمواً إلى الاتحاد الأوروبي



المصدر: Rapsomanikis و Conforti، ٢٠٠٥.

أن تُزيد صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي زيادة كبيرة. ومن المتوقع أيضا أن تزيد صادرات السكر إلى الاتحاد الأوروبي من أقل البلدان نموا الأخرى، مثل تشاد ومالي وموريتانيا وسيراليون، ولكن بدرجة أقل. وهذه البلدان ليست مصدرًا مهمة للسكر، ولكنها دأبت في السنوات الأخيرة على تصدير كميات صغيرة من السكر إلى الاتحاد الأوروبي بانتظام.

وليس من المتوقع، على وجه الإجمال، أن يغيّر إصلاح سياسة الاتحاد الأوروبي الاتجاهات المتعلقة بصادرات أقل البلدان نموا إلى الاتحاد، مادام هامش الأفضلية يظل مرتفعا. إلا أن الزيادة التي طرأت مؤخرا على أسعار السكر في العالم قد تؤثر على الاتجاهات المتعلقة بالصادرات بالنظر إلى أن التكاليف التجارية مهمة في تشكيل التدفقات التجارية. وإمكانية الوصول غير المحدود المعفي من الرسوم الجمركية إلى سوق الاتحاد الأوروبي في إطار مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة" من شأنه، نظريا، أن يتيح لأقل البلدان نموا أن تصدر مجمل إنتاجها المحلي إلى الاتحاد الأوروبي، مع استيرادها في الوقت ذاته سكرًا مكررا بالسعر السائد في السوق العالمية لكي تغطي احتياجاتها المحلية من حيث استهلاك الأغذية. إلا أن التحليل يشير إلى أن معدل النمو في صادرات أقل البلدان نموا إلى الاتحاد الأوروبي سيتأثر على المدى المتوسط بقدرة تلك البلدان على التغلب على التكاليف التجارية. ومن المرجح أن تُسفر التحسينات في البنية التحتية على المدى الطويل، وتوافر شبكات أفضل للنقل، وتكنولوجيا وخدمات أفضل في مجال المعلومات، عن إنخفاض في تكاليف النقل، مما يفرضي إلى حدوث مزيد من الزيادات في صادرات السكر من أقل البلدان نموا إلى الاتحاد الأوروبي.

المرجح أن تواجهها هذه البلدان (Conforti و Rapsomanikis، ٢٠٠٥). وتحدد الدراسة ثلاث فئات من البلدان بين تلك التي تتمتع بإمكانية وصول تفاضلية إلى سوق الاتحاد الأوروبي، هي: البلدان النامية في أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي، وأقل البلدان نموا في أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي التي يمكن أن تصدر في إطار كل من بروتوكول السكر ومبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة"، وأقل البلدان نموا التي من المتوقع ألا تصدر إلا في إطار مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة".

ومن المتوقع أن تنكمش الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي من البلدان النامية في أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي التي تحظى حاليا بإمكانية وصول تفاضلية في إطار بروتوكول السكر واتفاقات السكر التفاضلية الخاصة، نتيجة لإلغاء اتفاقات السكر التفاضلية الخاصة، وكذلك حدوث انخفاض في السعر المدعوم في الاتحاد الأوروبي. وسيكون لذلك الانخفاض تأثير كبير على البلدان المنتجة التي ترتفع فيها التكلفة نسبيا، مثل بربادوس، حيث من المتوقع أن تنخفض صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي انخفاضًا كبيرا. وسيؤثر إلغاء اتفاقات السكر التفاضلية الخاصة تأثيرا سلبيا على بعض بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي التي تقل فيها تكاليف الإنتاج، مثل كوت ديفوار وفيجي وغيانا وجامايكا وموريشيوس وسوازيلند وترينيداد وتوباغو.

وفي ما يتعلق ببلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي الأقل نموا التي تصدر حاليا إلى الاتحاد الأوروبي في إطار بروتوكول السكر واتفاقات السكر التفاضلية الخاصة والتي أنشأت بالفعل البنية التحتية اللازمة لتيسير التجارة، ستعني مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة" حدوث زيادة متدرجة في إمكانية الوصول المعفي من الرسوم الجمركية إلى سوق الاتحاد الأوروبي، إلى أن تصبح بلا حدود بعد عام ٢٠٠٩. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تزيد ملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة صادراتهما إلى الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير. أما أقل البلدان نموا غير الموقعة على بروتوكول السكر واتفاقات السكر التفاضلية الخاصة فإنها ستحظى بفوائد كبيرة من مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة". وبعض البلدان الأقل نموا يعد منتجا مهما للسكر، مثل إثيوبيا وموزامبيق والسودان، ومن المتوقع





الاستنتاجات: أولويات التنمية، وجولة الدوحة وما بعدها

تُزيل عقبة تقف في طريق الجهود الرامية إلى التنوع وإضافة قيمة للصادرات. وتمثل البلدان النامية الحاصلة على أفضليات تجارية فئة أخرى قد تكون لتحرير التجارة عواقب سلبية عليها مع تآكل فوائد الأفضليات نتيجة للتخفيضات في التعريفات الجمركية.

وعلاوة على ذلك، يتزايد أيضا اعتماد كثرة من أشد البلدان النامية فقرا على الواردات لتدبير حصة كبيرة من إمداداتها الغذائية. وبالنظر إلى أن تحرير الأسواق العالمية للأغذية من المتوقع أن يُفضي إلى حدوث زيادة في أسعار منتجات الأغذية المعتدلة في أسواق العالم، فإن فواتير الواردات من الأغذية ستزيد في مقابل ذلك. وربما كان من الأهم حتى من ذلك أن تخفيض البلدان النامية للتعريفات الجمركية للواردات في إطار اتفاق متعدد الأطراف يعرض قطاعاتها الزراعية المحلية لمنافسة دولية مكثفة ولخطر حدوث طفرات في الواردات تُخل باقتصادها. وفي أي من الحالتين، قد يتأثر الإنتاج المحلي للأغذية، الذي يشكل معظم الإمدادات المحلية من الأغذية، مع ما يترتب على ذلك من تهديد للأمن الغذائي القطري. وفي ضوء هذه الشواغل، ليس مما يبعث على الدهشة أن جولة الدوحة للمفاوضات انشغلت إلى حد ما بمسألة تدابير التخفيف من تلك التأثيرات في إطار القضية العامة المتمثلة في المعاملة الخاصة والتفاضلية، لاسيما تسمية المنتجات الخاصة وآلية الضمانات الخاصة. واقترح الإعلان الوزاري السادس أن تكون للبلدان النامية "مرونة أن تسمي عددا مناسباً من خطوط التعريفات الجمركية منتجات خاصة، مسترشدة في ذلك بمؤشرات تستند إلى المعايير المتمثلة في الأمن الغذائي، وضمان كسب العيش، والتنمية الريفية" (منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٥). والبلدان النامية ذاتها ليست متحدة في تأييد

إن الاتفاقات التجارية، التي تنطوي على التزامات بخفض مستوى توفير الحماية على الحدود لقطاع الزراعة وتقديم الدعم له على نحو يشوه التجارة، كثيرا ما لا تجسد التباين بين الشركاء التجاريين واهتماماتهم المشروعة بوجود مرونة في تنفيذ هذه الاتفاقات. فنتيجة للتجربة السابقة في التفاوض على اتفاقات تجارية متعددة الأطراف وتنفيذها، تتردد بلدان كثيرة في الالتزام بزيادة تحرير التجارة نظرا للمخاطر الكبيرة التي يمكن أن يفرضها ذلك التحرير فضلا عن أن الفوائد المحتملة لذلك غير ملموسة.

ولقد كان هذا التردد سببا أساسيا لعدم إحراز تقدم في جولة الدوحة للمفاوضات بشأن التجارة الزراعية. وعلى الرغم من وجود اتفاق عام على أن الإصلاحات التجارية ينبغي، على وجه الإجمال وعلى المدى الأطول، أن يكون لها تأثير إيجابي على التنمية والنمو، ومن ثم على الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، قد لا يوفر تحرير التجارة على المدى القصير فائدة تُذكر وقد يفرض تكاليف كبيرة على البلدان النامية، وهي مجموعة تضم أضعف البلدان وأشدّها فقرا. ومصالح وأولويات البلدان النامية المختلفة ليست متماثلة، ومما لا شك فيه أن هناك بلدانا ستخسر وبلدانا ستكسب من أي زيادة تحرير للتجارة لا تأخذ في الاعتبار الكامل الشواغل الإنمائية لهذه البلدان.

ومثلما ورد في هذه الطبعة من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية، قد لا تجد البلدان التي تعتمد على تصدير المنتجات المدارية فائدة كبيرة من حيث تحسين إمكانية وصولها إلى أسواق البلدان المتقدمة وذلك لأن التعريفات الجمركية على الواردات عادة منخفضة بالفعل. ولن تكون تخفيضات التعريفات الجمركية، بوجه عام، كافية لتحفيز نمو الصادرات من هذه المنتجات، وإن كانت التخفيضات في مدى تصعيد التعريفات الجمركية قد



المنتجات الخاصة، وقد بذل المفاوضون في جولة الدوحة جهداً حثيثاً للتوصل إلى حلول عملية مقبولة. فالمنتجات الخاصة قد تكون مضادة لمصالح البلدان النامية المصدرة للمنتجات الزراعية، بل إن تلك البلدان دعت في حقيقة الأمر إلى وضع حدود لنطاق المنتجات التي يمكن تسميتها "خاصة" تجنباً لتقييد إمكانية وصول منتجاتها إلى الأسواق.

ودعت بلدان أخرى أيضاً إلى تحديد عدد المنتجات التي يمكن تسميتها منتجات خاصة تجنباً لحماية عدد كبير للغاية من المنتجات المستوردة. وكانت لبلدان شتى أيضاً آراء مختلفة بشأن آليات الضمانات الخاصة، التي من شأنها أن تسمح بفرض تعريفات جمركية أعلى في مواجهة طفرات الواردات. ويخشى بعض البلدان النامية المصدرة للسلع الزراعية أن يحد ذلك من صادراتها إلى البلدان النامية الأخرى، ودعت إلى أن يكون حدوث زيادات في الواردات أعلى كثيراً من المستويات

المعتادة هو الذي يُطلق تطبيق الضمانات. وأثار أيضاً تآكل الأفضليات المحتمل اقتراحات بشأن الكيفية التي يمكن بها الحفاظ على تلك الأفضليات، على الأقل في ما يتعلق ببلدان معينة وفي ما يتعلق بمنتجات معينة، أي فكرة "الأفضليات العميقة". ولكن يثار تساؤل على الفور بشأن ما هي تلك البلدان المعنية وما هي تلك المنتجات المعنية؟

والذي بات واضحاً هو عدم احتمال التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف ينطوي على التزامات بمزيد من التخفيضات في الحماية على الحدود إلا إذا عولجت هذه الشواغل معالجة أوفى مما تحقق حتى الآن. وقد أتاح توقف جولة الدوحة في أواخر يوليو/ تموز ٢٠٠٦ فرصة للتفكير في أفضل سبيل لضمان معالجة هذه الشواغل عن طريق أوجه المرونة التي تُمنح في إطار الاتفاق التجاري، بدلا من إدراج الأحكام المتعلقة بذلك في إطار فئة "أفضل المساعي". ومع أن مخاطر المنافسة المكثفة من الواردات، وحدوث طفرات في الواردات، وتآكل الأفضليات هي مخاطر حقيقية، فإن التدابير المقترحة للتخفيف من تلك المخاطر تنطوي جميعها على التخفيف من مفهوم تحرير التجارة عريض القاعدة وصون أو إعادة إدخال عنصر حمائي، وهذه الحقيقة تتطلب قبولا بين الأطراف المتفاوضة.

ولكن مع أن تسمية منتجات خاصة وآلية الضمانات الخاصة، وكذلك التدابير الرامية إلى معالجة الشواغل المتعلقة بتآكل الأفضليات، حاسمة الأهمية لحسم الجولة الحالية من المفاوضات، فإنها تدابير لا تستطيع بمفردها أن تُعالج المشاكل البنيوية طويلة الأجل المتعلقة بالزراعة في البلدان النامية. فمع تخفيض التعريفات الجمركية على نحو متعدد الأطراف، من اللازم أن تكون القطاعات الزراعية في البلدان النامية قادرة على الاستفادة من الفرص التصديرية الجديدة وعلى الصمود في مواجهة منافسة دولية مكثفة. وستطلب التوسع في الصادرات التغلب على معوقات عديدة في ما يتعلق بالعرض، فضلا عن النجاح في الوفاء بمعايير للتجارة الدولية تزداد صرامتها. ولا بد أن تكون البلدان النامية قادرة على المنافسة، ولكنها ستحتاج إلى مساعدة لاكتساب تلك القدرة على المنافسة.

والإقرار الدولي بحاجة البلدان النامية إلى تحسين إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة وبدور المجتمع الدولي في تقديم المساعدة المناسبة لها يتبدى في المناقشات الحالية بشأن مبادرة "المعونة مقابل التجارة". إلا أن الحاجة إلى المعونة مقابل التجارة تتجاوز السياق الحالي للتأقلم مع انعكاسات الإصلاح التجاري متعدد الأطراف. فالمشاكل الأساسية المتعلقة بالعرض والمعوقات المؤسسية، التي تحد من قدرة البلدان النامية على التكيف مع تغير البيئة التجارية، تلزم معالجتها. وقد وُحِّدت منظمات دولية شتى جهودها عن طريق "الإطار المتكامل" لتقديم الدعم لأقل البلدان نمواً في تشخيص معوقات تجارتها وفي تنسيق المساعدة الدولية المقدمة لها. إلا أن هذا الإطار ينبغي زيادة تعريضه وتوسيعه لكي يوفر نطاقاً أوسع من المساعدة لطائفة أوسع من البلدان.

ونطاق المساعدة اللازمة المحتمل نطاق كبير. ولا بد من تحديد الأولويات وفقاً لتحليل مفصّل للمعوقات التي يواجهها كل بلد على حدة. وتمثّل الحاجة إلى التركيز على الإنتاجية وقضايا التكنولوجيا على مستوى المزرعة، مع كون التدخلات وفقاً لمرحلة التنمية الزراعية في البلد، لب أي استراتيجية ترمي إلى تحسين القدرة على المنافسة. ولكن من اللازم، عدا عن ذلك، معالجة

مشكلة الكفاءة في سلسلة القيم السلعية بأكملها. وهذا يشمل استثماراً لتحسين أداء الأسواق، وهو عنصر أساسي لتحفيز استثمار القطاع الخاص في مجال الزراعة، فضلاً عن الاستثمار الحكومي في نظم معلومات السوق، والاستثمار في البنية التحتية الريفية، والطرق وشبكات النقل الأخرى، ومرافق التخزين، والموانئ، والاتصالات. وستلزم استثمارات أيضاً في التكنولوجيا والمؤسسات والخبرة الفنية للوفاء بمعايير المنتجات، ليس فحسب المعايير الصحية العامة ومعايير الصحة النباتية، بل أيضاً المعايير التي تزايد صرامتها من جانب القطاع الخاص، بما في ذلك إمكانية التتبع وإصدار الشهادات الاجتماعية والبيئية. والخلفية اللازمة لكل هذه التدابير هي بيئة سياسية ومؤسسية مواتية، تدعمها سياسة مناسبة للتجارة الزراعية. ومجال السياسات الآخر الذي سيلزم معالجته هو كيفية الاستعاضة عن الإيرادات المفقودة نتيجة لانخفاض التعريفات الجمركية على الواردات التي تمثل، في حالات كثيرة، نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية.

وختاماً، كشرط مسبق لتوصّل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف إلى نتيجة إيجابية ومنصفة، من اللازم بناء قدرة البلدان النامية وتعزيزها لكي تستطيع تلك البلدان تحليل وتحديد الخيارات التي تحقق مصالحها على خير وجه، ومن ثم القيام بدور كامل وفعال في عملية التفاوض.

حالة أسواق السلع الزراعية



الجزء الثاني
استعراض أسواق
السلع الزراعية



الأوضاع الحالية والتطورات الأخيرة

إن انتعاش أسواق السلع الزراعية الذي بدأ في عام ٢٠٠٢ قد توطد في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، بحيث كانت الأسعار في معظمها إما ثابتة أو تُبدي اتجاهات صعودية من حيث القيمة الدولارية طيلة تلك الفترة. وفي معظم الحالات كان الانتعاش لا يرجع إلى حدوث نقصان في العرض بقدر ما كان يرجع إلى حدوث نمو في الطلب على المنتجات الزراعية إلى جانب ضعف دولار الولايات المتحدة، مما أبقى أسعار السلع أعلى طيلة عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وفي أوائل عام ٢٠٠٦. ومع أن ارتفاع أسعار الواردات الغذائية يمثل تهديدا للأمن الغذائي لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، فإنه يوفر في الوقت ذاته مساحة ما لالتقاط الأنفاس بالنسبة للبلدان النامية التي تتوقف اقتصاداتها على أدائها التصديري. ويتزايد القلق بين تلك البلدان بشأن استدامة حالة السوق الراهنة على المدى القصير، وذلك لأن محلي السوق يتكهنون باحتمال عدم استمرار الميزة السعرية. ومن اللازم إيلاء اهتمام خاص للمنتجات التي تواجه ركودا في الطلب عليها، والتي فشلت الدول المنتجة لها في التعويض عن زيادة تكاليف الإنتاج بتحقيق زيادات في الإنتاجية.

ولقد حدث ركود في إنتاج السلع الزراعية في الأعوام الأخيرة نتيجة لارتفاع تكاليف الوقود والمدخلات الكيماوية. وفي بعض الحالات، لوحظ حدوث نقص في العرض، نجم عن ظواهر مرتبطة بالطقس (كما هو الحال في قطاعات الموز والبن والموالح)، أو عن التكديس من أجل إنتاج البذور الزيتية، أو عن خفض إعانات التصدير في ما يتعلق بمنتجات الألبان في الاتحاد الأوروبي. وفي ما يتعلق بالطلب، أدى ارتفاع أسعار الزيوت الخام إلى زيادة الطلب على السلع الزراعية التي تُستخدم في إنتاج الإيثانول وزيت الديزل الحيوي، وأكسب الألياف الطبيعية والمطاط ميزة تنافسية في مواجهة الألياف الصناعية. كما أدى إلى تحفيز الطلب على الواردات من البلدان الغنية بالنفط. ويؤثر أيضا تزايد الطلب

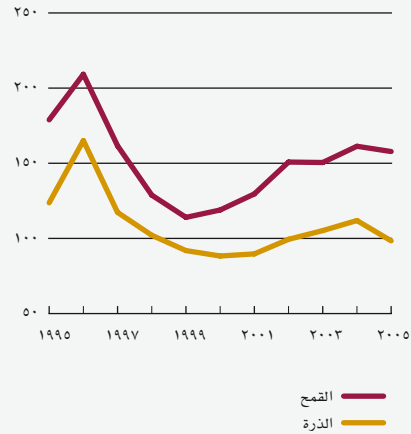
من اقتصادات كبيرة ودينامية مثل البرازيل، والصين (وهي الآن في عامها الخامس كعضو في منظمة التجارة العالمية)، والهند، والاتحاد الروسي على أسواق المواد الخام. كما أن حدوث تغيرات على صعيد السياسات في البلدان المستوردة الرئيسية ساهم في ارتفاع أسعار بعض السلع مثل الموز والقطن ومنتجات الألبان والسكر.

وفرض أيضا تزايد معدلات الشحن البحري ضغطا على أسعار الواردات من بعض السلع مثل الفواكه الطازجة. فقد ارتفعت تكاليف النقل البحري منذ عام ٢٠٠٤ ليس فحسب نتيجة لارتفاع أسعار النفط بل نتيجة أيضا لحدوث انخفاض في قدرة الأساطيل. فقد أدى انخفاض معدلات الشحن البحري في أوائل هذا القرن إلى سحب السفن القديمة من الخدمة وحدث انخفاض في طلبات بناء سفن جديدة. وثمة شكوك بأن قدرا كبيرا من الزيادة التي حدثت في تكاليف الشحن البحري قد استوعبها المنتجون والموردون ولم تنتقل إلى مستوى البيع بالتجزئة وذلك نتيجة لتزايد حجم البائعين بالتجزئة على نطاق كبير في البلدان المتقدمة وتزايد قدرتهم على المساومة.

وقد لمس أيضا تأثير أسعار الوقود على أسعار السلع المصنعة، وذلك لأن التصنيع يتطلب طاقة. والتأثير الفعلي على الأسعار يتوقف على قدرة المصنعين على المساومة. ففي ما يتعلق بالسلع التي يوجد نقص في المعروض منها، مثل عصير البرتقال، استطاع المصنعون ترحيل الزيادة في التكاليف برفع الأسعار التي يتقاضونها. وعلى العكس من ذلك، في حالة السلع ذات المعروض الوفير، ربما كان المصنعون قد اضطروا إلى خفض هوامش أرباحهم أو إلى دفع أسعار أقل مقابل المواد الخام، كما في حالة مدابغ الجلود. ومع أن تكاليف التصنيع قد زادت، توجد أدلة متزايدة على أن تصنيع السلع الأولية في البلدان النامية يتزايد. فحصة هذه البلدان في تصنيع الكاكاو والشاي والقطن والسكر والبرتقال آخذة في التصاعد. وهذا يجسّد

الأسعار العالمية للحبوب

بالدولار الأمريكي للطن

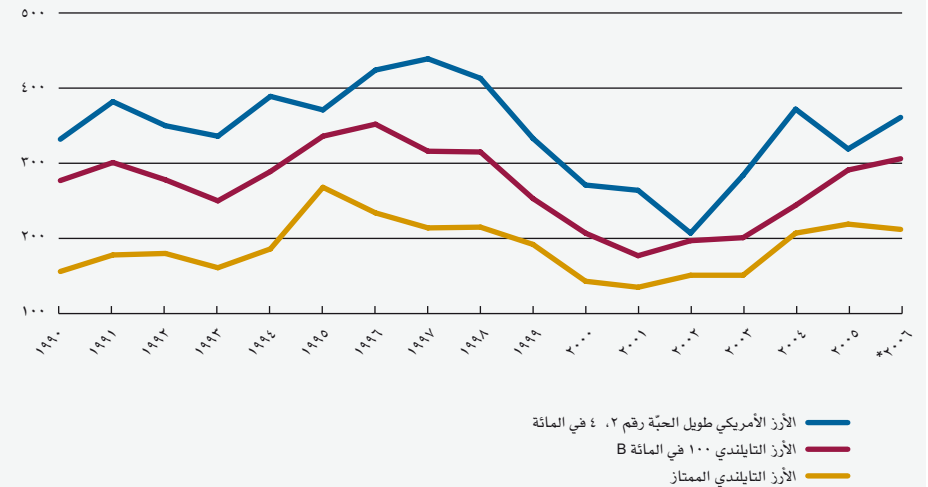


القمح: الأمريكي رقم ٢ الذي يُنتج في الشتاء القاسي، الخليج
الذرة: الصفراء الأمريكية رقم ٢، الخليج

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

أسعار صادرات مختارة من الأرز

بالدولار الأمريكي للطن (تسليم ظهر السفينة)



الأرز الأمريكي طويل الحبة رقم ٢، في المائة
الأرز التايلندي ١٠٠ في المائة B
الأرز التايلندي الممتاز

* المتوسط من يناير/كانون الثاني إلى مارس/أذار.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ومنذ ذلك الحين تراجعت الأسعار الدولية بعد حدوث انتعاش في الإمدادات القابلة للتصدير في تايلند، ولكن هذه الأسعار ما زالت ثابتة.

البن

واصلت أسعار البن اتجاهها الصعودي ومن المتوقع أن تظل ثابتة، وذلك أساسا نتيجة لوجود نقص في العرض ناجم عن الضرر الذي يلحقه الطقس بالمحاصيل في كولومبيا والمكسيك وبيرو وفيت نام. وانخفض العرض أيضا في البرازيل نتيجة لدورة الإنتاج الطبيعية كل سنتين لأشجار البن العربي ونتيجة

تجارة الحبوب، وذلك لأن زيادة محصول القمح في الصين ستقلل من وارداتها.

الكسافا

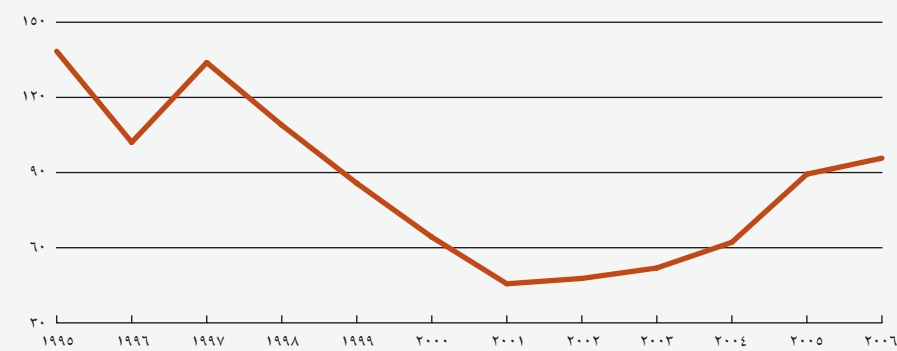
لقد كانت سنة ٢٠٠٥ سنة استثنائية في ما يتعلق بأسعار الكسافا، نظرا لأن أسعار كل من دقيقه ورقائقه قد بلغت مستويات مرتفعة ارتفاعا تاريخيا. فانخفاض الإنتاج في تايلند، وهي البلد الرئيسي المصدر للكسافا، المقرون بوجود طلب ثابت على منتجات الكسافا في الشرق الأقصى، وبخاصة في الصين واليابان، قد ساهم في ارتفاع الأسعار في تلك السنة.

الحبوب

لقد سجلت أسعار جميع الحبوب الرئيسية زيادات كبيرة في ٢٠٠٥/٢٠٠٦ واتجهت إلى الارتفاع أثناء الربع الأول من عام ٢٠٠٦. وكان ذلك يرجع جزئيا إلى انخفاض الإنتاج الناجم عن تقلبات الطقس، كما في حالة القمح والحبوب الخشنة. وعلى الرغم من زيادة محصول الأرز غير المقشور، فقد ارتفعت أسعاره نتيجة لاستدامة المشتريات من جانب بلدان في آسيا وأفريقيا. وظلت أسعار الحبوب الخشنة قوية نتيجة لانخفاض الإنتاج واستدامة الطلب على الإيثانول الحيوي والعلف في الولايات المتحدة. وبعد النمو القوي في ٢٠٠٤/٢٠٠٥، أصبح من المتوقع أن يتوسع استخدام الحبوب بوتيرة أبطأ في ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وبينما من المتوقع أن يتوسع الاستخدام الصناعي للحبوب توسعا ملحوظا لتلبية الطلب على الإيثانول، فإن الزيادة في استخدام الحبوب كغذاء ينبغي أن تكون أكثر اعتدالا. ولقد كان من المتوقع أن ينخفض استخدام الحبوب كعلف في أعقاب انفلازنا الطيور وفي أعقاب انخفاض المعروض من الحبوب الخشنة. ومن المتوقع أن تنكمش

أسعار البن

بالسنت الأمريكي للرطل

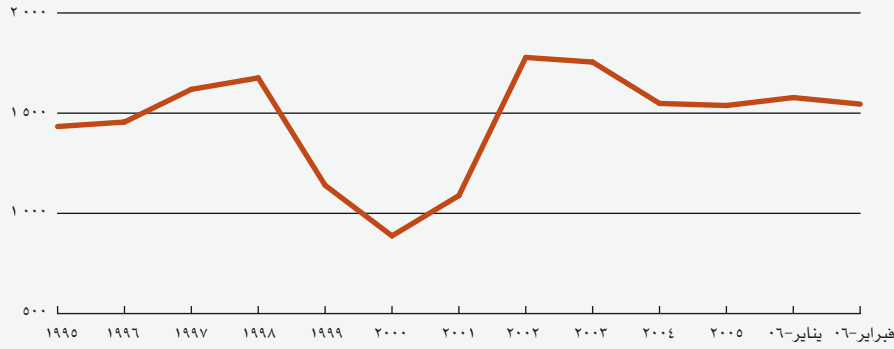


المصدر: المنظمة الدولية للبن.

ملاحظة: الأسعار المركبة للمنظمة الدولية للبن.

أسعار الكاكاو

بالدولار الأمريكي للطن



المصدر: المنظمة الدولية للكاكاو.

ومن المتوقع أن يحدث توسع في طحن الكاكاو وذلك لأن البرازيل وغانا وإندونيسيا قد استثمرت في مرافق للتصنيع بهدف إضافة قيمة لصادراتها. ويتزايد الطلب العالمي على منتجات الكاكاو، لاسيما زبد الكاكاو.

الشاي

انخفضت أسعار الشاي في عام ٢٠٠٥ وأصبحت أقل إلى حد كبير من المستوى المرتفع الذي بلغته في أواخر تسعينات القرن العشرين، مما حفز على استدامة الطلب من جانب البلدان المشتريّة الرئيسية باستثناء المملكة المتحدة، التي نقلت بعض منشآت تصنيع الشاي إلى الجنوب وقللت من الشاي الذي تُعيد تصديره. وقد استثمر معظم البلدان

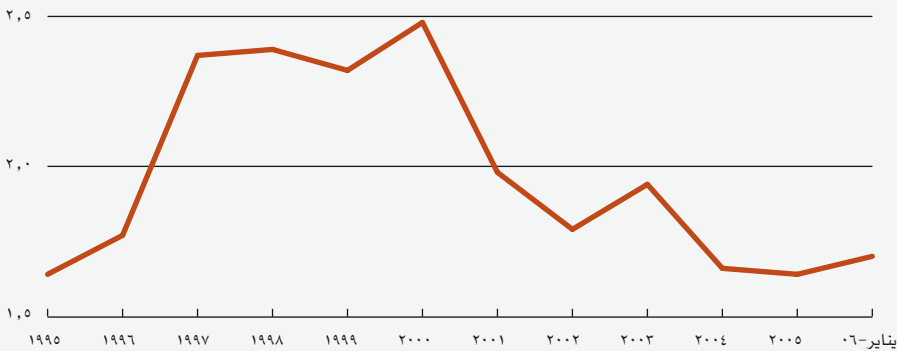
لقوة الريال، التي تؤدي إلى انخفاض قوة البن البرازيلي على المنافسة وتجعل المزارعين يتحولون إلى إنتاج محاصيل أخرى، مما أدى إلى حدوث انخفاض بنسبة ٢٠ في المائة في مستويات أرصدة البن للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حسب التقديرات، ومن المتوقع أن يزيد الاستهلاك بنسبة قدرها ٢ في المائة.

الكاكاو

من المتوقع أن تظل أسعار حبوب الكاكاو ثابتة، نظرا لوجود طلب عالمي دينامي بالنسبة للعرض. ومن المتوقع أن يظل إنتاج حبوب الكاكاو مستقرا، وذلك لأن حدوث زيادة في إنتاجها في كوت ديفوار قد يعوّض عن انخفاض المحاصيل في الكاميرون وغانا.

السعر المركب للشاي

بالدولار الأمريكي للكيلوغرام



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

المنتجة للشاي في برامج ترويجية لتحفيز الطلب. واختار بعضها أيضا إتباع استراتيجيات القيمة المضافة وتنوع المنتجات، مثل تسويق منتجات شاي معبأة وأنواع خاصة من الشاي.

السكر

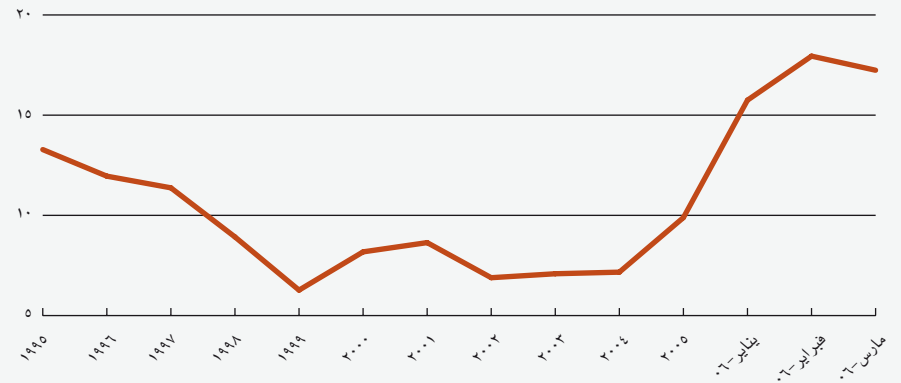
حظيت أسعار السكر باتجاه صعودي قوي ومستدام منذ مايو/أيار ٢٠٠٥، في أعقاب حدوث نقص على مدى ثلاث سنوات متتالية في الإنتاج العالمي من السكر، وارتفاع أسعار النفط والطاقة، وحدث نمو مضطرب في استهلاك السكر، وزيادة تحويل سكر القصب إلى إنتاج الإيثانول في البرازيل، وهي أكبر دولة مصدرة للسكر في العالم. ومن المتوقع أن يفرض تعديل نظام الاتحاد الأوروبي بشأن السكر، الذي وافق عليه مجلس وزراء الزراعة في الاتحاد الأوروبي في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥، ضغطا صعوديا على أسعار السكر العالمية. وتشمل مجموعة عناصر إصلاح ذلك النظام خفضا بنسبة قدرها ٣٦ في المائة في سعر السكر المدعوم على مدى أربع سنوات تبدأ في يوليو/تموز ٢٠٠٦، وإلغاء سعر التدخل، الذي سيستعاض عنه بسعر مرجعي. وتطلعا إلى الأمام، ينبغي أن تظل أسعار السكر ثابتة ومستقرة حول مستوياتها الحالية نظرا لأن أساسيات العرض والطلب في سوق السكر العالمية لا تشير إلى زيادة قوة الأسعار، اللهم إلا إذا حدثت ظواهر جوية متطرفة أو حدث ارتفاع مستمر في أسعار النفط الخام.

الموز والموالح

لقد زادت أسعار الموز والموالح في عام ٢٠٠٥ وأوائل عام ٢٠٠٦ نتيجة انخفاض الإمدادات بسبب الطقس. فقد تسببت الأعاصير في إلحاق ضرر هائل بمزارع الموز في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي وبأشجار الموالح في فلوريدا، الولايات المتحدة، وكوبا. وأدى أيضا انخفاض مخزونات العصائر وارتفاع أسعار الطاقة إلى رفع أسعار عصائر الموالح. فقد تضاعف سعر الواردات من عصير البرتقال المركز المجمد في الفترة ما بين مايو/أيار ٢٠٠٥ وأبريل/نيسان ٢٠٠٦. وانتعشت أسعار الموالح الطازجة بعد انخفاض مستواها في موسم ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وذلك نتيجة لانخفاض العرض، لاسيما في إسبانيا والولايات المتحدة. وسجلت أسعار الموز مستويات مرتفعة في أوروبا والولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥ نتيجة لانخفاض العرض وثبات الطلب. وتمثلت قضية رئيسية

متوسط السعر اليومي للسكر

بالسنت الأمريكي للرطل

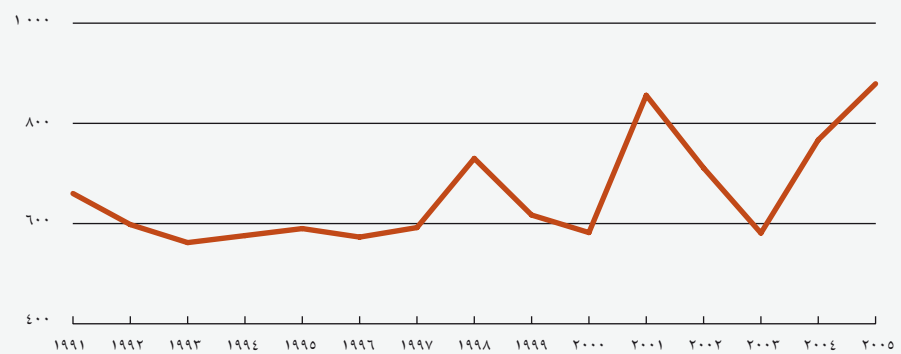


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ملاحظة: سعر الاتفاقية الدولية للسكر، من معادل الخام.

السعر العالمي للموز

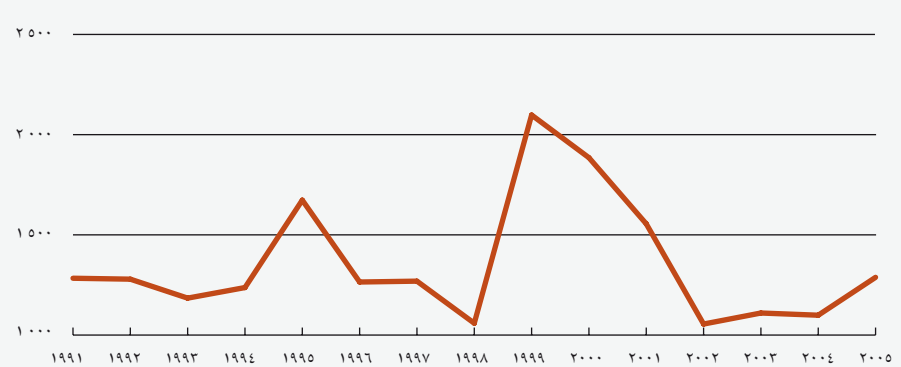
بالدولار الأمريكي للطن



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

السعر العالمي للموالم الطازجة

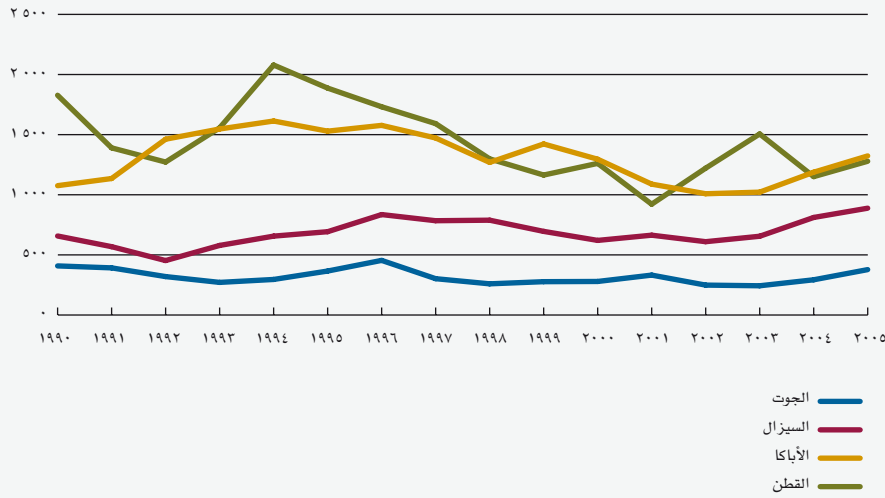
بالدولار الأمريكي للطن



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الأسعار العالمية للألياف

بالدولار الأمريكي للطن



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

مستوردا رئيسيا للقطن. وشجّع ارتفاع أسعار النفط على حدوث تحوّل في الاستهلاك عن الألياف الصناعية نحو القطن. وقد دعا الإعلان الذي أصدره المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية (منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٥) إلى إلغاء إعانات صادرات القطن في البلدان المتقدمة وإلى خفض إعاناتها لإنتاج القطن خفضا كبيرا.

ولقد ساهم الطلب القوي على الجوت الخام من جانب مصانع الجوت المركب وزيادة القدرة الإنتاجية في مصانع الغزل في بنغلاديش، المقرونان بوجود طلب ثابت على السلع المصنعة في الصين والهند وباكستان،

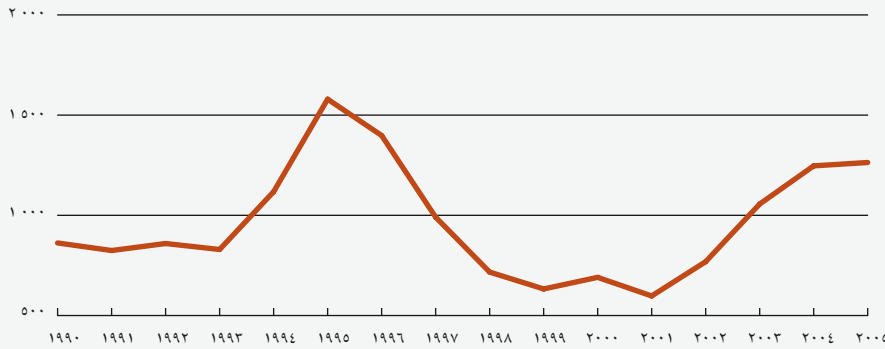
على صعيد السياسات في إصلاح نظام الاتحاد الأوروبي لاستيراد الموز، وهو إصلاح يرصده عن كثر جميع أصحاب المصلحة.

الألياف

ظلت أسعار القطن مستقرة نسبيا وذلك لأن العرض كان مواكبا للنمو في الطلب. فقد زادت البلدان المتقدمة وارداتها من المنسوجات منذ انتهاء نظام الحصص في إطار اتفاق يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ المتعلق بالمنسوجات والملابس، بينما أصبح عدد من البلدان النامية الكبيرة مثل الصين والهند،

سعر المطاط الطبيعي

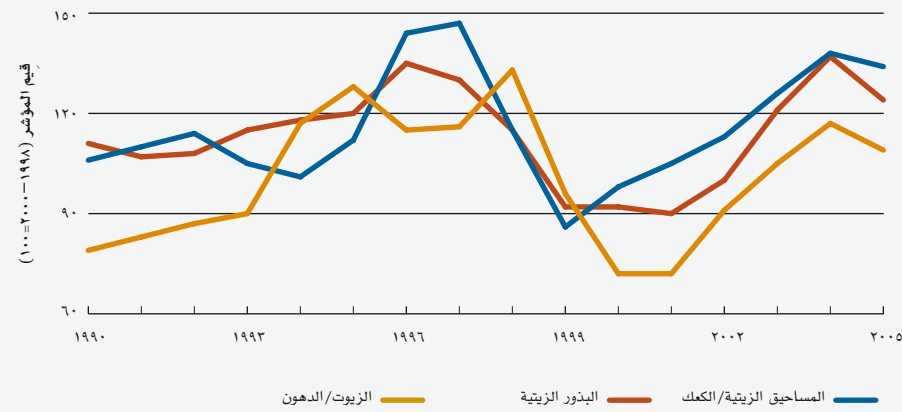
بالدولار الأمريكي للطن



ملاحظة: سعر RSS1 في كوالالمبور.

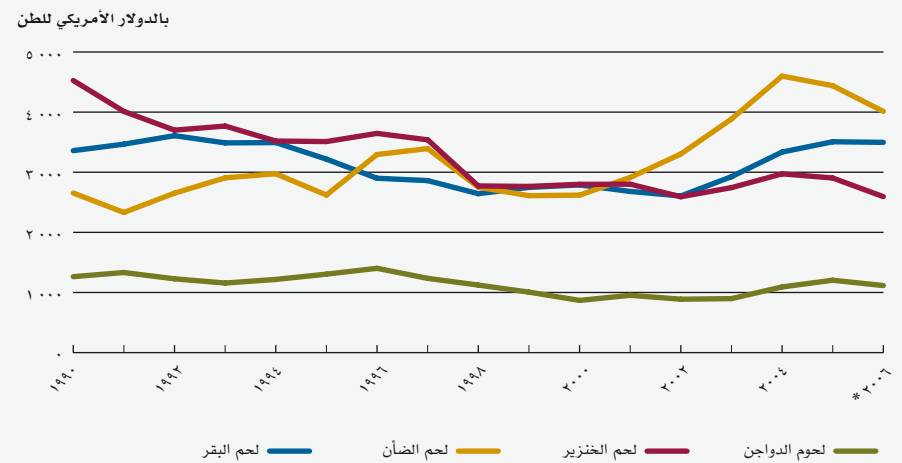
المصدر: الجماعة الدولية لدراسة المطاط.

مؤشرات الأسعار السنوية للزيوت/الدهون، المساحيق الزيتية/الكعك والبذور الزيتية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

المتوسط السنوي لأسعار اللحوم



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الجنوبية المرتبط بالحمى القلاعية، ظلت أسعار اللحوم جميعها تتعرض للضغط في عام ٢٠٠٦ نتيجة لوجود معروض من الدواجن زائد عن الطلب.

الجلود الكبيرة والصغيرة

كانت الجلود من بين السلع القليلة التي شهدت انخفاضاً في أسعارها، نتيجة لحدوث انخفاض في الطلب أساساً. وقد ارتفع الإنتاج ارتفاعاً طفيفاً في عام ٢٠٠٥ بحيث عوّض التوسع الذي حدث في البلدان النامية عن الانكماش الذي حدث في البلدان المتقدمة،

مستوى له منذ ١٥ عاماً، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار الدواجن ولحوم البقر. إلا أن استجابة المستهلكين لتصاعد حالات تفشي انفلوانزا الطيور في البلدان المستهلكة والمستوردة الرئيسية أدت إلى وجود عرض زائد عن المطلوب من لحوم الدواجن في الأسواق العالمية، وإلى فرض حظر تجاري، وإلى حدوث تراكمات سريعة في المخزونات، وبالتالي حدوث انخفاض في السعر. ومع أن أسعار لحوم البقر ما زالت على مستوياتها المرتفعة نتيجة لاستمرار المعوقات المرتبطة بجنون البقر في ما يتعلق بصادرات أمريكا الشمالية واستمرار الحظر التجاري على صادرات أمريكا

في تقوية الأسعار. فقد ارتفعت أسعار الألياف الخشنة (السيزال والأبق) بنسبة تتراوح من ٣٠ إلى ٥٠ في المائة في خلال السنوات الثلاث الممتدة حتى عام ٢٠٠٥. وكان الطلب قوياً، لأن ارتفاع أسعار النفط قد أدى إلى زيادة تكلفة إنتاج البدائل الصناعية. وكانت الزيادات في العرض محدودة. وقد ظلت أسعار السيزال قوية نتيجة لتزايد طلب الصين على الواردات منه واستخدام السيزال الأفريقي في تطبيقات شتى غير تقليدية. وواصلت أسعار الأباكا ارتفاعها منذ انخفاضها في عام ٢٠٠٢، وذلك نتيجة انتعاش الطلب.

المطاط

أخذت أسعار المطاط في التزايد على الرغم من ارتفاع الإمدادات، التي بلغت مستوى قياسياً في عام ٢٠٠٥. وكان متوسط سعر المطاط الطبيعي في لندن في عام ٢٠٠٥ أعلى بنسبة تقرب من ٢٠٠ في المائة من معدله المنخفض القياسي الذي بلغه في عام ٢٠٠١. وهذه الزيادة في سعر المطاط ترجع بدرجة كبيرة إلى ارتفاع الاستهلاك العالمي للمطاط، وبخاصة في الصين والهند وجنوب شرق آسيا. ومن المتوقع أن يواصل الطلب العالمي على المطاط الطبيعي ارتفاعه باضطراد مع استمرار النمو الاقتصادي العالمي في تحفيز الطلب ومع استمرار ارتفاع أسعار النفط في جعل المطاط الطبيعي أكثر جاذبية من المطاط الصناعي.

البذور الزيتية

إن أرضة البذور الزيتية مرتفعة ومن المتوقع أن تحقق مزيداً من الزيادة. وتوجد إشارات متضاربة بشأن الطلب وذلك لأن ارتفاع استخدام البذور الزيتية في إنتاج زيت الديدل الحيوي قد يقابله انخفاض استهلاك تلك البذور في إنتاج العلف نتيجة لوباء أنفلونزا الطيور. وفي الاتحاد الأوروبي، من المتوقع أن تبلغ الواردات من البذور الزيتية مستويات غير مسبقة مع تزايد استخدام المحصول المحلي في تلبية الطلب المتزايد على الوقود الحيوي.

اللحوم

لقد اكتسب الطلب على اللحوم قوة باستعادة ثقة المستهلكين في منتجات لحوم البقر وفتح الأسواق التي كانت قد أُغلقت سابقاً. وفي أوائل عام ٢٠٠٥ بلغ مؤشر أسعار اللحوم الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة أعلى

عاما، وذلك في ظل حدوث ارتفاع متواضع في الإمدادات من صادرات أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وعدة بلدان مصدرة في أمريكا الجنوبية على الرغم من وجود طلب ثابت في جنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا. وأفادت التوقعات بأن يزيد انخفاضها في عام ٢٠٠٦ مع عودة إنتاج نيوزيلندا إلى مستوى السوق. ولأول مرة منذ سنوات كثيرة استنفدت مخزونات الاتحاد الأوروبي العامة من مسحوق الألبان منزوعة القشدة في أوائل عام ٢٠٠٦، وفي الولايات المتحدة تجاوزت الأسعار العالمية الأسعار المحلية لأول مرة في التاريخ الحديث.

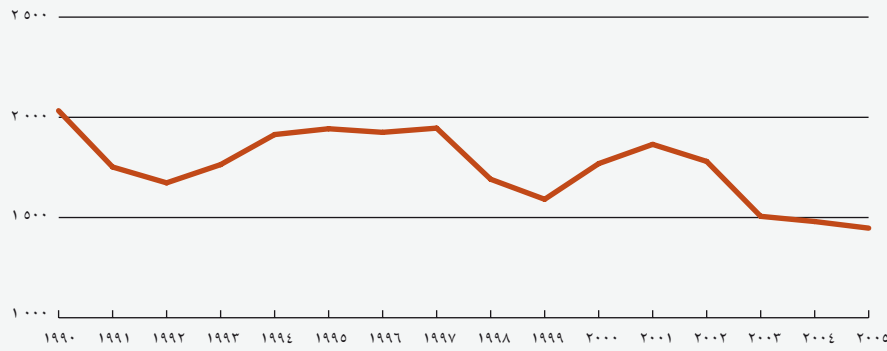
بل وتجاوز ذلك الانكماش. ولم يتمكن المصنعون، الذين يحصلون على الأسعار من المنافذ الدولية الرئيسية للبيع بالقطاعي، من رفع أسعارهم لتعويض الزيادة في أسعار الطاقة والكيمائيات والشحن، وقاموا بترحيل الزيادة إلى المنتجين وذلك بعرض أسعار أقل مقابل المواد الخام.

منتجات الألبان

لقد انخفضت الأسعار الدولية لمنتجات الألبان، بعد أن كانت قد بلغت في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ أعلى مستوى لها منذ ١٥

أسعار الجلود في الولايات المتحدة

بالدولار الأمريكي للطن

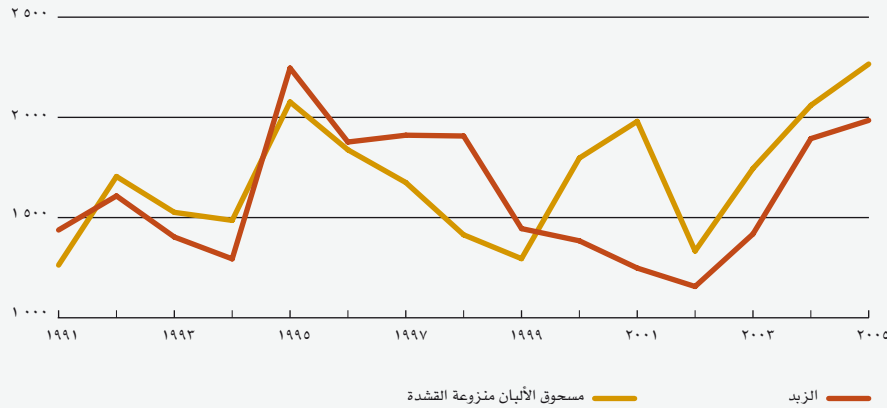


ملاحظة: تعكس الأسعار سعر السلع في شيكاغو.

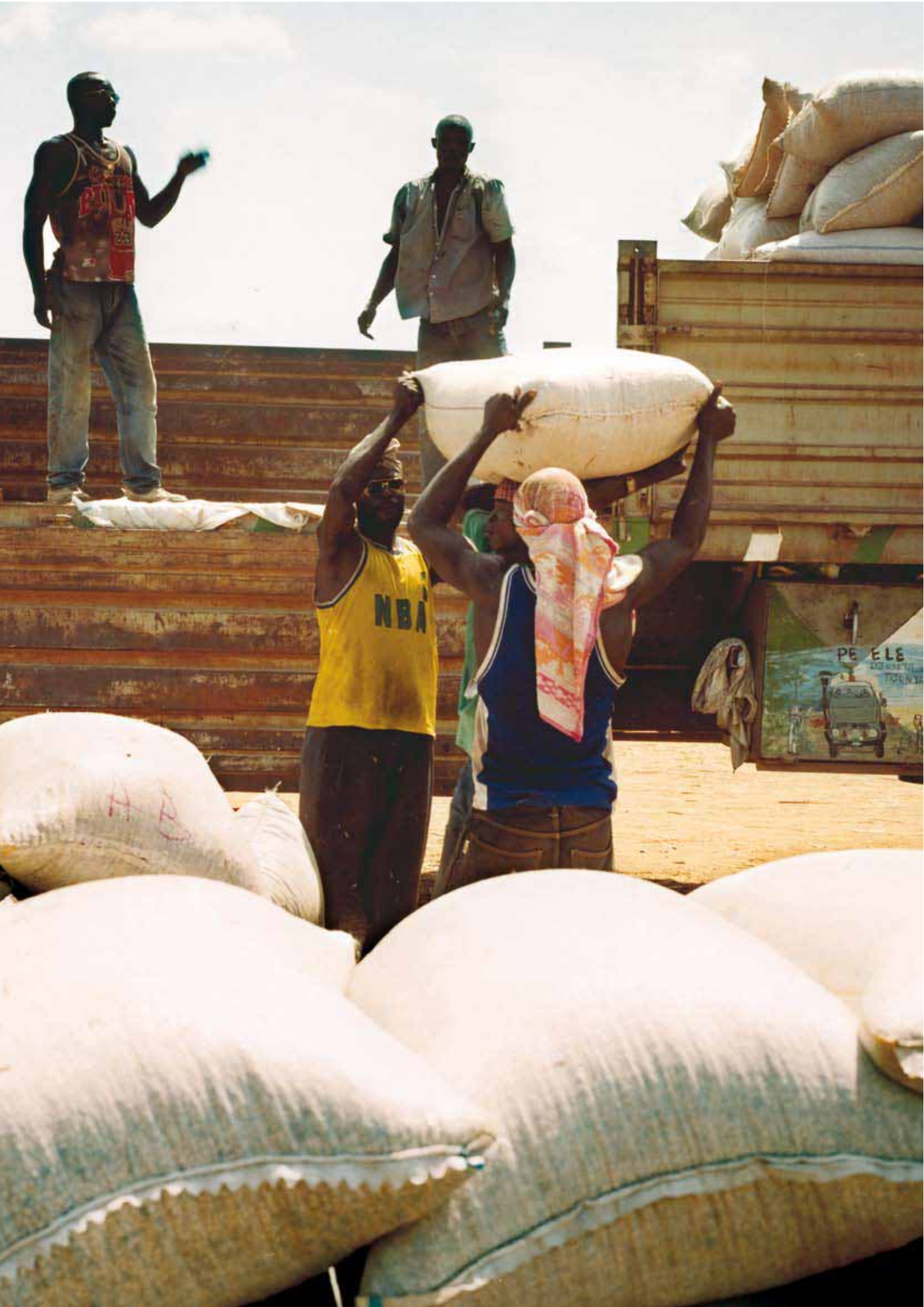
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

أسعار منتجات الألبان

بالدولار الأمريكي للطن



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.



- Calpe, C. & Prakash, A.** 2005. Sensitive and special products – a rice perspective. In FAO. *Commodity Market Review 2005–2006*, pp. 49–71. Rome (available at: <http://www.fao.org/docrep/008/a0334e/a0334e00.htm>).
- Cluff, M. & Vanzetti, D.** 2005. Sensitive and special products – the case of dairy products. In FAO. *Commodity Market Review 2005–2006*, pp. 73–87. Rome (available at: <http://www.fao.org/docrep/008/a0334e/a0334e00.htm>).
- Conforti, P. & Rapsomanikis, G.** 2005. The impact of the European Union sugar policy reform on developing and least developed countries. In FAO. *Commodity Market Review, 2005–2006*, pp. 89–105. Rome (available at: <http://www.fao.org/docrep/008/a0334e/a0334e00.htm>).
- FAO.** 2003. *Trade reforms and food security: conceptualizing the linkages*. Rome.
- FAO.** 2004a. *Food aid and the right to food*. Intergovernmental Working Group for the Elaboration of a Set of Voluntary Guidelines to Support the Progressive Realization of the Right to Adequate Food in the Context of National Food Security. IGWG RTFG /INF 6. Rome (available at: www.fao.org/righttofood/common/ecg/51623_en_INF6Food_Aid.pdf).
- FAO.** 2004b. *Small island developing states. Agricultural production and trade, preferences and policy*. FAO Commodities and Trade Technical Paper No. 7. Rome (available at: <http://www.fao.org/docrep/007/y5795e/y5795e00.htm>).
- FAO.** 2005a. *Trade policy simulation models: estimating global impacts of agricultural trade policy reform in the Doha Round*. FAO Trade Policy Technical Note No. 13. Rome (available at: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/008/j6878e/j6878e00.pdf>).
- FAO.** 2005b. *Special and differential treatment in agriculture*. FAO Trade Policy Technical Note No. 10. Rome (available at: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/008/j5529e/j5529e00.pdf>).
- FAO.** 2005c. *A special safeguard mechanism for developing countries*. FAO Trade Policy Technical Note No. 9. Rome (available at: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/008/j5425e/j5425e00.pdf>).
- FAO.** 2005d. *Rice: what do analytical model results tell us?* FAO Trade Policy Technical Note No. 12. Rome (available at: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/008/j5931e/j5931e00.pdf>).
- FAO.** 2005e. *Dairy and dairy products: why is reform so difficult?* FAO Trade Policy Brief No. 11. Rome (available at: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/008/j6829e/j6829e01.pdf>).
- FAO.** 2005f. *Defining and quantifying the extent of import surges: data and methodologies*, by M. de Nigris. FAO Import Surge Project Working Paper No. 2. (May). Rome.
- FAO.** 2005g. *Agricultural preferences: issues for negotiation*. FAO Trade Policy Technical Note No. 7. Rome (available at: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/008/j5424e/j5424e00.pdf>).
- FAO.** 2005h. *Bananas: is there a tariff-only equivalent to the EU tariff rate quota regime? Insights from economic analysis*. FAO Trade Policy Technical Note No. 3. Rome (available at: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/007/j5022e/j5022e00.pdf>).
- FAO.** 2006a. *Trade reforms and food security: country case studies and synthesis* edited by H. Thomas. Rome.

- FAO.** 2006b. *Towards appropriate trade policy for low income developing countries.* FAO Trade Policy Technical Note No. 14. Rome (available at: <ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/009/j7724e/j7724e00.pdf>).
- FAO/UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development).** 2006. *Agricultural Trade Policy Analysis Model database.* Rome.
- Ford, J.R. Deep, Koroma, S., Yanoma, Y. & Khaira, H.** 2005. Identifying “special products” – developing country flexibility in the Doha Round. In FAO. *Commodity Market Review 2005–2006*, pp. 5–36. Rome (available at: <http://www.fao.org/docrep/008/a0334e/a0334e00.htm>).
- OECD–FAO.** 2005. *OECD-FAO Agricultural Outlook: 2005–2014* (available at: http://www.oecd.org/document/5/0,2340,en_2649_33727_35015941_1_1_1_1,00.html). Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development.
- Sharma, R.** 2005. An analysis of triggers for the Special Safeguard Mechanism. In FAO. *Commodity Market Review 2005–2006*, pp. 37–48. Rome (available at: <http://www.fao.org/docrep/008/a0334e/a0334e00.htm>).
- UNECA (United Nations Economic Commission for Africa).** 2005. *Arusha Declaration and Plan of Action on African commodities.* Adopted by African Union Conference of Ministers of Trade on Commodities, Arusha, United Republic of Tanzania, 21–23 November 2005 (available at: www.uneca.org/atpc/arusha_decla_commo.pdf).
- WTO (World Trade Organization).** 2001. *Doha Declaration.* Ministerial declaration adopted at the Fourth WTO Ministerial Conference, Doha, Qatar, 9–14 February 2001 (available at: http://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min01_e/mindecl_e.htm).
- WTO.** 2004. *Text of the “July package” – the General Council’s post-Cancún decision.* Adopted by the WTO General Council, 1 August 2005 (available at: http://www.wto.org/english/tratop_e/dda_e/draft_text_gc_dg_31july04_e.htm).
- WTO.** 2005. *Doha work programme: Ministerial Declaration.* Adopted by the WTO Sixth Ministerial Conference in Hong Kong Special Administrative Region, 13–18 December 2005 (available at: http://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min05_e/final_text_e.pdf).

الجدول ١

اتجاهات الأسعار الحقيقية للسلع

السلعة	السبعينات	الثمانينات	التسعينات	متوسط ٢٠٠٥-٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الموز	٧٧٥	٦٨٢	٥٥٣	٤٧٢	٣٥١	٤٧٨	٥٠٩
لحم البقر	٨٨	٨٤	١١٨	٨٩	م غ	م غ	م غ
الزبد	١٦٤	١٣١	٩٩	٦٨	٦٤	٨٠	٨٣
الكاكاو	٢٥٢	١٥٤	٧٠	٦١	٧٥	٦٤	٦٢
البن	٣٢٢	٢١٥	١٠٩	٥٦	٤٩	٥٧	٧٩
القطن	١٨٧	١٢٥	٨٥	٥٢	٥٩	٥٧	٤٩
الجلود	١٠٤	٩٨	٩٦	٧٠	٦٤	٦١	٥٨
الجوت	١٠٨٧	٥٩٩	٣٨٠	٣٦٩	٢٢٦	٢٥٦	٢٥٦
الذرة	٣١١	١٩١	١٣٠	٩٣	٩٨	١٠٢	٨٧
الأرز	٩٣٢	٥٠٤	٣٢٩	٢٠٣	١٨٧	٢٢٤	٢٥٤
المطاط	٩٩	٧٨	٥٢	٤١	٤٦	٥٤	٦٠
السيزال	١٥٧٨	٩٩٧	٨٠٢	٦٩٣	٦٥٤	٧٨٦	٧٨٠
الذرة الرفيعة	٢٩٢	١٨٢	١٢٤	٩٤	١٠٠	١٠٠	٨٥
السكر	٣٧,٣٧	١٨,٩١	١٢,١٣	٧,٥١	٦,٦٣	٦,٥٣	٨,٧٢
النشاي	م غ	٣,١٤	١,٩٦	١,٥٢	١,٤١	١,٥١	١,٤٤
القمح	٣٧١	٢٣٧	١٥٣	١٢٣	١٤٣	١٢٨	م غ

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ملاحظة:

سنة الأساس هي ٢٠٠٠.

وبيانات الأسعار هي كما يلي:

- الموز، إكوادور (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- لحم البقر، الأرجنتين، (بالسنت الأمريكي للرطل)؛
- الزبد، نيوزيلندا (بالسنت الأمريكي للرطل)؛
- الكاكاو، سعر مؤشر المنظمة الدولية للكاكاو (بالسنت الأمريكي للطن)؛
- البن، سعر مؤشر المنظمة الدولية للبن (بالسنت الأمريكي للطن)؛
- القطن والجلود، الولايات المتحدة الأمريكية (بالسنت الأمريكي للطن)؛
- الجوت، بنغلاديش (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- الذرة، الولايات المتحدة الأمريكية (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- الأرز، تايلند (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- المطاط، ماليزيا (بالسنت الأمريكي للطن)؛
- السيزال، شرق أفريقيا (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- الذرة الرفيعة، الولايات المتحدة الأمريكية (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- السكر، سعر مؤشر الإنتاجية الدولية للسكر (بالسنت الأمريكي للطن)؛
- النشاي، سعر مؤشر منظمة الأغذية والزراعة (بالدولار الأمريكي للكيلوغرام)؛
- القمح، الأرجنتين (بالدولار الأمريكي للطن).

م غ = غير متوافرة.

الجدول ٢

صادرات سلع مختارة من أكبر عشرة بلدان مصدرة

الحصة من المجموع العالمي (نسبة مئوية)	متوسط ٢٠٠٤-٢٠٠٢	٢٠٠٤ ٢٠٠٣ ٢٠٠٢			
		(بالآلاف الأطنان)			
الحبوب					
٣٥	٨٣ ٢٥٢	٨٨ ٧٢٦	٧٨ ٨٢٥	٨٢ ٢٠٤	الولايات المتحدة الأمريكية
٨	١٩ ٩٩٢	٢١ ٣٧٥	١٩ ٠١٦	١٩ ٥٨٤	الأرجنتين
٨	١٩ ١٧١	٢٥ ٩١٧	١٢ ٢٥١	١٩ ٣٤٣	أستراليا
٧	١٧ ٧٨٨	١٣ ٧٣٧	٢١ ٢٧٢	١٨ ٣٥٤	الاتحاد الأوروبي
٧	١٦ ٠٢٠	١٨ ٩٨٤	١٤ ٤٠٩	١٤ ٦٦٦	كندا
٦	١٣ ٩٢٤	٤ ٨٢٧	٢٢ ٠٢٩	١٤ ٩١٦	الصين القارية
٤	١٠ ٣٠٥	٥ ٨٥٠	١١ ٥٣٢	١٣ ٥٣٢	الاتحاد الروسي
٤	٩ ٠٦١	١٠ ٩٨٦	٨ ٦٥٨	٧ ٥٣٨	تايلند
٤	٨ ٩٠٢	٨ ١٥٠	٨ ٩٨٦	٩ ٥٧٠	الهند
٣	٧ ٨٩٥	٧ ٦٤٣	٣ ٨٦٦	١٢ ١٧٥	أوكرانيا
١٠٠	٢٣٩ ٣١٤	٢٣٥ ٢٢٧	٢٣٧ ٤٣٢	٢٤٥ ٢٨٣	العالم
البذور الزيتية					
٤٢	٢٩ ٦٣٥	٢٧ ٥٤٥	٣٢ ٢٢٦	٢٩ ٠٠٥	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٦	١٨ ٤٣٧	١٩ ٣٩٣	١٩ ٩٠٩	١٥ ٩٧٨	البرازيل
١١	٧ ٤٤٩	٦ ٦٥٦	٩ ٠٥٧	٦ ٦٣٤	الأرجنتين
٧	٤ ٧٤٣	٥ ٣٢٣	٥ ٠٤٢	٣ ٨٦٤	كندا
٣	٢ ١٣٠	٢ ٦٢٥	١ ٧٧٥	١ ٩٩٠	باراغواي
٢	١ ٣٦٠	١ ٤١٨	٨٠٣	١ ٨٦٠	أستراليا
١	٩٩٦	٩٣١	١ ٠٣٥	١ ٠٢٠	الصين القارية
١	٦١٤	٤٠٧	٣٧٥	١ ٠٥٩	الاتحاد الأوروبي
١	٥٥٧	٥٥٧	٩٨٣	١٠١	أوكرانيا
١	٤٥٥	٣٩٣	٧٠١	٢٧٠	الهند
١٠٠	٧٠ ٢٤٩	٦٨ ٧٢٢	٧٦ ٤٢٣	٦٥ ٦٠٣	العالم
اللحوم					
٢٢	٤ ٢٥٧	٣ ٧٢٥	٤ ٦١٠	٤ ٤٣٧	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٠	٣ ٧٩٠	٤ ٦٨١	٣ ٦٧٥	٣ ٠١٥	البرازيل
١٣	٢ ٤٦٩	٢ ٥٣٥	٢ ٢٩٥	٢ ٥٧٥	الاتحاد الأوروبي
٨	١ ٥٨٩	١ ٦٢٨	١ ٤٩٧	١ ٦٤١	أستراليا
٨	١ ٤٧١	١ ٥٥٦	١ ٣٧٧	١ ٤٨٠	كندا
٥	٩٤٢	٩٤٥	٩٥٧	٩٢٤	الصين القارية
٥	٨٧١	٩٢٣	٨٨٧	٨٠٢	نيوزيلندا
٣	٥٠٦	٣٣١	٦١٥	٥٧٢	تايلند
٣	٤٩٦	٢٠٨	٦١٦	٦٦٢	مقاطعة هونغ كونج الإدارية الخاصة في الصين
٣	٤٧٨	٦٥٣	٤١٥	٣٦٧	الأرجنتين
١٠٠	١٨ ٩٥٧	١٨ ٩٠٨	١٩ ٤٤٨	١٨ ٥١٦	العالم

يتبع

الجدول ٢ (تابع)
صادرات سلع مختارة من أكبر عشرة بلدان مصدرة

الحصة من المجموع العالمي (نسبة مئوية)	متوسط ٢٠٠٤-٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
		(بآلاف الأطنان)			
السكر					
٣٥	١٤ ٤٨٩	١٦٣٠٣	١٣٣١١	١٣٨٥٢	البرازيل
١١	٤ ٧٨٧	٤ ٨٠٦	٥ ٣٥٠	٤ ٢٠٥	تايلند
١١	٤ ٦٨٣	٤ ٢٥٩	٥ ٠٦٦	٤ ٧٢٣	الاتحاد الأوروبي
٨	٣ ٢٦١	٣ ٠٥٣	٣ ٢٩٣	٣ ٤٣٦	أستراليا
٥	٢ ١١٣	١ ٩٣٩	١ ٤٨٠	٢ ٩١٩	كوبا
٣	١ ٢٣٧	١ ٢٢٢	١ ٣٠٥	١ ١٨٣	كولومبيا
٣	١ ٢٢٨	١ ١٥٥	١ ١٦٩	١ ٣٦٠	غواتيمالا
٣	١ ٠٥٩	١١٣	١ ٣٧٥	١ ٧٩٠	الهند
٣	١ ٠٥٢	٩٨٨	١ ٠٠٤	١ ١٦٥	جنوب أفريقيا
١	٥٣٨	٥٥١	٤٩٢	٥٧١	موريشيوس
١٠٠	٤١٩٥٩	٤١٨١٢	٤١٣٠٥	٤٢٧٥٩	العالم
المشروبات الاستوائية					
١٦	١ ٤٥٠	١ ٤١٦	١ ٣٧٥	١ ٥٥٩	البرازيل
١٢	١ ١٠٢	١ ٠٩٠	١ ٠٦٦	١ ١٤٩	كوت ديفوار
١٠	٨٩٣	١ ٠٧٤	٨٠٨	٧٩٦	فييت نام
٨	٧٣٦	٧١٤	٦٧٥	٧٨٩	إندونيسيا
٦	٥٧٨	٥٧٥	٥٧٩	٥٨١	كولومبيا
٤	٣٨١	٤٧٧	٣٥٢	٣١٢	غانا
٤	٣٣٤	٣١٥	٣٤٢	٣٤٦	الهند
٣	٢٩٦	٢٩٩	٢٩٧	٢٩١	سري لانكا
٣	٢٧٨	٢٩٥	٢٧٥	٢٦٤	الصين القارية
٢	١٥٣	١٥٩	١٥٨	١٤٣	الاتحاد الأوروبي
١٠٠	٩ ٠١٨	٩ ٤٢٧	٨ ٧٣٤	٨ ٨٩٢	العالم
الألياف					
٣٥	٢ ٩١٨	٣ ٣٧٠	٣ ٠٠٣	٢ ٤٨١	الولايات المتحدة الأمريكية
٩	٧٨٣	٦١٦	٦١٦	١ ١١٨	أستراليا
٨	٦٥٢	٤٤٠	٧٧٥	٧٤٠	أوزبكستان
٥	٤٢٤	٤٦١	٣٩١	٤٢١	الاتحاد الأوروبي
٤	٣٠٠	٤٩٩	٢٣٩	١٦٢	البرازيل
٣	٢٩٠	٢٤٢	٣٢٥	٣٠٢	بنغلاديش
٣	٢٣٣	٢١٩	٢٧٩	٢٠١	مالي
٢	١٩٤	٢٠٢	٢٣٧	١٤٤	بوركينافاسو
٢	١٨٩	١٩٣	٢٠٧	١٦٨	مصر
٢	١٨٢	١٧٨	٢١٨	١٤٨	كوت ديفوار
١٠٠	٨ ٤٣٢	٨ ٦٤٣	٨ ٥٩٦	٨ ٠٥٨	العالم

يتبع

الجدول ٢ (تابع)
صادرات سلع مختارة من أكبر عشرة بلدان مصدرة

الحصة من المجموع العالمي (نسبة مئوية)	متوسط ٢٠٠٤-٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
		(بالآلاف الأطنان)			
المواالح الطازجة					
١٦	١١٣٢	١١٠٤	١١٨٨	١١٠٣	الولايات المتحدة الأمريكية
١٥	١٠٦٣	١١٢٨	١٠٨٤	٩٧٧	جنوب أفريقيا
٩	٦٥٤	٦٨٤	٦٣٤	٦٥٦	تركيا
١٤	٩٩٦	٥٦٨	١٣٠٩	١٣١١	الاتحاد الأوروبي
٧	٤٨٦	٥٤٩	٤٨٧	٤٢١	الأرجنتين
٦	٤٢٠	٣٧٩	٤٦٣	٤١٨	المغرب
٥	٣٦٨	٤٠٣	٣٥٠	٣٥١	المكسيك
٤	٢٩٠	٣٦١	٢٩٢	٢١٧	الصين القارية
٣	٢١٢	٣٠١	١٨٦	١٤٩	مصر
٢	١٤٥	١٣٤	١٣١	١٦٩	أستراليا
١٠٠	٧٠٣٨	٦٨٨٥	٧٣٤٥	٦٨٨٤	العالم
الموز					
٣٣	٤٥٢١	٤٦٩٩	٤٦٦٥	٤١٩٩	إكوادور
١٤	١٩٧٧	٢٠١٧	٢٠٤٢	١٨٧٣	كوستاريكا
١٣	١٧٧١	١٧٩٧	١٨٢٩	١٦٨٥	الفلبين
١١	١٤٥٣	١٤٧١	١٤٢٥	١٤٦٠	كولومبيا
٧	٩٩٣	١٠٥٨	٩٣٦	٩٨١	غواتيمالا
٤	٤٩٣	٥٨٣	٤٥٣	٤٤١	هندوراس
٣	٣٩٦	٣٩٨	٣٨٥	٤٠٤	بنما
٢	٢٨٢	٢٩٥	٣١٤	٢٣٨	الكاميرون
٢	٢٤٣	٢٢٧	٢٤٢	٢٥٦	كوت ديفوار
٢	٢١٦	١٨٨	٢٢٠	٢٤١	البرازيل
١٠٠	١٣٧٠٥	١٤٢٢٥	١٣٩٤٨	١٢٩٤١	العالم
الآلبان					
٢٨	١٢٧٠٥	١٤٦٣٥	١٢٣٧٤	١١١٠٦	الاتحاد الأوروبي
٢٥	١١٠٦١	١٠٧٩٦	١١٣٥٢	١١٠٣٥	نيوزيلندا
١٢	٥١٩٥	٤٩٣٦	٤٥٤٠	٦١١٨	أستراليا
٧	٣١٩٥	٤١٤٣	٢٨٢٦	٢٦١٦	الولايات المتحدة الأمريكية
٣	١٤٠٥	١٧٦٤	١٠٢٥	١٤٢٦	الأرجنتين
٢	٩٦٤	١٣٧٢	٨٦٦	٦٥٥	أوكرانيا
٢	٩٨٤	١٣٣٨	٨٩٢	٧٢٢	بيلاروس
٢	٧٠٤	٤٧٩	٧٨٩	٨٤٤	كندا
١	٦٥٠	٦٨٠	٦٢٨	٦٤٣	سويسرا
١	٥٤٦	٥٦٩	٥١١	٥٥٨	أوروغواي
١٠٠	٤٤٦٧٤	٤٥٩٢٧	٤٤٢٧٣	٤٣٨٢٢	العالم

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ملاحظة: تستبعد البيانات التجارية داخل الاتحاد الأوروبي؛ وبيانات الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٤ تخص ٢٥ عضواً.

الجدول ٣ واردات سلع مختارة من أكبر عشرة بلدان مستوردة

الحصة من المجموع العالمي (نسبة مئوية)	متوسط ٢٠٠٤-٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
		(بآلاف الأطنان)			
الحيوب					
١١	٢٦ ٣٦٢	٢٥ ٩٤٣	٢٦ ٥٣٧	٢٦ ٦٠٥	اليابان
٧	١٥ ٦٦٥	١٣ ٦٠٤	١٣ ٦٥٤	١٩ ٧٣٨	الاتحاد الأوروبي
٦	١٣ ٤٧٤	١٢ ٩٧٧	١٣ ٣٥٢	١٤ ٠٩٢	المكسيك
٥	١٢ ٨٠٦	١٢ ١٠٣	١٢ ٩٢٥	١٣ ٣٨٩	جمهورية كوريا
٤	٨ ٤١٩	٦ ٨١٥	٨ ١١٩	١٠ ٣٢٢	مصر
٣	٧ ٦٤٩	٦ ٣١٧	٨ ٨٢٠	٧ ٨٠٩	البرازيل
٣	٧ ٥٠٨	٧ ٠١٤	٦ ٩٠١	٨ ٦١١	الجزائر
٣	٧ ٠٦٣	٦ ٤٦٤	٦ ٩٧١	٧ ٧٥٤	إندونيسيا
٣	٦ ٥١٢	٦ ٣٦١	٦ ٥٩٩	٦ ٥٧٦	مقاطعة تايوان الصينية
٢	٥ ٣٤٥	٣ ٩٨٥	٥ ١٩٩	٦ ٥٥١	جمهورية إيران الإسلامية
١٠٠	٢٣٦ ٧٤٥	٢٣٢ ١٩٣	٢٣٢ ٨٤٦	٢٤٥ ١٩٦	العالم
البذور الزيتية					
٢٨	١٩ ٧٥١	١٦ ٧٠٦	٢٠ ٨٩٣	٢١ ٦٥٣	الاتحاد الأوروبي
٢٥	١٧ ٩١٠	٢٠ ٧٨٤	٢٠ ٩٩٣	١١ ٩٥٤	الصين القارية
١٠	٧ ٤٣٦	٧ ١٠٥	٧ ٦٥٢	٧ ٥٥٠	اليابان
٨	٥ ٤٩٧	٥ ٢٩٥	٥ ٤٨٨	٥ ٧٠٨	المكسيك
٣	٢ ٣٩١	٢ ٠٨٥	٢ ٥٠١	٢ ٥٨٦	مقاطعة تايوان الصينية
٢	١ ٦٦٦	١ ٥٢٧	١ ٧٥٤	١ ٧١٧	جمهورية كوريا
٢	١ ٦٠١	١ ٤٩٦	١ ٧٣٣	١ ٥٧٤	تايلند
٢	١ ٣٦٠	١ ٢٣٦	١ ٣٣٧	١ ٥٠٧	إندونيسيا
١	١ ٠٣٢	٨٦٥	١ ٠٥٨	١ ١٧٢	كندا
١	٨١٨	٩٥٠	٦٥٧	٨٤٥	الولايات المتحدة الأمريكية
١٠٠	٧٠ ٨٨٤	٦٩ ٣٤٨	٧٦ ٠٢٨	٦٧ ٢٧٦	العالم
اللحوم					
١٤	٢ ٥٨٧	٢ ٥١٧	٢ ٦٥٠	٢ ٥٩٣	اليابان
١٣	٢ ٤٥٠	٢ ٣٦٠	٢ ٤٢٢	٢ ٦٦٩	الاتحاد الروسي
١١	٢ ٠٢١	٢ ١٨٦	١ ٩١٢	١ ٩٦٣	الولايات المتحدة الأمريكية
٨	١ ٥٠٠	١ ٤٠٩	١ ٦٣٢	١ ٤٥٩	الاتحاد الأوروبي
٧	١ ٢١٤	١ ١٩٣	١ ٢١٧	١ ٢٣٣	المكسيك
٦	١ ١٠٣	٩٧٢	١ ١٥٩	١ ١٧٧	مقاطعة هونغ كونج الإدارية الخاصة في الصين
٤	٦٥٩	٣٠٩	٨٧٠	٨٠٠	الصين القارية
٣	٥٨٢	٤٦٢	٦٤٤	٦٣٩	جمهورية كوريا
٣	٥١٢	٥٦٨	٥٢٢	٤٤٧	المملكة العربية السعودية
٣	٤٩٤	٣٩١	٥٢١	٥٧٠	كندا
١٠٠	١٨ ١٩٢	١٧ ٦٨٦	١٨ ٦٦٨	١٨ ٢٢٢	العالم

يتبع

الجدول ٣ (تابع)
واردات سلع مختارة من أكبر عشرة بلدان مستوردة

الحصة من المجموع العالمي (نسبة مئوية)	متوسط ٢٠٠٤-٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
		(بالآلاف الأطنان)			
السكر					
١٠	٣٨٩٩	٢٨٠١	٤٢٧٧	٤٦١٩	الاتحاد الروسي
٦	٢٢١٢	٢٤٥٢	٢٠٣٧	٢١٤٦	الاتحاد الأوروبي
٤	١٥٦٣	١٦٠١	١٥٦١	١٥٢٧	جمهورية كوريا
٤	١٤٩٣	١٥٣٠	١٥٢٩	١٤١٩	الولايات المتحدة الأمريكية
٤	١٤٥٤	١٤٠٧	١٤٧٩	١٤٧٨	اليابان
٤	١٤٣٦	١٧٣١	١١٩١	١٣٥٦	الإمارات العربية المتحدة
٣	١٢٤٩	١١٧٨	١٥٤٠	١٠٢٩	إندونيسيا
٤	١٣٩١	١٤٦٣	١٣٧١	١٣٣٧	ماليزيا
٣	١٣٠٦	١٣٢٢	١١٠٨	١٤٨٩	نيجيريا
٣	١٢٥١	١١١٨	١٤٤٦	١١٨٩	كندا
١٠٠	٣٧٤٩٥	٣٦٨١٥	٣٧٩٨٨	٣٧٦٨١	العالم
المشروبات الاستوائية					
٤٣	٣٩٠٠	٤١٩٣	٣٨٢٩	٣٦٧٩	الاتحاد الأوروبي
١٩	١٦٩٠	١٧٩٣	١٦٩٨	١٥٨٠	الولايات المتحدة الأمريكية
٦	٥٠١	٥١٤	٤٨٩	٥٠٢	اليابان
٥	٤٧٥	٨٩٢	٣٦٨	١٦٥	ماليزيا
٣	٢٥٨	٢٦١	٢٥٦	٢٥٨	الاتحاد الروسي
٢	٢٠٥	٢٤٦	١٨٦	١٨٤	كندا
١	١٢٨	١٤٢	١٢٠	١٢١	الجزائر
١	١٠٨	١١٦	١٠٨	٩٩	باكستان
١	١٠٠	٩٨	١٠٥	٩٨	سويسرا
١	٨٣	٨٦	٧٩	٨٣	جمهورية كوريا
١٠٠	٩٠٨٢	٩٧٦٥	٨٩١٤	٨٥٦٥	العالم
الألياف					
١٥	١٢٢٣	٢٢١١	١١٠٣	٣٥٧	الصين القارية
١١	٨٦١	٨٥٥	٧٩٢	٩٣٤	الاتحاد الأوروبي
٩	٧٠٧	٦٩٣	٦٧٨	٧٥٠	المكسيك
٨	٦١١	٦٧٢	٥٦١	٥٩٩	تركيا
٧	٥٣٧	٤٥٣	٥٢٧	٦٣٠	إندونيسيا
٥	٤٣٩	٣٩٤	٤٢٠	٤٧٢	جمهورية كوريا
٥	٤١٨	٣٧٦	٤٤٥	٤٣٣	تايلند
٥	٣٧٢	٣٤٢	٣٧٥	٣٩٨	اليابان
٤	٣٤٥	٤٦١	٢٧٩	٢٩٥	باكستان
٤	٣١٠	١٩٦	٣٥٧	٣٧٧	الهند
١٠٠	٧٩٧٩	٨٨١٩	٧٧٠٦	٧٤١٢	العالم

يتبع

الجدول ٢ (تابع)
واردات سلع مختارة من أكبر عشرة بلدان مستوردة

الحصة من المجموع العالمي (نسبة مئوية)	متوسط ٢٠٠٤-٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
		(بآلاف الأطنان)			
المواالح الطازجة					
٢٤	١ ٦٨٣	١ ٧١٨	١ ٧٢٤	١ ٦٠٧	الاتحاد الأوروبي
١١	٧٧٩	٨٥٦	٧٨٠	٧٠١	الاتحاد الروسي
٧	٤٩٣	٤٩٨	٤٩١	٤٨٩	اليابان
٦	٤٤٩	٤٧٨	٤٤٩	٤١٩	الولايات المتحدة الأمريكية
٦	٤١٩	٤٢٠	٤٢٥	٤١١	كندا
٥	٣٣٥	٣٢٢	٤٢٧	٣٥٥	المملكة العربية السعودية
٤	٣٦٠	٣٢٨	٣٧٤	٣٧٨	مقاطعة هونج كونج الإدارية الخاصة في الصين
٢	١٤٠	١٦٠	١٥١	١٠٩	جمهورية كوريا
٢	١٣٤	١٤١	١٣٦	١٢٤	أوكرانيا
٢	١٣٢	١٣٣	١٣٣	١٣٠	ماليزيا
١٠٠	٦٩٥٩	٦٤٤٩	٧٤٠٤	٧٠٢٤	العالم
الموز					
٣٠	٣ ٨٨٦	٣ ٨٨١	٣ ٨٧١	٣ ٩٠٧	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٧	٣ ٥٢٣	٣ ٨٦٥	٣ ٣٦٨	٣ ٣٣٨	الاتحاد الأوروبي
٨	٩٨٣	١ ٠٢٦	٩٨٧	٩٣٦	اليابان
٦	٧٧٠	٨٥٨	٨٠٢	٦٥٠	الاتحاد الروسي
٣	٤٢٨	٤٤٢	٤٢٣	٤١٧	كندا
٣	٣٨٣	٣٨١	٤٢١	٣٤٨	الصين القارية
٢	٣٧٣	٣٠٣	٣٨٦	٣٣٠	الأرجنتين
٢	٣٣١	٣٧١	٣٧٢	١٥١	جمهورية إيران الإسلامية
٢	٣٢٠	٢٠٥	٢٢٣	٢٣١	الجزائر
٢	٢٠٦	٢١٠	٢٢١	١٨٧	جمهورية كوريا
١٠٠	١٢٩٤٦	١٣١٠٩	١٣٢٦٤	١٢٤٦٧	العالم
الأثيان					
٧	٢ ٦٩٦	٢ ٨٥٤	٢ ٦٥٢	٢ ٥٨٢	المكسيك
٦	٢ ٥٣٥	٢ ٠٦٩	٢ ٧٩٤	٢ ٧١٣	الاتحاد الأوروبي
٦	٢ ٣٩٢	٢ ٥٧٤	٢ ٣٤٦	١ ٩٥٦	الصين القارية
٥	٢ ١٣٦	٢ ٣٥٦	٢ ١٢٠	٢ ٠٣٣	الولايات المتحدة الأمريكية
٥	١ ٩٨١	٢ ١٣٨	١ ٨٣٨	١ ٩٧٧	الجزائر
٥	١ ٨٨٥	٢ ١٥٦	٢ ٠٤٤	١ ٤٥٤	الاتحاد الروسي
٤	١ ٧٦٤	١ ٩٥٣	١ ٧٥٦	١ ٥٨٢	الفلبين
٤	١ ٦٤٤	١ ٦٦١	١ ٦٣٥	١ ٦٣٦	اليابان
٣	١ ٣٩٦	١ ٧٦٩	١ ٢٩٦	١ ١٢٢	المملكة العربية السعودية
٣	١ ٣١٤	١ ٤٥٠	١ ٣٥١	١ ٢٤١	ماليزيا
١٠٠	٤٠ ٩٣٣	٤٢ ١٣٩	٤١ ٣٣٥	٣٩ ٣٢٦	العالم

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ملاحظة: تستبعد البيانات التجارة داخل الاتحاد الأوروبي؛ وبيانات الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٤ تخص ٢٥ عضواً.

الجدول ٤

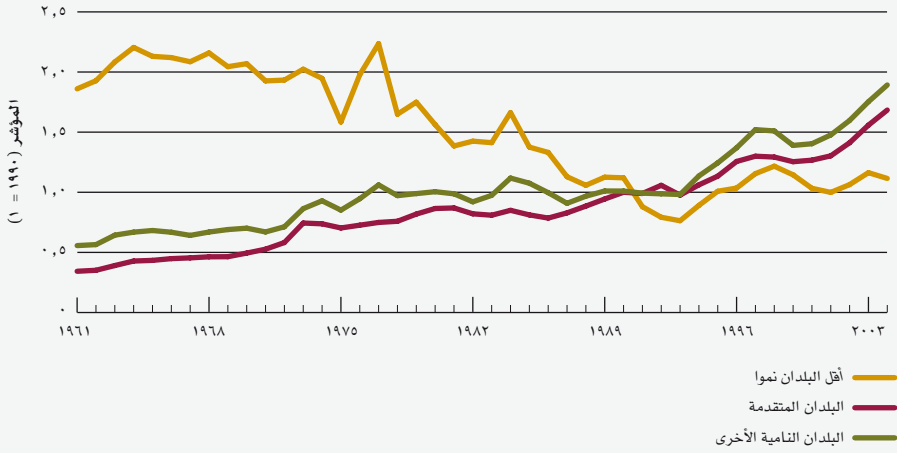
الاعتماد على الصادرات في أقل البلدان نموا

البلد	حصة الزراعة من الصادرات الكلية			حصة أهم أربع سلع من الصادرات الزراعية			حصة أهم أربع سلع من الصادرات السلعية			حصة أهم أربع سلع من الصادرات السلعية والخدمات الكلية		
	٠٤/٢٠٠٢	٩٤/١٩٩٢	٨٤/١٩٨٢	٠٤/٢٠٠٢	٩٤/١٩٩٢	٨٤/١٩٨٢	٠٤/٢٠٠٢	٩٤/١٩٩٢	٨٤/١٩٨٢	٠٤/٢٠٠٢	٩٤/١٩٩٢	٨٤/١٩٨٢
أفغانستان	٢,٧	م غ	م غ	٤٠,٠	٦٣,٣	٥٣,٨	١٩,٨	٢٥,٤	٢٢,٧	١٠,١	م غ	م غ
أنغولا	٠,٠	٠,١	م غ	٥٣,٨	١٠٠,٠	٩١,٤	٠,٠	٠,١	٤,٦	٠,٠	٠,١	م غ
بنغلاديش	١,٥	٤,٤	٢٢,٦	٨٧,٤	٩٤,٩	٨٨,٤	١,٤	٤,٨	٢٠,٢	١,٢	٤,٢	٢٠,١
بنن	٤٩,٧	٣٧,٣	٢٢,٥	٨٥,٦	٩٣,٤	٣٩,٩	٣٧,٤	٢٥,٩	٢١,٣	٤٢,٦	٣٤,٨	١٠,٠
بوتان	٩,٦	١٤,٩	١٥,٥	١,٥	٠,٤	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠
بوركينافاسو	٧٥,٣	٣٩,٣	٤٠,٠	٨٤,٦	٨٤,٤	٦٦,٩	٧٢,٦	٩٨,٧	٥٩,٨	٦٣,٩	٣٣,٢	٢٧,٠
بوروندي	٥٩,٣	٨٣,٣	٨٢,٧	٩٣,٧	٨٨,٥	٩٤,٨	٦٧,١	٧٨,٤	٩١,٥	٥٥,٥	٧٤,٦	٧٨,٤
كمبوديا	١,٧	٣,٩	م غ	٨١,٥	٨٦,٢	٩٥,١	٢,٢	٤,٤	٥٥,٩	١,٤	٣,٣	م غ
الرأس الأخضر	٠,١	١,٧	م غ	٨٥,٥	٢,٢	٠,٠	٢٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,١	٠,٠	م غ
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٠,٩	١٧,٣	٣٢,٤	٩٢,٨	٩٤,٨	٨١,٨	١٢,٠	٢٥,١	٤٦,٧	١٠,٨	١٦,٤	٣٦,٥
تشاد	٣٧,٣	٥٥,٠	م غ	٩٥,٥	٩٣,٥	٩٨,٦	٤٦,٦	٦٦,٢	م غ	٣٥,٥	٥١,٦	م غ
جزر القمر	٤٥,٧	٢٩,٧	٧٧,٧	٩٩,٩	٩٩,٥	٩٧,٧	م غ	٧٥,٤	٨١,٧	٤٥,٦	٢٩,٥	٧٦,١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢,٧	٦,٤	١٠,٤	٧٩,١	٨٩,٩	٨٤,٤	٢,٥	٦,١	٩,٣	٢,١	٥,٧	٨,٨
جيبوتي	م غ	م غ	م غ	٨٦,٥	٦٥,٧	٦٤,٣	١٦,٠	١٣,٣	٢٩,٧	م غ	م غ	م غ
غينيا الاستوائية	م غ	٩٤,٠	٦٥,٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٢	٦,٤	٩٧,٠	م غ	٩٤,٠	٦٥,٦
إريتريا	١,٣	٢,٦	م غ	٨٣,٠	٤٣,٢	٠,٠	٢,٢	٤,١	م غ	١,١	١,٩	م غ
إثيوبيا	٣٦,١	٤٣,٨	٦٦,٢	٧٣,٩	٧٨,٧	٨٠,٨	٥٦,١	٧٢,٨	٧٣,٦	٢٦,٧	٣٥,١	٥٣,٤
غامبيا	١١,٨	١٠,٠	٢٩,٥	٨٨,٩	٧٧,٨	٩٩,٥	م غ	٢٩,٥	٦٠,٢	١٠,٤	٧,٩	٢٩,٣
غينيا	٥,١	٥,٨	م غ	٥٤,٣	٨٣,٠	٨٠,٢	٢,٧	٦,٢	٤,٦	٢,٨	٤,٨	م غ
غينيا - بيساو	٧٨,٠	٦٢,٥	٦١,٦	٩٩,٥	٩٧,٦	٥٠,٧	٨٢,٣	٧٠,٩	٣٤,٣	٧٧,٧	٦١,٤	٣١,٥
هايتي	٤,٣	١٢,٤	٢٠,٨	٨٤,٢	٩٢,٤	٨٢,٠	٥,١	٢١,٢	٢٩,٤	٣,٦	١١,٥	١٧,١
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣,٣	١٣,٧	م غ	٨٩,٦	٩٤,٠	٩٩,٦	٤,٣	١٦,٩	١٨,٧	٢,٩	١٢,٩	م غ
ليسوتو	١,٤	٧,٥	٣٤,٨	٨٧,٥	٧٩,٥	٥٥,٧	١,٢	٧,٩	٣٢,٩	١,٢	٦,٠	١٩,٩
ليبيريا	٦٨,٣	م غ	٢٢,٠	٩٩,٢	٩٧,٤	٩٧,٣	٣٧,١	٤,٥	٢٣,٤	٦٧,٨	م غ	٢١,٤
مدغشقر	١٧,٦	٣٠,٣	٦٥,٧	٨٣,٧	٦٩,٥	٨٣,٦	٢٤,٣	٣١,٧	٧٠,٥	١٥,١	٢١,٢	٥٤,٩
ملاوي	٨٤,٤	٨٥,٥	٨٦,٩	٨٧,٨	٩٢,٠	٨٧,٥	٧٨,٤	٨١,٩	٨٣,٨	٧٣,٩	٧٨,٧	٧٥,٩
مالي	٢٧,٨	٥٩,٥	٩١,٤	٩٢,٧	٩٥,٣	٩١,٧	٣١,٥	٦٣,٩	م غ	٢٥,٨	٥٦,٧	٨٣,٩
موزامبيق	١٠,٧	١٧,٢	٣٢,٦	٦٢,٦	٧٥,٥	٦٢,٠	٧,٧	٢٥,٠	٣٠,٩	٦,٧	١٣,٠	٢٠,٢
ميانمار	م غ	م غ	م غ	٨٤,٤	٨٥,٥	٩٢,٤	١٣,١	٣٩,٠	٥١,٠	م غ	م غ	م غ
نيبال	١١,١	٦,٨	٢٣,٠	٤٧,٩	٤٦,٤	٧,٢	٨,٢	٥,٦	٤,١	٥,٢	٣,٣	١,٦
النيجر	١٥,١	١١,٤	١٨,٦	٤٨,٣	٥٢,٨	٥٠,٢	١٠,٦	٧,٧	١١,٧	٨,٦	٧,٧	٩,٢
رواندا	٢٢,٢	٤٦,٠	٣٩,٥	٩٢,٣	٩٠,٨	٩٥,١	٤٨,٠	٦٤,٧	٥٨,٧	٢٠,٥	٤٢,٣	٣٧,٦
سان تومي وبرينسيبي	٢٣,٨	٣٩,٢	٧٨,٨	٩٧,٧	٩٩,٩	٩٨,٣	٨٠,٧	٧٢,٢	م غ	٢٣,٣	٣٩,٢	٧٧,٤
السنگال	٩,٣	٩,٠	٢٠,٦	٥٤,٢	٧٨,٤	٨٤,٠	٧,٠	١٢,٥	٢٣,٩	٥,٠	٧,١	١٧,٣
سيراليون	٦,٧	٦,٩	٢٤,٣	٨٤,٨	٦٦,٢	٨٤,٥	١٢,٦	٦,٧	٢٢,٩	٥,٧	٤,٥	٢٠,٤
جزر سليمان	٤٦,١	١٥,٩	٢٩,٤	٨٩,٦	٩٢,٠	٩١,٩	٤٥,٨	١٩,٧	٣٢,٤	٤١,٦	١٤,٧	٢٧,٢
السودان	١٥,١	م غ	٦٠,٤	٧٣,٠	٦٥,٨	٧٠,٩	١١,٠	٧٠,٠	٦٥,٠	١١,٠	م غ	٤٣,٦
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢١,٧	٤٢,٦	٦٥,٨	٤٧,٧	٧٤,٩	٧٠,٤	١٧,٠	٥١,٣	٦٠,٨	١٠,٣	٣١,٩	٤٦,٥
توغو	٢٠,٥	٣٦,٢	١٦,٤	٦١,٧	٧٩,٠	٩١,٠	١٦,٦	٣٢,٥	٣١,٣	١٢,٧	٢٠,٧	١٥,٠
أوغندا	٣٢,٤	٦٩,٧	م غ	٦٧,٣	٧٤,٦	م غ	٣٢,٧	٦٤,٦	م غ	٢٢,٣	٥١,٥	م غ
فانواتو	١١,٩	١٦,٠	٣١,٠	٨٢,٠	٨١,٨	٩٤,٢	٤٦,٣	٤٩,٨	٥٥,٨	١٠,٠	١٣,٠	٢٩,٤
اليمن	٢,٩	٤,٢	م غ	٢٣,٨	٦٥,١	١٨,٧	٠,٧	٥,١	٠,٧	٠,٧	٢,٧	م غ
زامبيا	١٥,٩	٢,٦	٠,٧	٦٧,٩	٤٤,٦	٨٠,٤	١٠,٢	١,٨	٠,٨	١٠,٨	١,٣	٠,٦

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ملاحظة: م غ = غير متوافرة

الشكل ١ معدلات التبادل التجاري والدخل



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ملاحظة: حسب معدلات التبادل التجاري للزراعة كمؤاد للصادرات الزراعية مطروحا منها قيمة الوحدة من الصادرات المصنعة.

مطبوعات قسم التجارة والأسواق في منظمة الأغذية والزراعة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦

Commodity Market Review 2005-2006 (2005)

Trade reforms and food security: case studies and synthesis (H. Thomas, ed.) (2006)

OECD-FAO Agricultural Outlook 2006-2015 (2006; copublished with OECD)

OECD-FAO Agricultural Outlook 2005-2014 (2005; copublished with OECD)

Agricultural commodity markets and trade. New approaches to analyzing market structure and instability

(A. Sarris and D. Hallam, eds)

(2006; copublished with Edward Elgar)

استعراض المنظمة لسياسات السلع الزراعية

1. *Policies for basic food commodities: 2003-2004* (2006)

المطبوعات الفنية للمنظمة عن السلع والتجارة

2006

9. *Agriculture and poverty in commodity dependent African countries: a rural household perspective from the United Republic of Tanzania*. (A. Sarris, S. Savastano and L. Christiaensen)
8. *The agricultural dimension of the ACP-EU Economic Partnership Agreements* (S. Koroma and J.R. Deep Ford, eds)

2004

7. *Small island developing states: agricultural production and trade, preferences and policy*
6. *Production and export of organic fruit and vegetables in Asia*

مطبوعات المنظمة عن بحوث سياسات السلع والتجارة

2006

22. *Threshold cointegration in the sugar-ethanol-oil price system in Brazil: evidence from nonlinear vector error correction models* (G. Rapsomanikis and D. Hallam)
21. *Estimating price elasticities of supply for cotton: a structural time-series approach* (B. Shepherd)
20. *Market access and preferential trading schemes: evidence from selected developed and developing countries* (P. Conforti and L. Salvatici)
19. *The role of agriculture in reducing poverty in Tanzania: A household perspective from rural Kilimanjaro and Ruwuma* (A. Sarris, S. Savastano and L. Christiaensen)
18. *Household vulnerability in rural Tanzania* (A. Sarris and P. Karfakis)
17. *Producer demand and welfare benefits of rainfall insurance in the United Republic of Tanzania* (A. Sarris, P. Karfakis and L. Christiaensen)
16. *The use of organized commodity markets to manage food import price instability and risk* (A. Sarris, P. Conforti and A. Prakash)
15. *The impact of domestic and international commodity price volatility on agricultural income instability in Ghana, Viet Nam and Peru* (G. Rapsomanikis and A. Sarris)
14. *Linkages between domestic and international maize markets, and market based strategies for hedging maize import price risks in Tanzania* (A. Sarris and E. Mantzou)
13. *Food import risk in Malawi: simulating a hedging scheme for Malawi food imports using historical data* (W. Zant)

2005

12. *The effect of direct payments of the OECD countries in world agricultural markets: evidence from partial and general equilibrium frameworks* (P. Conforti)
11. *The impact of import surges: country case study results for Senegal and Tanzania* (R. Sharma, D. Nyange, G. Duteutre and N. Morgan)

من إعداد
فرع سياسات النشر الإلكتروني والدعم
قسم الاتصال
منظمة الأغذية والزراعة

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

ISBN 978-92-5-605652-8

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى:

Chief
Electronic Publishing Policy and Support Branch
Communication Division
FAO
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني:

copyright@fao.org

يمكن طلب نسخ من مطبوعات المنظمة من:

Sales and Marketing Group
Communication Division
Food and Agriculture Organization of the United Nations
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy

E-mail: publications-sales@fao.org

Fax: (+39) 06 57053360

Web site: <http://www.fao.org/catalog/inter-e.htm>

© FAO 2007

صور الغلاف من الأعلى إلى الأسفل:

FAO/S. Casetta

FAO/9709/F. Botts

FAO/12616/P. Rocher

FAO/20420/G. Bizzarri

FAO/A. G.D. Barker

الصور الداخلية:

صفحة ٩: FAO/J. Holmes

صفحة ٢٧: FAO/R. Faidutti

صفحة ٣٩: FAO/S. Casetta

صفحة ٥١: FAO/G. Bizzarri

٢ حالة أسواق السلع الزراعية

اتفقت الآراء على أن إزالة الحواجز التجارية عن طريق إصلاح متعدد الأطراف لسياسة التجارة الزراعية تعد حافزا للتجارة والنمو. وثمة بلدان نامية لديها بالفعل قدرة كبيرة على المنافسة وتحقيق نجاحا في تصدير المنتجات الزراعية، وذلك بفضل هياكلها الاقتصادية الداعمة ومواردها الطبيعية المتاحة وتوجهاتها التجارية في الإنتاج. وهذه البلدان المصدرة الأكثر تقدما تستطيع أن تجني ثمار نظام عالمي أكثر تحررا لأنها أكثر قدرة على المنافسة.

إلا أن بلدانا كثيرة منخفضة الدخل، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أقل قدرة على جني فائدة من زيادة تحرير التجارة. فالمعوقات المتعلقة بالعرض تجعل قطاعاتها الزراعية غير قادرة على المنافسة، ومن ثم لا تستطيع تلك البلدان أن تستفيد من الفرص التجارية الجديدة. بل إن بعض البلدان النامية قد يتأثر بتحرير التجارة تأثيرا سلبيا. فخفض التعريفات الجمركية معناه زيادة المنافسة من الأغذية المستوردة للمنتجات المحلية النظيرة. وقد تكون القطاعات الزراعية في هذه البلدان، التي تشكل أهم فرص للعمل وتوليد الدخل والأمن الغذائي والتنمية، غير قادرة على الصمود أمام زيادة المنافسة من الواردات، ونتيجة لذلك قد يكون الإنتاج الزراعي المحلي والدخل الريفي والأمن الغذائي فيها عرضة للتأثر، وقد تنقوض جهود التنمية لدى تلك البلدان. وفي الوقت ذاته، حتى بالنسبة للمنتجات الزراعية التي تكون فيها البلدان أقدر على المنافسة، قد يصبح الإنتاج المحلي عرضة بدرجة أكبر للتأثر بالمنافسة من جراء حدوث طفرات في الواردات على المدى القصير.

ولا بد أن تحظى البلدان النامية بقدر من المرونة في تنفيذ القواعد التجارية الجديدة، وأن تحصل على المساعدة (في المدى القصير على الأقل) أثناء تأقلمها مع أوضاع السوق الجديدة الناجمة عن تحرير التجارة. فهي تحتاج، بلغة مفاوضات منظمة التجارة العالمية، إلى قدر كبير من المعاملة الخاصة والتفاضلية. وقد اقترحت آليات شتى للتخفيف من المخاطر المرتبطة بزيادة فتح الأسواق أمام التجارة الدولية. ومن بين هذه الآليات تحديد منتجات خاصة معينة تحمي من النطاق الكامل للتخفيضات الجمركية المتفق عليها، أو إمكانية فرض تعريفات جمركية إضافية في مواجهة حدوث زيادات مفاجئة في الواردات، أي آلية ضمانات خاصة.

وتقرير حالة أسواق السلع الزراعية ٢٠٠٦ يركّز على السبب الذي يدعو إلى تجسيد احتياجات التنمية والأمن الغذائي الخاصة بالبلدان النامية في تصميم وتنفيذ اتفاقات جديدة بشأن زيادة تحرير الأسواق الزراعية الدولية، ويركّز أيضا على الآليات قيد المناقشة سعيا لبلوغ هذا الهدف. وفي جولة الدوحة الإنمائية، التي تعقدها منظمة التجارة العالمية، ثبت أن حماية مصالح البلدان النامية، وبخاصة البلدان منخفضة الدخل، تعد قضية بالغة الأهمية الآن ولكنها أيضا تمثل إشكالية: فالقضايا والحجج معقدة وخلافية في بعض الأحيان. وقد أتاح توقف جولة الدوحة في يوليو/تموز ٢٠٠٦ فرصة لمعاودة بحث الكيفية التي ستؤثر بها التخفيضات المتوقعة في التعريفات الجمركية للواردات على مختلف البلدان النامية، والتداعيات السلبية التي قد تترتب على زيادة تحرير التجارة، وكيفية معالجة تلك التداعيات عند صياغة قواعد تجارية جديدة.

ISBN 978-92-5-605652-8



9 789256 056528

TC/M/A0950Ar/1/02.07/400